



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دور الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في تنمية مؤسسة

السلطة القضائية الفلسطينية 2005-2010

محمد رياض محمد علاونه

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1433هـ / 2012 م

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دور الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في تنمية مؤسسة

السلطة القضائية الفلسطينية 2005-2010

محمد رياض محمد علاونه

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1433هـ / 2012 م

دور الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في تنمية مؤسسة

السلطة القضائية الفلسطينية 2010-2005

محمد رياض محمد علاونه

بكالوريوس اقتصاد من جامعة اليرموك في اربد - المملكة الأردنية الهاشمية

المشرف: الدكتور عثمان عثمان.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الأمريكية من  
معهد الدراسات الإقليمية / كلية الدراسات العليا / جامعة القدس

1433هـ / 2012 م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد الدراسات الإقليمية/ برنامج الماجستير في الدراسات الأمريكية

إجازة الرسالة

دور الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في تنمية مؤسسة السلطة القضائية الفلسطينية

2010-2005

الطالب: محمد رياض محمد علاونه.

الرقم الجامعي: 20911856.

المشرف: الدكتور عثمان عثمان.

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 23 / 05 / 2012 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

- 1 -الدكتور عثمان عثمان مشرفاً ورئيساً  
التوقيع.....
- 2 -الدكتور عماد أبو كشك ممتحناً داخلياً  
التوقيع.....
- 3 -الدكتور أكرم داود ممتحناً خارجياً  
التوقيع.....

القدس - فلسطين

1433هـ/ 2012 م

الإهداء

الى روح والدي الحبيب - رحمه الله - . . . الذي لم تفارق روحه الطاهرة نفسي لحظة واحدة .

الى نبع الحنان ونبراسي الذي ينير طريقي . . . . . والدتي العزيزة . . . أطال الله في عمرها وأمدّها بالصحة والعافية .

الى اخوتي الذين تربيت بينهم في بستان الحب والعطاء . . . . . وما تأخروا عني أبداً . . .

(عدنان، شذا، هبة)

الى القاسم المشترك بين هويتي وانتمائي وكبريائي "فلسطين" .

الى البيت الذي يحضني ولا يتوان عن دفعي الى الامام دائماً "السلطة القضائية" والى جميع زملائي العاملين في مجلس القضاء الاعلى .

الى جميع اصدقائي وأقاربي وزملائي اهدي هذا العمل المتواضع .

إقرار:

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:.....

محمد رياض محمد علاونه.

.2012/ /

## الشكر والعرفان

أما وقد أعان الله على إتمام هذا البحث، فإني أشكر كل من ساعدني على استكماله، وأخص بشكري وتقديري الدكتور الفاضل عثمان عثمان الذي رعى هذه الرسالة، وأفاض عليّ بنصحه وإرشاده، وتوجيهاته إليّ الوجهة الصحيحة، والدكتور عماد أبو كشك والدكتور أكرم داود لتفضلهما ومناقشة الرسالة، والشكر موصول إلى والدتي العزيزة التي لم تبخل عليّ بجهد ورعاية لإعداد هذه الرسالة.

كما أخص بالشكر والتقدير معالي القاضي فريد الجلاد رئيس مجلس القضاء الأعلى / ورئيس المحكمة العليا، وسعادة القاضي عزت الراميني أمين عام مجلس القضاء الأعلى / ورئيس ادارة المحاكم، وسعادة الاخ فهد القواسمة مدير عام الشؤون المالية والإدارية، وجميع زملائي في مجلس القضاء الأعلى على كل ما قدموه من اجل انجاح اعداد هذه الرسالة.

كما وأتقدم بالشكر والتقدير الى جميع أصدقائي وزملائي في معهد الدراسات الاقليمية/ قسم الدراسات الأمريكية - جامعة القدس أبو ديس على كل الجهد الذي بذلوه من أجلي، ولا يسعني أيضا إلا أن أشكر كل من ساهم في توفير مراجع ووثائق أعانتني على إخراجه بهذه الصورة.

## المخلص

تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على واقع المساعدات الرسمية الأمريكية عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) التي قدمت للسلطة القضائية الفلسطينية في الفترة (2005-2010) عبر تنفيذ مشروع نظام للعدل والتنفيذ وسيادة القانون، باستطلاع آراء كبار موظفي مشروع نظام للعدل والتنفيذ ومجلس القضاء الأعلى الفلسطيني ومعرفة آراء الخبراء والمستشارين مجالات السياسة والتنمية والقانون.

ويتناول هذا البحث العلاقة بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) كمنظمة أمريكية حكومية مانحة للسلطة القضائية الفلسطينية، وما يترتب عليها من آثار سياسية كتدخل الوكالة في استقلالية السلطة القضائية مقابل المنح والمساعدات، أو آثار تنموية تؤدي الى تحقيق تنمية في المؤسسات التابعة للسلطة القضائية وتنمية الكوادر البشرية العاملة فيها.

وجاءت هذه الدراسة لاستكمال البحث في مجال المساعدات الدولية التي تقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية كإطار عام، بهدف تحليل المساعدات الرسمية الأمريكية وتأثيرها على السلطة القضائية الفلسطينية فيما إذا كانت تلك المساعدات "السياسية" وسيلة لإخضاع مؤسسات السلطة الفلسطينية سياسياً وتعزيز مبدأ التبعية في ظل الخطط التنموية الحكومية لبناء المؤسسات الوطنية، أو أنها مساعدات تنموية لسد "الفجوة المالية" في الموازنة التطويرية للسلطة القضائية، وكيف تؤثر تلك المساعدات في عملية "التحول الديمقراطي" في فلسطين الذي يقوم أساساً على استقلال القضاء دون التدخل في شؤونه داخلياً أو خارجياً.



وقامت الدراسة على وصف طبيعة العلاقة بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والسلطة القضائية الفلسطينية ودراسة طبيعتها وخصائصها السياسية والتنموية من خلال تحليل عمل ونشاط مشروع نظام للعدل والتنفيذ، مع البحث في المساعدات الأمريكية منذ نشوء الوكالة عام 1961 ولاحقاً منذ بدء المساعدات الأمريكية للفلسطينيين والتحول في مسار المساعدات بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994.

واهم ما توصلت إليه الدراسة ان مساعدات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لا تؤثر في استقلالية السلطة القضائية الفلسطينية، وأكدت الدراسة على مبدأ "المشروطة" في تلقي المنح والمساعدات من مؤسسات التنمية الدولية، وارتباط المساعدات بدرجة كبيرة بشق الظروف السياسية، وقصور الشق التنموي الذي تستمر اثاره لفترات قصيرة الامد.

# **The role of U.S Agency for International Development (USAID) in Improving the Palestinian Judicial Authority 2005-2010.**

**Prepared by: Muhammad Riyad Muhammad Alawneh.**

**Supervisor: Dr. Othman Othman.**

## **Abstract**

This study highlights the reality of the American aid provided to the Palestinian Judiciary through the U.S Agency for International Development (USAID) pipeline by implementing the NETHAM project for Justice and Law Enforcement (2005 – 2010). This study was carried out by shadowing the views of NETHAM senior staff as well as other experts from the Palestinian High Judicial Council and others working in politics, development and law.

This study simultaneously investigates the USAID as a funding governmental agency and its relevance to the Palestinian Judiciary; whether the funding provided has political implications like interfering with the Palestinian Judiciary work or development purposes through improving the Palestinian Judiciary institutional and human resources assets.

The study is a complimentary research on the international aid granted to the Palestinian Authority in general in order to inspect the official American Aid and its implications on the Palestinian Judiciary. This study will reveal whether those aids are purely political and aim to force the P.A institutions to comply to the U.S Government or it's simply developmental aid that aims for reducing the P.A financial gap in its budget assigned for development planning ultimately contributing to the democratic transform in Palestine that is set up on the Palestinian Judiciary complete independent entity without any interior or foreign interference.

The study sheds the light on the relation between the USAID and the Palestinian Judiciary in terms of its nature and political and developmental trends through analyzing the NETHAM project and other forms of aids since the establishment of USAID in 1961 and later on since the Agency started funding the P.A in 1994.

One of the most important findings of this study is these aids do not influence the independence of the Palestinian Judiciary yet they are conditional. These aids are greatly

interconnected with the ongoing political situations and they don't have a sustainable, long – term developmental impact.

## 1: خلفية الدراسة

### 1.1 المقدمة

تعتبر السلطة القضائية من أكثر المؤسسات المعول عليها في بناء دولة المؤسسات المستقبلية، لما تحمله من رسالة سامية في ترسيخ مبادئ الحرية والحق والعدل والمساواة وما لها من قدسية وخصوصية تتأى بها عن التجاذبات السياسية حتى في خضم الظروف والتوترات، بما يضمن للقضاء استقلاليته وحياديته وبما يتواءم والرسالة التي يؤديها.

ولما كان للقضاء الفلسطيني استقلاليته التي كفلها القانون، فان موضوع المساعدات الخارجية تطرح تساؤلات عديدة حول ما إذا كان ذلك جزءاً من المساس باستقلالية القضاء، أو انه ينخرط في بوتقة واجب توفير التمويل اللازم لنشر الديمقراطية وإرساء مبادئ الحكم الرشيد، خاصة وأن التمويل في العادة يتدفق من دول تروج لذلك كالولايات المتحدة، في الوقت الذي باتت فيه مؤسسات قطاع العدالة الفلسطينية ومنها السلطة القضائية هدفاً للكثير من البرامج والمشاريع الداعمة والتي جعلتها تنمو بصورة مطردة، وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة للبحث في فحوى التنمية التي شهدتها السلطة القضائية المنبثقة عن المساعدات

الأمريكية التي قدمت لها عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، حيث أحدثت تلك المساعدات تنمية وتطويراً في المرافق التابعة للسلطة القضائية من محاكم وإدارات.

كذلك، فإن التمويل الذي يتلقاه القضاء من المانحين رهين بالظروف السياسية وعلاقة السلطة الفلسطينية مع الدول الأخرى، مما يشكل خطراً على تلقي المنح والمساعدات من وقت لآخر بما يتناسب والسياسة الخارجية للدولة المانحة، فالولايات المتحدة تلجأ في كثير من الأحيان إلى استخدام المساعدات كأداة ضغط على السلطة الفلسطينية للحياد عن تبنيها لسياسة معينة، وأحياناً أخرى تقطعها كوسيلة عقاب لعدم تنفيذ رغباتها، مما يعيق استكمال المشاريع الداعمة للقضاء وبما يتناقض مع قدسية الرسالة التي يؤديها.

وبالمقابل، فإن التنمية المؤسسية للقضاء باتت ملموسة في كل خدمة من خدماته التي يقدمها للمواطنين، تطور القضاء وارتقى بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، ومهما كانت الميول السياسية بخصوص الولايات المتحدة، لا يمكن بأي حال من الأحوال إغفال الدور الذي قامت به الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتطوير القضاء وتوفير الدعم اللازم، حيث وفرت الإمكانيات الفنية والتكنولوجية والتدريب والتطوير وكل ما يمكنه أن يمكن القضاء من أداء رسالته.

تعرض هذه الدراسة المساعدات الرسمية التي تقدمها الولايات المتحدة باعتبارها دولة مانحة للسلطة الفلسطينية في الفترة التي أعقبت قيامها اثر توقيع اتفاقية أوسلو 1993 والفترة السابقة لها لفهم طبيعة المساعدات الأمريكية والجذور التاريخية لها، والآلية التي يقدم بموجبها الكونغرس الأمريكي المساعدات والتي تزيد وتيرتها في العادة عقب كل مؤتمر لإحياء مفاوضات عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية

ومدى الالتزام الحقيقي لتلك الدول بدفع ما تعهدت به، وتراجع في المواقف الفلسطينية التي لا تتسجم والمصالح الأمريكية وسياساتها.

وفيما يخص المساعدات الأمريكية فقد كانت متباينة من وقت لآخر تبعا للظروف السياسية السائدة وتتأثر بها تأثيرا كبيرا بصرف النظر عن القطاع أو الجهة المنتفعة منها ومدى الضرر الذي يمكن إلحاقه نتيجة لذلك، فهناك جهات نظر لكل من الكونغرس الأمريكي الذي يقر تلك المساعدات والإدارة الأمريكية التي تطالب بها وتنفذ برامجها ومشاريعها، دون إغفال طبيعة وحجم المساعدات الممنوحة للسلطة الفلسطينية في مقابل الممنوحة لإسرائيل.

ولما كانت تلك المساعدات التي يقرها الكونغرس الأمريكي الذي يمثل الشعب الأمريكي، والإدارة الأمريكية وعلى رأسها مؤسسة الرئاسة التي ينتخب رئيسها الشعب الأمريكي أيضا، تتصرف بالأموال التي تجبى من الشعب أصلا فيما يعرف بالولايات المتحدة بدفعي الضرائب، فان للرأي العام الأمريكي دور مهم يستطيع بموجبه محاسبة الكونغرس والرئيس عليه خلال فترة الانتخابات فيما يتعلق بصرف أموالهم على شكل مساعدات، والتي يمكن إثباتها من خلال شعار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بأن هذا المشروع مقدم "من الشعب الأمريكي".

وتعرض الدراسة اثر البرامج والمشاريع الأمريكية في تنمية السلطة القضائية الفلسطينية، بالتعرف على الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ونشأتها والسياسة التي تنتهجها في منح المساعدات التي تقدمها والمشاريع التي تنفذها في مجال برنامج الديمقراطية والحكم، والتعريف بمشروع "نظام" كمشروع ممول من الوكالة الأمريكية عمل لمدة خمس سنوات على دعم السلطة القضائية والمحاكم التي تشرف عليها إداريا

وقضائيا، والأهداف التي أنشأ من أجلها والصعوبات التي واجهت بداية إطلاقه والمراحل التي مر بها والخطط والنشاطات التي نفذها.

تحلل الدراسة الانجازات التي تحققت في السلطة القضائية في فترة حياة مشروع "نظام" بما فيها التنمية المتحققة من تلك المساعدات، ويحلل الباحث الفائدة العائدة من تلك النشاطات والاستخدام الأمثل لها، ومناطق النجاح والفشل في تنفيذها والاستفادة من ذلك في تقديم التوصيات اللازمة للمشاريع المستقبلية الداعمة للقضاء والشركات المنفذة له وللوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للخروج بأفضل النتائج في تنمية المؤسسات الحقيقية خاصة المتعلقة منها بالقضاء.

سيحاول الباحث التعريف بقانونية تلقي القضاء منحاً ومساعدات دولية، ومدى تعارضها مع استقلاليتها والرسالة التي يؤديها من جهة، أو الحاجة الحقيقية لمثل تلك المساعدات لتوفير متطلبات التنمية والتطور في مرافقه لتحسين أجواء التقاضي من جهة أخرى.

والمساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية لها جذور منذ توقيع اتفاقية أوسلو، وللفلسطينيين تمتد جذورها لأبعد من ذلك منذ تهجيرهم من أراضيهم عام 1948 بعد الاحتلال الإسرائيلي، عبر التمويل الذي قدمته الولايات المتحدة لوكالة الغوث الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وهي متذبذبة ومتغيرة من وقت لآخر وتحكمها عدة معايير أمريكية لمنحها من عدمه، وتدخل تلك المعايير في صميم السياسة الخارجية والدبلوماسية العامة، لتحسين صورة الولايات المتحدة وتغيير الصورة النمطية السلبية عنها بالإضافة إلى أنها واجب أخلاقي وإنساني تجاه الدول الأخرى، وتمتاز بأنها مساعدات خدمية وتنموية لخدمة المواطنين الفلسطينيين ولا تحوي أي مساعدات عسكرية على عكس المساعدات المقدمة لإسرائيل بالمطلق، وتقدم مساعداتها من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) التي تمويل برامج

ومشاريع تدعم مختلف القطاعات في الأراضي الفلسطينية، ومنها مؤسسات قطاع العدالة للمساهمة في فرض سيادة القانون ولما لها من أهمية في المجتمع الفلسطيني.

أما بالنسبة لتنمية القضاء، أصبح هناك تنمية حقيقية حاصلة في البنية التحتية وقدرات الكادر الإداري والقضائي واستحداث الإدارات والمناصب لتطوير الهيكلية الإدارية، وتقديم الخدمات في المحاكم بدوائرها المختلفة: الكاتب العدل والتنفيذ والأفلام والتبليغات والتعامل مع الجمهور، واستخدام البرامج المحوسبة في إدارة سير الدعوى والأرشفة الالكترونية وإدخال البيانات، وإعداد الخطط الإستراتيجية ونشر التقارير السنوية وإحياء يوم العدالة ويوم القضاء وإقامة المؤتمر القضائي ومؤتمر إدارة المحاكم.

وعليه، فإن المساعدات الأمريكية التي قدمت لدعم القضاء الفلسطيني قد أحدثت تنمية حقيقية فيه، إلا أن هناك آثار جانبية دائما تثير فضول الباحثين للبحث فيها والربط بين متغيراتها وتوضيح صورتها والاستفادة من تصويب مناطق الخلل في تطبيقها أو تفسير وجودها في مكان ما دون غيره لتحقيق أقصى منفعة، والأمر ينسحب على القضاء الفلسطيني للخصوصية التي يتمتع بها والاستقلالية التي استمدتها من القوانين النافذة التي تحكم عمله، وعلى المساعدات الأمريكية التي تمر بمراحل عديدة قبل إقرار صرفها ومنحها للسلطة الفلسطينية بغية تقديمها بغرض التنمية والتطور، إلا أنها تحمل في خفاياها ما تحمله، ومن ثم تحقيق تنمية المؤسسات المنشودة للنهوض بمستوى الأداء ومواكبة التحديات السياسية التي تفرض علينا بناء مؤسسات متينة قادرة على إدارة نفسها بنفسها وتقديم أقصى منفعة للمواطن الفلسطيني بأقل تكلفة ممكنة، عبر زيادة اعتمادها على نفسها وتقليل اعتمادها على المساعدات الخارجية، أملا في الوصول إلى بناء دولة المؤسسات وإعلان الدولة الفلسطينية التي تقوم على الديمقراطية والحكم الرشيد والفصل بين السلطات ويتحقق فيها الأمن وسيادة القانون، وقد جاءت الدراسة في ستة فصول كالآتي:



**الفصل الأول:** يتضمن خلفية الدراسة ومراجعة الأدبيات في مجال المساعدات الدولية والأمريكية.

**الفصل الثاني:** ويحوي الإطار النظري وتعريف بمفاهيم ومصطلحات الدراسة.

**الفصل الثالث:** يناقش المساعدات الأمريكية للفلسطينيين ودور الولايات المتحدة كدولة مانحة قبل اتفاقية أوسلو وبعدها، والمساعدات الرسمية التي قدمت خلال فترة البحث الزمنية ومدى تأثيرها بالظروف السياسية للسلطة الفلسطينية وعلاقتها بالولايات المتحدة، ويناقش مؤتمر باريس للمانحين في العام 2007 الذي أعقب مؤتمر انابوليس للسلام، وعدم فصل دعم القضاء عن موقف الولايات المتحدة مما يجري في الشأن السياسي باعتبار السلطة القضائية جزء من النظام السياسي للسلطة الفلسطينية إلا أنها تتمتع بخصوصية واستقلالية تتأى بها عن التأثير بالشؤون السياسية، والفرق بين موقف الكونغرس والإدارة الأمريكية حيال المساعدات للسلطة الفلسطينية وما تقدمه الولايات المتحدة من دعم لإسرائيل مقابل الدعم الذي تقدمه للسلطة الفلسطينية، ويناقش هذا الفصل عبارة "من الشعب الأمريكي" لمعرفة هل يكره الشعب الفلسطيني الشعب الأمريكي؟

**الفصل الرابع:** يعرض هذا الفصل اثر البرامج والمشاريع الأمريكية على السلطة القضائية ويبحث في طبيعة المساعدات التي تقدمها الوكالة الأمريكية وطبيعة المساعدات التي يتلقاها القضاء، ويناقش مؤتمر برلين لعام 2008 لدعم القضاء الفلسطيني، والشروط الواجب توفرها في المؤسسات المستقبلية للمساعدات، ويبين أهمية دعم السلطة القضائية وتأثير مشروع "نظام" عليه ومراحل تنفيذه والتنمية التي حققها خلال فترة حياته وفاعلية المساعدات في قطاعات البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية والإعلام والعلاقات العامة، التي تعكس أهمية دعم مؤسسات قطاع العدالة بأركانه المختلفة، وبناء مؤسسات تتوافق وخط الحكومة الفلسطينية، فالعدل أساس الملك، والعدالة أساس الدولة الفلسطينية المأمول إقامتها.

**الفصل الخامس:** يعرض ديمومة آثار المساعدات الأمريكية على السلطة القضائية من حيث تمويل السلطة القضائية من الموازنة العامة كجزء من مسؤولية الحكومة، وتأثير المساعدات الأمريكية على استقلالية السلطة القضائية من الجانب القانوني والجانب التطبيقي العملي من عدمه، والعلاقة بين المساعدات الأمريكية والخطط الإستراتيجية وكيف تساهم المساعدات في تحقيق الأهداف المستقبلية، وقدرة السلطة القضائية على التنمية في ظل غياب المساعدات والمنح الأمريكية إذا ما تم حجبها، ويستعرض هذا الفصل تجربة التمويل الأمريكي للسلطة القضائية الفلسطينية.

**الفصل السادس:** النتائج ومناقشتها والتوصيات التي توصل إليها الباحث.

## 2.1 مبررات الدراسة

تعتبر المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية مجال اهتمام للباحثين للاعتماد الكبير الذي تعتمد عليه الموازنة العامة عليها بسبب ضعف الإيرادات المحلية وزيادة النفقات التطويرية، وفي الآونة الأخيرة ازدادت الأصوات المناادية بتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية لتلافي الآثار السيئة لها والشروط التي يفرضها المانحون خاصة السياسية منها، وهو ما استدعى الباحث لربط المساعدات الأمريكية وأثرها على مؤسسة السلطة القضائية لأهمية النظام القضائي واستقلال القضاء، وهناك مبررات جعلته يفكر في اختيار هذا الموضوع وأهم هذه المبررات هي:

- استكمال البحث في مجال المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية.
- دراسة حالة التنمية والتطور اللذان شهدهما القضاء الفلسطيني في فترة 2005-2010 بفعل المساعدات الأمريكية.
- مدى جاهزية القضاء الفلسطيني لإعلان دولة المؤسسات المستقبلية.
- الخصوصية التي يتمتع بها القضاء بموجب القانون ودراسة مدى تأثير المساعدات الأمريكية عليها.
- أهمية القضاء كونه الركن الرئيسي بين مؤسسات قطاع العدالة الفلسطيني، ويجسد السلطة القضائية الفلسطينية التي تعتبر السلطة الثالثة المكملة للنظام السياسي في السلطة الفلسطينية.
- ربط التنمية التي أحدثتها المساعدات الأمريكية في مؤسسات قطاع العدالة الفلسطيني، ومدى توافقها مع الخطط الإستراتيجية للسلطة القضائية.

- أهمية قطاع العدالة في السلطة الفلسطينية كونه من الأسس المتينة للدولة المستقبلية، حيث يعتبر القضاء ركنا أساسيا فيه.

- معرفة أسباب ونتائج المساعدات الأمريكية للقضاء هل هي مساعدات تنمية أم سياسية.

### 3.1 أهمية الدراسة

أهمية البحث تتمثل في حساسية الموضوع الذي تعالجه كون هذه الدراسة تربط ما بين متغيرات هامة في محاولة لصياغتها بطريقة علمية لفهم ما أسبابها ونتائجها وتداعياتها، فالمتغير الأول هو المساعدات الأمريكية من خلال البرامج والمشاريع التي نفذتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمتغير الثاني هو التنمية المؤسسية التي تحققت وتتحقق من خلالها، أما المتغير الثالث فهو القضاء بما يحويه من استقلالية وخصوصية.

### 4.1 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى ربط موضوع المساعدات الأمريكية بالقضاء الفلسطيني فيما إذا كانت مساعدات تطويرية أم سياسية، في إطار الخطط التنموية التي تعد لبناء دولة المؤسسات المستقبلية، عبر قياس البعد التنموي الذي أحدثته المنح والمساعدات الأمريكية على القضاء خلال فترة زمنية محددة، وانسجامها مع الخطط الوطنية والإستراتيجية التي تم إعدادها من اجل دعم مؤسسات العدالة الفلسطينية، وانسجامها مع أهداف الوكالة الأمريكية المباشرة وغير المباشرة لتقديمها المعونات ومساهمتها في تعزيز سيادة القانون، وتهدف الدراسة لإثبات مبدأ المشروعية السياسية في المساعدات الأمريكية التي تعتبر احد أدوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية باعتبار أنها مساعدات سياسية بالدرجة الأولى.

## 5.1 مشكلة الدراسة

مشكلة الدراسة هو تحليل الأثر التنموي التطويري لبرنامج الديمقراطية والحكم الرشيد في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على القضاء الفلسطيني عبر دراسة برامجه ومشاريعه، وفي ذات الوقت الأثر السياسي لتلك المساعدات السياسية، وذلك من خلال:

- دراسة مدى تأثير المساعدات الأمريكية على استقلالية القضاء الفلسطيني.
- تأثير الظروف السياسية على المساعدات المقدمة للقضاء.
- أهمية مؤسسة السلطة القضائية في بناء دولة المؤسسات.
- تحليل العلاقة بين المساعدات الأمريكية والقضاء الفلسطيني والتنمية المؤسسية.
- وقدرة القضاء على النمو والتطور في ظل غياب المشاريع الأمريكية الداعمة.
- تحليل التنمية الحاصلة نتيجة المشاريع الأمريكية للوقوف على عوامل النجاح والفشل ونقاط الضعف والقوة في توجيه المساعدات نحو تطوير القضاء.

## 6.1 أسئلة الدراسة :

- ما طبيعة المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية وكيف يتم إقرار منحها؟
- متى يتم إيقاف المساعدات عن السلطة الفلسطينية ومتى تزداد؟
- هل المساعدات الأمريكية للقضاء الفلسطيني مساعدات سياسية أم تطويرية؟
- هل تساهم المساعدات في تحسين صورة أمريكا؟
- كيف تؤثر المساعدات الأمريكية على المحاكم النظامية الفلسطينية؟

• هل يفصل القضاء بين موازنته من السلطة الفلسطينية والمساعدات والمنح التي يتلقاها من المانحين؟

• هل ينفذ القضاء أي شروط لقاء تلقي المساعدات الأمريكية؟

• هل القضاء قادر على تطوير ذاته دون اللجوء للمساعدات الأمريكية؟

• هل تتسجم المساعدات الأمريكية مع الخطة الإستراتيجية للقضاء؟

• هل تتسجم المساعدات الأمريكية مع خطة الحكومة الفلسطينية لبناء دولة المؤسسات؟

• هل القضاء الفلسطيني جاهز كمؤسسة لإعلان الدولة الفلسطينية؟

## 7.1 فرضية الدراسة

سيتم اختبار فرضية الدراسة على أن هناك علاقة طردية بين التنمية المؤسسية المتحققة في القضاء الفلسطيني والمساعدات الأمريكية الرسمية التي قدمت له من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الفترة من عام 2005 وحتى عام 2010، وان السلطة القضائية لا تتبنى مشاريع تنمية تتسجم والمصالح الأمريكية.

### 1.7.1 الفرضيات الثانوية:

1 -المساعدات الأمريكية للقضاء سياسية بالدرجة الأولى، ورهينة بالظروف السياسية للسلطة الفلسطينية.

2 -القضاء الفلسطيني قادر على التنمية والتطور في ظل غياب المساعدات الأمريكية، وجاهز لإعلان دولة المؤسسات المستقبلية.

3 -لا يوجد تداخل بين استقلالية القضاء والمساعدات الأمريكية.

### 8.1 منهجية الدراسة

سيستخدم الباحث المنهج الوصفي.

سيقوم الباحث بدراسة مدى التنمية المتحققة في القضاء الفلسطيني التي أحدثتها المساعدات الأمريكية من خلال دراسة مشروع "نظام لدعم سيادة القانون" الذي نفذته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كظاهرة، لتحديد خصائصها ووصف طبيعتها وطبيعة العلاقة بين متغيراتها ومعرفة أسبابها ونتائجها من خلال تحليل الأثر التتموي لهذا المشروع على جميع المحاكم الفلسطينية والإدارات التابعة للقضاء.

### 9.1 أدوات الدراسة

سيركز الباحث على استخدام أسلوب المقابلة الشخصية للأشخاص العاملين في القضاء، لتحليل الواقع على ما كانت عليه الأمور قبل المساعدات وبعدها، كذلك سيستخدم الباحث جداول وأرقام تبين تدفقات المساعدات الأمريكية خلال الفترة 2005-2010، بالإضافة إلى استخدام آراء قانونية حول حاجة الجهاز القضائي لتمويل إضافي غير الذي يصرف له من الموازنة العامة، ومقابلة مختصين في مجال المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية وخبراء في مجال التنمية، ويستخدم الباحث استبياناً يعرض فيه وجهات النظر المختلفة لخبراء قانونيين حول العلاقة بين المساعدات الأمريكية واستقلالية السلطة القضائية ما إذا كان لها اثر على ذلك من عدمه.

## 10.1 معوقات الدراسة

- 1 - امتناع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من التعاون في الحصول على معلومات عامة أو جزئية عن المشاريع التي نفذتها في السلطة القضائية، لأسباب سياسية تتمثل في تزامن إعداد البحث مع قطع المساعدات الأمريكية عن السلطة الفلسطينية بعد تقديم منظمة التحرير الفلسطينية طلب العضوية الكاملة في الأمم المتحدة في أيلول 2011، ولأسباب أخرى تتعلق بالحفاظ على خصوصية سياسة مشاريعها.
- 2 - الظروف السياسية التي تزامنت مع فترة إعداد البحث حيث تزامن إعداده في فترة حجب المساعدات الأمريكية نتيجة لتقديم منظمة التحرير طلب العضوية الدائمة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة.
- 3 - الجانب القانوني في الدراسة الذي يعتمد على آراء خبراء قانونيين دون وجود تشريعات ناظمة لعمل القضاء فيما يخص المساعدات الخارجية للجهاز القضائي.
- 4 - حساسية الجهاز القضائي، وخصوصية السلطة القضائية لطبيعة الدور الذي يقوم به.
- 5 - توجه غالبية الدراسات لدراسة اثر المساعدات الدولية على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، دون التطرق لذكر آثاره على القضاء أو قطاع العدالة وخطو الدراسات السابقة من هذا التوجه.
- 6 - صعوبة التواصل مع الخبراء في مجالات المساعدات الدولية والقانون والتنمية لتحديد مواعيد معهم، باعتبار أن غالبيتهم شخصيات اعتبارية وذات مناصب رسمية في مؤسسات تعنى بتنسيق شؤون المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية.



## 11.1 حدود الدراسة :

الحدود الزمنية: تتناول هذه الدراسة دراسة تحليلية لمشروع "نظام" المنفذ من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية خلال الفترة من 2005-2010 لدراسة واقع التنمية في مؤسسات السلطة القضائية الفلسطينية كنموذج لمؤسسات قطاع العدالة الفلسطيني.

الحدود المكانية: السلطة القضائية في السلطة الوطنية الفلسطينية.

## 12.1 الدراسات السابقة.

كتبت العديد من الأبحاث والدراسات حول المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية، وذكرت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة المساعدات الأمريكية على وجه التحديد كونها كانت من أكبر المانحين للسلطة منذ إنشائها وحتى الآن، إلا أن الباحث في مجال المساعدات يلاحظ انه لم يتم التطرق إلى القضاء أو قطاع العدالة في تلك الأبحاث التي ركزت جل اهتمامها على ربط المساعدات بقضايا التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية وكيفية توزيع المساعدات على القطاعات لضمان التوظيف الأنجع لها وخطابات المانحين واليات تقديم المساعدات، مما جعل مهمة الكتابة عن ارتباط المساعدات الأمريكية بالقضاء أمرا صعبا لخلو الأبحاث والدراسات السابقة من هذه العناوين، ومن هنا جاءت فكرة البحث لإضافة معلومات وبيانات جديدة للمعرفة عن علاقة المساعدات الأمريكية بقطاع العدالة والسلطة القضائية ودورها في تنمية مؤسسات هذا القطاع من خلال استخدام أسلوب المعرفة التجريبية (Empiric Knowledge)<sup>1</sup>، فتم

---

<sup>1</sup> الدجاني، محمد، الدجاني، منذر. (2006): منهجية البحث العلمي في علوم السياسة.

اللجوء إلى الأبحاث التي تطرقت لموضوع المساعدات الدولية كإطار عام لها والمساعدات الأمريكية كجزء منها، وربطها بقطاعات مختلفة لا سيما الاقتصادية والسياسية ومنها:

### 1.12.1 المساعدات الدولية والتنمية الاقتصادية: الحالة الفلسطينية:

جاءت هذه الدراسة كجزء من كتاب الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية (الفصل الثالث) تحرير الدكتور محمد اشتية الذي نشره المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار) 2011 ، وقد عرضت هذه الدراسة عرضاً شاملاً للمساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية واتجاهاتها الأساسية، والدور الرئيسية المانحة منذ قيام السلطة الفلسطينية وتأثيرها في عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية، وأهم ما تطرقت إليه الدراسة شروط المساعدات خاصة المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية وآلية تقديم المساعدات من التعهد إلى الالتزام وصولاً لصرف المساعدات، وشدد الباحثان عدنان العمدة وباسل عورتاني في هذه الدراسة على دور الكونغرس في إقرار المساعدات الأمريكية والشروط السياسية التي تدفعها السلطة الفلسطينية مقابل منحها المساعدات، وهو الأمر المتحقق أيضاً في عملية منح المساعدات للسلطة القضائية على اعتبار أن المساعدات الأمريكية تقدم في سلة واحدة غير مجزئة وبنفس الشروط بصرف النظر عن القطاع الفلسطيني المستهدف إلا في حالات محدودة تتعلق بقطاع الأمن.

### 2.12.1 تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية 1994-2003:

قدمت هذه الدراسة للباحث عماد سعيد ليد والمنشورة في مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) رؤية لقدرة السلطة الفلسطينية في التغلب على المعوقات والصعوبات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للمساعدات الدولية، وعرضت مقتطفات من خطاب للرئيس الأمريكي جورج بوش كنموذج للرؤيا

الأمريكية حول المساعدات للفلسطينيين، ومن أهم نتائج الدراسة وتوصياتها استحداث مؤسسة فلسطينية من طرف السلطة الفلسطينية تكلف بالتنسيق بين السلطات الثلاث (تشريعية، تنفيذية، قضائية)، وبالإشراف والتوجيه على آلية صرف المساعدات وأهداف الصرف، ومع مراعاة أن تتسم هذه الجهة بالموضوعية والكفاءة والشفافية، والقدرة على المتابعة واتخاذ القرارات وتنفيذها، وهذه التوصية تتسجم إلى حد كبير مع توصيات هذا البحث بتولي السلطة التنفيذية عملية تنسيق المساعدات للسلطة القضائية لدفعها عن دور المفاوضات مع المانحين، مع الأخذ بعين الاعتبار منح السلطة القضائية مهمة تحديد أولوياتها واحتياجاتها دون تدخل السلطة التنفيذية بأي شكل من الأشكال في ذلك واقتصار دورها على عملية تلقي المساعدات الخاصة بالسلطة القضائية وإيداعها في بند خاص يتعلق بدعم مشاريعها التطويرية.

### 3.12.1 المساعدات الدولية والمجلس التشريعي الفلسطيني:

يتناول هذا البحث للباحثة رائدة قنديل موضوع المساعدات الدولية وتأثيرها على المجلس التشريعي الفلسطيني، وتتبع أهمية هذه الدراسة من حداثة تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني الذي يقع ضمن دائرة المرحلة الانتقالية للسلطة الوطنية الفلسطينية التي أحيط إنشاؤها باختلال موازين القوى لصالح الطرف الإسرائيلي، وله أهمية أيضا لنتاوله جانب السلطة التشريعية وإن كان يبحث في مجال المساعدات الدولية وليس الأمريكية على وجه التحديد.

كما تأتي أهمية الدراسة من أن المجلس التشريعي يعبر بشكل أو بآخر عن الحياة الديمقراطية في فلسطين، وتعتبر دراسة المجلس التشريعي مع المساعدات الدولية عن مدى تأثره

بالاعتبارات المحيطة به سواء المحلية أو الدولية ويسلط البحث الأضواء على تأثير المساعدات الدولية بشكل أساسي.

ويعتبر البحث هاما في إثراء هذه الرسالة من حيث تناوله لتأثير المساعدات الدولية على المجلس التشريعي (السلطة التشريعية) احد أركان النظام السياسي، في حين اعدت هذه الرسالة لتحليل آثار المساعدات الأمريكية على مجلس القضاء الأعلى (السلطة القضائية).

#### **4.12.1 الأبعاد السياسية للمساعدات الدولية: دراسة حالة المساعدات الأمريكية منذ عام 1990:**

يعرض الباحث حمدي بشير محمد علي في أطروحته لنيل درجة الدكتوراه من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة اثر المصالح السياسية والاقتصادية الأمريكية على دور المساعدات الأمريكية في دعم التحول الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان، ومدى التزام الولايات المتحدة بتطبيق المشروطة السياسية في منح المساعدات والمعونات، وان هناك انتقائية في التطبيق على الدول المتلقية، واهم ما توصلت إليه الدراسة أن نتائج تحليل المساعدات الأمريكية الكلية إلى وجود علاقة ارتباط بين نصيب الدولة المتلقية للمساعدات الأمريكية والأهمية الإستراتيجية والسياسية لهذه الدولة<sup>1</sup>، وقد التقى البحث المذكور مع هذه الرسالة في التأكيد على مبدأ المشروطة في منح المساعدات الأمريكية لخدمة المصالح السياسية الأمريكية.

---

<sup>1</sup> الموقع الالكتروني لمركز الجزيرة للدراسات، دراسة دكتوراه غير منشورة:

<http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/B3983AAF-04E5-4C15-A6C0-FEE0C4DF5489.htm>

### 5.12.1 نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني:

عرضت هذه الدراسة للدكتور نصر عبد الكريم التي نشرها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) تجربة السلطة الفلسطينية باعتبارها حديثة العهد في إدارة المساعدات الدولية بعد تدفقها عقب توقيع اتفاقية أوسلو، وذكرت أهم الملامح الرئيسية للمساعدات الدولية ومنها المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة، والدروس المستفادة من التجربة الفلسطينية من المساعدات، وخرجت بعدة توصيات ومقترحات نحو توظيف أنجع للمساعدات الدولية، ومن أهم التوصيات التي خرجت بها التأكيد بان المساعدات الدولية قد لا تستمر إلى الأبد.

ويرى الدكتور نصر عبد الكريم أن هناك طرقاً أمثل واجب إتباعها في توظيف المساعدات الدولية لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها في عملية إدارة المساعدات الدولية لزيادة المكاسب التنموية للفلسطينيين.

### 6.12.1 التمويل الأجنبي... الواقع والتحديات.

قدم هذا البحث في المؤتمر العلمي الأول (الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة) الذي عقد في الجامعة الإسلامية في غزة خلال الفترة من 8-9 أيار مايو 2005، وعرضت الدراسة أهم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية ومنها الولايات المتحدة وربطت صرف المساعدات الأمريكية بشروطين رئيسيين: موافقة الكونغرس والتزام السلطة الفلسطينية بمعاهدة السلام مع إسرائيل، ومن أهم نتائج الدراسة بأنه يتم استفاد جزءاً هاماً من المساعدات الدولية في المساعدات الفنية، والدورات التدريبية، والتي استحوذت على حوالي 24% من هذه المساعدات، تم إعادة تدويرها للدول المانحة من خلال الإنفاق على البعثات والخبراء وعلى دورات تدريبية في معاهد تلك الدول، وهذا النتائج تنطبق تماماً على نتائج هذه

الدراسة التي أثبتت أن جزءاً كبيراً من نفقات المشاريع المنفذة في السلطة القضائية تصرف كرواتب لخبراء أمريكيين ويتم إعادتها إلى الولايات المتحدة بطريقة غير مباشرة.

### 7.12.1 المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني:

عرضت هذه الدراسة للباحثة آيات حمدان المساعدات الدولية باعتبارها احد أركان التنمية في الأراضي الفلسطينية إضافة إلى القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وما يميز هذه الدراسة ربطها للمساعدات الفلسطينية بتشكيل الفضاء الفلسطيني، عبر تناول خطاب المانحين في الأراضي الفلسطينية ومنها الخطاب الأمريكي، عبر تحليل بعض نشاط بعض المؤسسات التي تنفذ مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتناولت الدراسة اثر المساعدات على الواقع الفلسطيني من ثلاث محاور: الطرق البديلة، المنهاج الفلسطيني، والنخب الفلسطينية، ومن أهم نتائج الدراسة أن التمويل المشروط ليس قدراً محتوماً لا يمكن الفكك منه، فهناك بدائل كثيرة من الممكن أن تحل محله وبالتحديد التمويل العربي.

وتحدثت تلك الدراسة عن مشروع "نظام للعدل والتنفيذ وسيادة القانون"، لإثبات الخطاب الأمريكي في عملية منح المساعدات، وذكرت أن "مشروع نظام لم يكتفي بأجهزة السلطة الرسمية: بل تناول أيضاً المناهج في المدارس والجامعات الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني بهدف تطبيع ثقافة النظام"، وهو الأمر الذي اختلف معه هذا البحث ولم يتمكن من إثباته، على اعتبار أن مشروع نظام لم يثبت بان له أجنحة خفية أو غير مباشرة هدفت لتغيير ثقافة المجتمع من خلال القيم والأعراف الدولية كما ذكر البحث السابق.

## 2: الإطار نظري ومفاهيم الدراسة:

### 1.2 الإطار النظري:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 نالت العديد من الدول استقلالها من المستعمرين وأصبحت دولاً مستقلة، وزادت في هذه الحقبة الزمنية أهمية التنمية السياسية والاقتصادية لمساعدة تلك الدول على بناء مؤسساتها حتى تتمكن من القيام بواجباتها، وشكلت المساعدات الدولية أحد أهم المظاهر في العلاقات الدولية عبر المساعدات التي كانت تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية لغايات التنمية، إلا أن المساعدات ظلت تشكل هاجسا حقيقيا نظرا للشروط التي يفرضها المانحون أو ما يعرف بمبدأ "المشروطة".

وعلى الرغم من ذلك كله، لا احد يستطيع أن ينكر أهمية المساعدات الدولية في تحقيق التنمية للدول النامية، والتي تعود عليها بمساعدات مالية وفنية وتقنية سنوية سخية تعنى بتحقيق التنمية والتطور في القطاعات والمرافق المختلفة وتحريك عجلة الاقتصاد ودفعها إلى الإمام، إلا أن الدول النامية لا تزال تدفع مقابل ذلك الكثير اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، فتصبح الدول بذلك إما دولة متواكدة على غيرها وتتبعها

للاعتداع عليها في تمويلها وما يخلفه ذلك من أثار قد تتجاوز في بعض الأحيان السيادة القومية لتلك الدول، أو أن الدول المتقدمة تعتمد إلى عدم تنمية الدول النامية لإبقائها تابعة لها ولاستغلال مواردها وتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية فيها.

وفيما يخص المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية فقد ظهرت المساعدات الرسمية الأمريكية عقب توقيع اتفاقية أوسلو 1993، وطالت المساعدات الأمريكية مختلف القطاعات لحكومة الحكم الذاتي الفلسطينية ومنها السلطة القضائية بغية تطوير المرافق القضائية وتمكين السلطة الفلسطينية من فرض الأمن وسيادة القانون وضمان الاستقرار السياسي، وتتوعد أشكال المساعدات التي قدمت للسلطة القضائية كما تعدد المانحون المقبلون على تمويلها ومنها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وللمساعدات الأمريكية للسلطة القضائية أهداف مباشرة وغير مباشرة لدعمها، فقد يرى البعض أن تلك المساعدات قد تكون إحدى الوسائل التي تنتهجها الولايات المتحدة لإخضاع السلطة الفلسطينية سياسيا باعتبار السلطة القضائية إحدى السلطات الثلاث للسلطة الفلسطينية كنتيجة للصورة النمطية السلبية عن الولايات المتحدة والمكاسب التي تحققها من وراء المساعدات، وقد تكون مساعدات تنمية تهدف إلى تطوير مرفق القضاء كجزء من الترويج للديمقراطية والحكم الرشيد التي تنتهجها الولايات المتحدة في منحها للمساعدات الخارجية.

ومن النظريات المعروفة في هذا الإطار نظرية التبعية (Dependency Theory): وهي إحدى نظريات التنمية التي ظهرت في العام 1950 كرد فعل حاسم على طرق التنمية الاقتصادية التقليدية التي



برزت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهناك نظريتان للتبعية: الأولى الماركسية والثانية البنيوية التي ظهرت في أمريكا اللاتينية رداً على فشل نظريات ومشاريع التنمية في تلك الدول.<sup>1</sup>

ويرى أكرم سالم أن "الفرضيات الأساسية لنظرية التبعية تقوم على التركيز على دور العوامل البيئية كالنموذج الغربي في عملية التنمية، فيؤدي إلى التخلف وذلك لمحدودية الخيارات"،<sup>2</sup>

أما علي غربي فيعرض التبعية على أنها: "ظرف تاريخي موضوعي تشكل تاريخياً على مدى زمني طويل يمتد إلى الفترة الاستعمارية، وهذا أدى إلى نشوء مجموعة من العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية، تعبر عن شكل من أشكال تقسيم العمل على الصعيد العالمي يتم بمقتضاها توظيف موارد مجتمع معين (المجتمع التابع والمتخلف) لخدمة مصالح مجتمع آخر أو مجتمعات أخرى (المجتمعات المتقدمة) التي تمثل مركز أو قلب النظام الرأسمالي العالمي".<sup>3</sup>

ويرى سمير أمين أن "التوسع الرأسمالي أدى إلى نشوء التبعية، التي لا يمكن فهمها دون معرفة النظام الرأسمالي المهيمن على اقتصاديات الدول النامية، وهذه الدول تعتمد سياسات تنموية ترسخ الإنتاج الرأسمالي التابع".<sup>4</sup>

---

<sup>1</sup> Matias vernengo. University of Utah, Department of economics website. Dependency theory. <http://www.econ.utah.edu/~vernengo/papers/princeton.pdf>

<sup>2</sup> سالم، أكرم. (2007، 23 نوفمبر): في نظريات الحداثة والتطوير التنموي وحلقة التبعية. صحيفة الحوار المتمدن الإلكترونية، العدد: 2108 - 2007 .

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=116233#>

<sup>3</sup> غربي، علي، وآخرون (2003): تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة. دار الفجر للنشر والتوزيع (134 - 133) .

<sup>4</sup> المصدر السابق.

وأما محمد نصر عارف فيرى أن " (نموذج مدرسة التبعية) تطرح مفهوم التنمية الموجهة إلى للداخل أو التنمية المستقبلية، وعلى الرغم من أن هذه المدرسة تمثل مدرسة في تحليل العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، إلا أنها لا تقدم نظرية مستقلة في التنمية السياسية تفتقر كثيرا عن النظريتين السابقتين (النموذج الليبرالي والنموذج الاشتراكي)."<sup>1</sup>

كما ظهرت نظرية "الفجوة المالية" في كيفية تقديم الدول المانحة المساعدات للدول النامية التي ترى أن الدول منخفضة الدخل تعيش في حلقة مفرغة للفقر لأنها غير قادرة على الادخار، وبالتالي فإنه ليس لديها راس المال اللازم لإحداث التنمية اللازمة لإخراجها من الفقر،<sup>2</sup> وبذلك تبرر الدول المانحة لنفسها تقديم مساعدات للدول الفقيرة المحتاجة كونها لا تملك ادخارات تكفي لسد الحاجة في موازنتها خاصة البنود التي تتعلق بالمصاريف التطويرية، مما يشجع الدول على تقديم القروض طويلة الأجل ذات الفوائد المنخفضة ومما ينعكس على تفاقم أزمة الديون للدول النامية ويبقيها في دوامة املاءات الدول المانحة.

وترى الدكتورة منى محمد عمار أن "المنح والمساعدات كوسيلة أجنبية للتمويل وبالرغم من كونها لا تمثل عبئا على الدولة الممنوحة حيث لا تحمل في طياتها أي التزام لاحق بالسداد بأي صورة من الصور، إلا أنها بطبيعتها تمثل موردا لا يمكن للدولة النامية الاكتفاء به أو الاعتماد عليه لسد الفجوة الادخارية لديها وذلك لان هذه الوسيلة المحدد الاساسى لها هو العلاقات السياسية بين الدول المانحة والدول الممنوحة حيث تلعب دورا هاما في تحديد حجمها ومعدل تدفقها على عكس الحال بالنسبة للاستثمار

---

1 عارف، نصر محمد. نظريات التنمية السياسية المعاصرة. القاهرة: دار القارئ العربي، ص 65.

انظر نظريات التنمية السياسية التي تطرق إليها نصر محمد عارف في كتابه نظريات التنمية السياسية المعاصرة (ص 63-65)، والتي يتحدث فيها عن اتجاه تقليد النظريات الأوروبية والنقل عنها.

2عباس، بلقاسم.(2008): المساعدات الخارجية من اجل التنمية. ط1. سلسلة جسر التنمية،78. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

الاجنبي المباشر الذي يحدده عوامل موضوعية تأتي في مقدمتها رغبة المستثمر الاجنبي في فتح أسواق جديدة وتحقيق أرباح وأيضا عوامل الجذب التي تمنحها الدول المستضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر"<sup>1</sup>، في حين يرى د. بلقاسم عباس أن "اغلب المساعدات تستهلك ولا تستثمر، والمانحون يستمرون بصرف المساعدات للدول بالرغم من سياساتها السيئة لاعتقادهم بأنها موجهة للفقراء، وان الدول الفقيرة من مصلحتها أن تحافظ على عجز في الموازنة لتضخيم فجوة التمويل للحصول على مساعدات أكثر"<sup>2</sup>.

ومن هنا يرى الباحث بأن المساعدات الرسمية الأمريكية التي تقدم عبر "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" باعتبارها إحدى اذرع وزارة الخارجية الأمريكية، والتي تقدم لمؤسسة القضاء الفلسطيني باعتبار المساعدات أسلوب لنشر التحول الديمقراطي وتعزيز الحكم الرشيد عن طريق تمويل المؤسسات التي تفرض الأمن وسيادة القانون، يمكن أن تحمل في طياتها إخضاعا لتلك المؤسسات وتحقيق تنمية سياسية منوطة باملاءات أمريكية مما يجعل عملية التنمية رهينة الإرادة والرغبة الأمريكية في تحقيق ذلك، وقد تكون مساعدات تنمية لسد العجز في الموازنة التطويرية للسلطة القضائية على اعتبار أن محدودية الادخار لديها وشح الإيرادات لا يمكنها من تمويل المشاريع التنموية.

كما أنها قد تكون وسيلة لمساعدة السلطة الفلسطينية في عملية التحول الديمقراطي وتبني سياسة الحكم الرشيد والفصل بين السلطات التي تروج لها الولايات المتحدة، فالدراسة السياسية هي دراسة للأفراد

---

<sup>1</sup> عمار، منى. (2005): الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المناخ الاستثماري الجديد للاقتصاد المصري. جامعة الأزهر، كلية التجارة- قسم الاقتصاد.

<sup>2</sup> عباس، بلقاسم. (2008): المساعدات الخارجية من أجل التنمية. ط1. سلسلة جسر التنمية، 78. المعهد العربي للتخطيط، الكويت. مصدر سبق ذكره.

والمؤسسات وهؤلاء وتلك عرضة للتغيير دائماً،<sup>1</sup> وليس بالضرورة أن تستمر وتيرة المساعدات للقضاء منذ اتفاقية أوسلو إلى ما لا نهاية، ولكن يجب أن نعرف أثر تلك المساعدات على سلطة القضاء التي طالما وصفت بأنها مقدسة ويحظر التدخل في شؤونها، وأن دخول السلطة القضائية في علاقات مباشرة مع المانحين يعني بلا شك وضعها في موقع المفاوض ومن ثم المتجاوب في كثير من الأحيان مع رغبة وتوجهات الممول وهو ما ينتقص من استقلال هذه السلطة وهيبتها بل وقد يؤدي إلى خضوعها لتبعية الممول ومؤثراته وهيمنة توجهاته،<sup>2</sup> ناهيك عن الشروط المجحفة التي تفرضها الولايات المتحدة في كل عملية تصاحب صرف المساعدات دون أدنى اكتراث لخصوصية المؤسسة المستهدفة بالتمويل من عدمه، وهنا يرى الباحث بان مسألة تمويل السلطة القضائية من المانحين وعلى رأسها الولايات المتحدة قد يلحق ضرراً مباشراً وغير مباشراً ملازماً للآثار التنموية التي تتحقق من خلال تمويل المحاكم النظامية الفلسطينية.

وابتداءً من نهاية الثمانينات صار الحديث مركزاً في مجال التنمية السياسية على نظريات التحول الديمقراطي وبناء الديمقراطية بشكل عام،<sup>3</sup> والديمقراطية الحقيقية لا بد أن تكون احد أهم مقوماتها الفصل بين السلطات واستقلال السلطة القضائية، ويمثل البرلمان الفعال (أو السلطة التشريعية) والقضاء المستقل شرطين أساسيين لبناء مجتمع مدني ديمقراطي،<sup>4</sup> وحسب د. جورج جقمان، " يشكل البرلمان والقضاء

---

<sup>1</sup> المنوفي، كمال. مقدمة في مناهج البحث في علم السياسة. جامعة القاهرة، 2006. ص(11).

<sup>2</sup> الائتلاف من اجل النزاهة والمسائلة "أمان"(2011)، مراجعة تحليلية لقطاع العدالة المنظومة التشريعية والمؤسسية والسياساتية، سلسلة تقارير (42). بيسان للتصميم والنشر، رام الله.

<sup>3</sup> بلحاج، صالح.(2009):التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات. جامعة الجزائر

<sup>4</sup>أيوب، حسن (2006): أفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني، إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

المستقل عنصرين من عناصر الدولة الديمقراطية ، وشرطين ضروريين لوجود مجتمع مدني ، ولمنع إقصائه من قبل الدولة ، أو هيمنة الدولة عليه ، أي أنهما ليسا من عناصر المجتمع المدني، وإنما من مقومات وجوده وديمومته"<sup>1</sup>.

وتعتبر الولايات المتحدة عملية التحول الديمقراطي احد أهم أسباب منحها المساعدات للدول النامية، ويرى الباحث قصي حامد أن "الإدارة الأمريكية نجحت في فرض الرؤية الأمريكية لحل الصراع على المجتمع الدولي، وتحويل المساعدات الدولية للسلطة إلى منح مشروطة بتحقيق الإصلاحات، وتحويل الأنظار إلى الوضع الداخلي للسلطة بدلاً من حقيقة الصراع مع الاحتلال"<sup>2</sup>، واعتماد السلطة الوطنية على المساعدات التي تقدمها الدول المانحة، والتي تغطي جزءاً كبيراً من ميزانيتها، ما يترتب عليه بدهاء وجود دور رئيس لهذه الدول المانحة في توجيه السياسة الفلسطينية، بشكل مباشر أو غير مباشر.<sup>3</sup>

إن الخوف نابع في عملية التحول الديمقراطي في فلسطين من عملية منح السلطة القضائية مساعدات أمريكية وما لذلك من تأثير في السياسات التي تتبناها السلطة القضائية، والتي لا تحقق معايير التحول الديمقراطي الفعال بتبني استقلال القضاء وممارسة دوره الرقابي على سلطات الدولة الأخرى دون تدخل من أي جهات -داخلية أو خارجية- لضمان بيئة سياسية داخلية فلسطينية محصنة من التدخلات ومؤهلة بالمقومات الضرورية لضمان بيئة ديمقراطية.

---

1البديري، موسى، وآخرون.(1995): الديمقراطية الفلسطينية، أوراق نقدية. مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية، رام الله.  
2حامد، قصي.(2009): الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين. مركز الزيتونة للدراسات وطلاستشارات، فلسطين.

<sup>3</sup>قمر، حنان. إشكالية الديمقراطية في فلسطين :

<http://www.phrmg.org/arabic/democracy%20in%20palestine%20Hanan.htm>

## 2.2 مفاهيم الدراسة

### 1.2.2 المساعدات الدولية:

تعزى المساعدات الدولية بين الدول إلى عدة عوامل أهمها أنها واجب الدول المتقدمة تجاه الدول النامية لتمويل البرامج والمشاريع لتحفيزها على التنمية وهي الهدف الرئيس للمساعدات، وتكون الوكالات والهيئات التي تقدم المعونة مرتبطة بوزارة الخارجية للدولة المانحة وتتبنى سياساتها الدولية، بالإضافة إلى وجود مؤسسات ومنظمات أممية تقدم الدعم كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تقدم مساعداتها على شكل منح أو قروض للإفادة منها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأما الأسباب الأخرى للمساعدات بين الدول فتعزى إلى أسباب إنسانية في حالات الكوارث الطبيعية أو سياسية لدعم أحزاب وأيديولوجيات معينة أو دعم الدول الحليفة لتحقيق مصالح إستراتيجية من خلالها، أو اقتصادية لمساعدة الدول على إعادة الاعمار، وقد ظهرت المساعدات الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ونيل العديد من الدول استقلالها من الدول الاستعمارية، فكانت المساعدات الدولية وسيلة لتحقيق التنمية في تلك الدول ومساعدتها على البناء.

وإياً كانت الأسباب لمنح المساعدات فهي عبارة عن كل المصادر الاقتصادية الحقيقية التي يتم تحويلها من دولة لأخرى، وتشمل هذه المساعدات المنح والقروض الميسرة التي تقدم وتحول عبر الدول<sup>1</sup>،

---

<sup>1</sup> العمدة، عدنان، عورتاني، باسل.(2011): المساعدات الدولية والتنمية الاقتصادية: الحالة الفلسطينية. في: محمد. اشتية (محرر) الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية (ص ص 57- 122). المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار)، فلسطين.

والمساعدات الرسمية التنموية (Official Development Assistance) هي جزء من التمويل الرسمي للتنمية الذي تحصل عليه الدول النامية من الدول المتقدمة، وتشمل المنح والهبات والقروض الميسرة التي تحتوي على 25% فقط من عامل المنح (Grants Element).

أما التمويل الرسمي للتنمية فيتمثل بالتدفقات التمويلية من الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية والإقليمية إلى الدول النامية، ويشمل القروض التي تمنح على أساس أسعار فائدة اقل من تلك التي يحددها السوق<sup>1</sup>.

ومنح المساعدات الدولية له أشكال وأنواع مختلفة، ولكن اجمع العديد من الباحثين على أن أشكال المساعدات الدولية قد تكون رسمية أو غير رسمية وقد تكون مساعدات ثنائية الأطراف يكون التمويل فيها من الحكومات إلا أن إدارتها تكون من المؤسسات الدولية والوكالات الأممية العاملة في مجال الإغاثة والتنمية والمساعدات الإنسانية أو من المنظمات المنبثقة عن الأمم المتحدة.

وتقدم المساعدات الدولية على شكل إما منحا ومعونات بصورة مباشرة، وإما على شكل قروض طويلة الأجل وبشروط ميسرة كالتالي يمنحها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لبعض الدول الفقيرة، وإما على شكل استثمارات خاصة، ومهما كانت أسباب المساعدات الدولية وأشكالها وأنواعها فإنها بالنهاية تهدف لتحقيق غايات تحقق مصلحة سياسية للدولة المانحة، ومن أهم أهداف الدول المانحة في تقديم المساعدات:<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> عباس، بلقاسم.(2008): المساعدات الخارجية من اجل التنمية.مصدر سبق ذكره.

<sup>2</sup>قنديل، رائدة. (2003): المساعدات الدولية والمجلس التشريعي الفلسطيني. جامعة بير زيت، فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة.

1 تحقيق المصلحة القوة للدولة المانحة.

2 النفوذ السياسي.

3 الهيمنة الاقتصادية.

4 نشر الثقافة.

## 2.2.2 المساعدات الأمريكية:

تقدم الولايات المتحدة سنويا موازنة ضخمة للمساعدات الخارجية، والمساعدات الخارجية الأمريكية بند أساسي في الموازنة المخصصة للشؤون الدولية، وعرضها يتم كأداة أساسية للسياسة الخارجية الأمريكية، وفي كل سنة فإنها تكون موضوع واسع النقاش في الكونغرس والمبادرات التشريعية والتنفيذية لاقتراح تغييرات في حجمها وتكوينها وبرامجها، وتغير تركيز السياسة الخارجية الأمريكية على المساعدات الخارجية بعد أحداث 11 أيلول 2001، ووضع مجلس الأمن القومي للمرة الأولى التنمية الدولية باعتبارها الركن الثالث من أركانه إلى جانب الدفاع والدبلوماسية<sup>1</sup>، لما لها من أهمية في صياغة علاقة الولايات المتحدة الدولية وسياستها الخارجية.

إلا أن المساعدات الخارجية الأمريكية تمتاز بمبدأ "المشروطة" في منحها ومدى توائم سياسات الدول المستقبلية لها مع السياسة العامة الأمريكية بحسب الأبحاث والدراسات التي أعدت في هذا الصدد، وان منحها سنويا يتم بناء على عمليات نقاش موسعة في الكونغرس الذي يملك صلاحيات منحها أو حجبها وفقا لما تقتضيه مصلحة الولايات المتحدة وتنفيذها الإدارة الأمريكية من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية لأسباب عديدة أهمها التنمية الدولية ودعم الدول الحليفة.

<sup>1</sup> Tarnoff, curt.(2009): Foreign Aid: An Introduction to U.S. Programs and Policy. Congressional research service.



### 3.2.2 السلطة القضائية الفلسطينية:

نصت المادة (97) من القانون الأساسي على أن: السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، ويحدد القانون طريقة تشكيلها واختصاصاتها وتصدر أحكامها وفقا للقانون، وتعلن الأحكام وتنفذ باسم الشعب العربي الفلسطيني<sup>1</sup>، ويمثل مجلس القضاء الأعلى باعتباره الهيئة القضائية العليا التي تمثل السلطة القضائية الفلسطينية وهو يشكل الضمانة الأساسية لاستقلال السلطة حيث يناط به الإشراف الإداري على الجهاز القضائي<sup>2</sup>.

لذلك فان السلطة القضائية تشكل السلطة الثالثة لنظام الحكم في السلطة الفلسطينية المبني على نظام الفصل بين السلطات، والسلطة القضائية الفلسطينية تتكون من المحاكم النظامية في فلسطين تتكون من الدرجات القضائية: الصلح والبدائية والاستئناف والعليا (محكمة العدل العليا الفلسطينية ومحكمة النقض) وينظمها قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (5) لسنة 2001 ، كذلك ينظم قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002 آلية تشكيل وعمل السلطة القضائية في فلسطين.

### 4.2.2 التنمية:

بدأ ظهور مفهوم التنمية (development) في علم الاقتصاد للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة

<sup>1</sup> السلطة الوطنية الفلسطينية، المجلس التشريعي الفلسطيني(2002): القانون الأساسي المعدل، المادة97، رام الله.

<sup>2</sup> الموقع الإلكتروني لمجلس القضاء الأعلى:

<http://www.courts.gov.ps/atemplate.aspx?id=28>

للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال<sup>1</sup>.

وبعد الحرب العالمية الثانية اختلفت مفاهيم التنمية وظهرت كعلم منفصل وتعددت أشكالها فهناك التنمية الاجتماعية والثقافية والبشرية والاقتصادية والتنمية المستدامة وغيرها، وبدأت القوى الاستعمارية بقبول الحاجة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى قبول حقيقة الاستقلال السياسي في الأراضي التي تحكمها، وهذا القبول كان جزئياً نتيجة لنمو الضغط من أجل التنمية والاقتصاد من مواطني هذه البلدان، ووعي الناس المتزايد في البلدان المتقدمة والنامية بإنسانيتهم المشتركة وبالفروق الهائلة في مستوى معيشتهم<sup>2</sup>، ويرى البعض بان التنمية تأتي من ثلاث فئات مصالحي<sup>3</sup> :

1 -الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأفراد في العالم الثالث.

2 -الوكالات الدولية مثل وكالات الأمم المتحدة المختلفة والبنك الدولي.

3 -لأكاديميين في العالم المتقدم.

وما يعكس دور المنظمات الدولية في إحداث التنمية في الأراضي الفلسطينية، تزايد أعدادها وتعدد أشكالها وأنواعها خاصة المنظمات غير الحكومية، وتمثل كل واحدة منها اتجاهاً وسياسة معينة، تعمل جميعها -في الغالب- في بناء المؤسسات لا سيما المنظمات الدولية التي تمثل حكومات رسمية.

---

<sup>1</sup> بني فاضل، عصام،(2009): دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991-

2007م)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة.

<sup>2</sup> وديع، محمد. مفهوم التنمية، سلسلة جسر التنمية العدد الأول. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

<sup>3</sup> المصدر السابق.

## 5.2.2 الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID):

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID وكالة فدرالية حكومية تتبع وزارة الخارجية الأمريكية وتنفذ سياساتها المتعلقة بالمساعدات الخارجية للدول في مجالات متعددة، والتي تأتي كنتيجة للسياسة الحكومية العامة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وشكل من أشكال سياساتها الخارجية وعلاقاتها الدولية، عبر تنفيذ البرامج والمشاريع التي توجه نحو قطاعات متعددة من ضمنها: الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية وتحفيز الزراعة وتحرير الأسواق والتجارة الخارجية وتحسين مستوى الدخل والمعيشة والتعليم والشباب والمساعدات الإنسانية والمياه والصرف الصحي والبنية التحتية ومحاربة الفقر، من خلال رصد ميزانيات كبيرة لهذا الدعم ، ولتحقيق أهداف وأغراض معينة تتسجم وسياسات الولايات المتحدة<sup>1</sup>.

يقع مقر الوكالة الأمريكية الرئيسي في واشنطن العاصمة ولها مكاتب وفروع في جميع الأقاليم التي تنفذ مشاريعها فيها، أنشأت كنتيجة لموافقة الكونغرس الأمريكي على مشروع المساعدات الخارجية في 4 أيلول 1961 والذي نص على إنشاء وكالة لتنفيذ مساعدات اقتصادية، حيث قام الرئيس جون كينيدي بإنشائها في 3 تشرين الثاني 1961 بعد تنفيذ الولايات المتحدة الأمريكية خطة مارشال لإعادة اعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، وتعمل في خمسة أقاليم رئيسية حول العالم وهي:

1 إفريقيا، جنوب الصحراء الغربية.

2 آسيا

3 أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

4 أوروبا وأوراسيا.

<sup>1</sup> USAID website: [http://www.usaid.gov/about\\_usaid/](http://www.usaid.gov/about_usaid/)

## 6.2.2 قطاع العدالة:

يعتبر قطاع العدالة من أهم القطاعات وأكثرها تأثيراً على المواطن الفلسطيني، وقد واجه قطاع العدالة العديد من الصعوبات والتحديات التي تعود في قسم كبير منها إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وتسببت جميعها في إعاقة تطوره مع مرور الزمن، وتستخدم الجهات الفاعلة في بناء أو إصلاح أو تطوير قطاع العدالة مصطلحات مختلفة للإشارة إلى برامجها في هذه المجالات مثل: "إدارة العدالة"، أو "الإصلاح القضائي"، أو "الإصلاح القانوني"، أو "إصلاح نظام العدالة"، أو "إصلاح قطاع العدالة"، أو "إصلاح سيادة القانون".

ومفهوم العدالة يرتبط بحقوق الإنسان وبتقاة المواطن بالقضاء وبمنظومة العدل، وقد أكدت ذلك مقدمة القانون الأساسي الفلسطيني إذ اعتبرت أن المبادئ الدستورية المتصلة بحقوق المواطنين وحررياتهم مظهراً لتحقيق العدل والمساواة<sup>1</sup>.

وعلى المستوى الدولي يوجد مصطلحان هما الإصلاح القضائي وهو عبارة عن مجموعة السياسات والتدخلات، والأنشطة التي تهدف إلى بناء أو إصلاح أنظمة العدالة في الدولة، والإصلاح القانوني الذي يشير إلى عملية إصلاح أو إعادة صياغة الأطر القانونية المنظمة للمجتمع، ويمكن اعتبار مكونات قطاع العدالة المؤسسات الرسمية العاملة في هذا المجال بالإضافة إلى المؤسسات الأخرى التي تعنى بتحقيق العدالة مثل مؤسسات المجتمع المدني ونقابة المحامين وغيرها.

---

<sup>1</sup> البرغوثي، معين (2005). حول حالة السلطة القضائية ومنظومة العدل في العام 2005. سلسلة تقارير قانونية (64)، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله.

### 3: المساعدات الأمريكية للفلسطينيين.

### 1.3 دور الولايات المتحدة كدولة مانحة للفلسطينيين.

يعزى للمساعدات الدولية الأثر الأكبر في تطوير كل فروع الحكومة الفلسطينية<sup>1</sup>، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من المانحين الرئيسيين للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ إنشائها عام 1994، فقد ساهمت الولايات المتحدة بنسبة 15% تقريباً من مجموع المساعدات الدولية التي قدمت خلال الفترة من 1994-2004 والتي بلغت 7.5 مليار دولار.<sup>2</sup>

وفي هذا الإطار يمكن المقارنة بين ظهور السلطة الفلسطينية إلى حيز الوجود وبين الدول التي نالت استقلالها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية من جانب المساعدات الدولية لتحقيق التنمية على وجه

---

<sup>1</sup> صايغ، يزيد، الشفاقي، خليل.(1999): تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية. تقرير فريق العمل المستقل، مجلس العلاقات

الخارجية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

<sup>2</sup> عبدالكريم، نصر. نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). رام الله، (2005).

التحديد، فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 وحتى الآن 2012 شهد علم السياسة تطورا ضخما لا نبالغ إذا اعتبرناه "ثورة" متعددة الوجوه أملاها واقع الصراع بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، أصبحت معها قضية التنمية تشغل بال العالم كله،<sup>1</sup> حيث قامت حكومة الولايات المتحدة والدول المانحة بتمويل مشاريع التنمية في تلك الدول من خلال المساعدات التي كانت تمدها فيها بعد الحرب العالمية الثانية وخلال فترة الحرب الباردة أيضا وذلك اعتقادا بان المساعدات الرسمية تمثل حلا لعدم كفاية التدفقات الخاصة للدول النامية ولانخفاض مستويات الادخار فيها وبالتالي عدم كفاية رؤوس الأموال لتمويل التنمية في هذه الدول.<sup>2</sup>

ومن اشهر ما قامت بتنفيذه الولايات المتحدة فيها كانت "خطة مارشال" لإعادة اعمار أوروبا<sup>3</sup> الذي اعتبره البعض وسيلة لفرض الهيمنة الأمريكية، إلا أن دوره التنموي كان كبيرا جدا وشكل نجاحا رئيسيا لسياسة المساعدات الاقتصادية لما بعد الحرب.

والأمر ينسحب أيضا على الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي بعد انهياره عام 1991 لبيان طبيعة الدور الأمريكي في تحويل النمط الاقتصادي فيها من النظام الاشتراكي إلى نظام الرأسمالية واقتصاد السوق.<sup>4</sup>

---

<sup>1</sup> المنوفي، كمال. مقدمة في مناهج البحث في علم السياسة. جامعة القاهرة، 2006. ص(14).

<sup>2</sup> عباس، بلقاسم. (2008): المساعدات الخارجية من اجل التنمية. ط1. سلسلة جسر التنمية، 78. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

<sup>3</sup> مشروع مارشال: هو برنامج اقتصادي لتشجيع الدول الأوروبية على العمل معا للإنعاش الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945م). ففي يونيو 1947م وافقت الولايات المتحدة على مساعدة أوروبا إذا ما وافقت هذه الدول على الاجتماع لتقرر ما تحتاج إليه، وكان الاسم الرسمي للمشروع هو برنامج الإنعاش الأوروبي، وقد أطلق عليه اسم مشروع مارشال لأن وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال كان أول من اقترحه.

<sup>4</sup> أعدت وزارة الخارجية الأمريكية في تلك الفترة منشورات عديدة تشرح مفهوم اقتصاد السوق والنظام الاقتصادي الرأسمالي لمساعدة الدول التي تفككت عن الاتحاد السوفيتي ببنني ها النظام الاقتصادي، وقامت بإرسال خبراء اقتصاديين للترويج للفكر الاقتصادي الرأسمالي، ومن المنشورات التي وزعت منشور بعنوان: ما هو اقتصاد السوق؟

وللسلطة الفلسطينية الأمر متشابه تقريبا، فقد قامت الولايات المتحدة بتمويل السلطة الفلسطينية على اعتبار أن الولايات المتحدة دولة عظمى متقدمة وراعية لعملية السلام ولتحقيق مكاسب سياسية في عملية المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية لحفظ الأمن لإسرائيل، ولعدم توفر الإيرادات المالية اللازمة في السلطة لتمويل عمليات التنمية وبناء المؤسسات.

فمنذ توقيع اتفاقية أوسلو في شهر أيلول سبتمبر عام 1993 قدمت الحكومة الأمريكية عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) حوالي 1.7 مليار دولار أمريكي، لتنفيذ برامج تنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة شملت برامج في قطاعات المياه والصرف الصحي والبنية التحتية والتعليم والصحة والتنمية الاقتصادية والديمقراطية.<sup>1</sup>

وعلى الرغم من الآثار التنموية الكبيرة للمساعدات الأمريكية لدعم قيام وإنشاء السلطة الفلسطينية يرى البعض بان الإطار العام الذي نشأت فيه السلطة الفلسطينية دفعها للجوء إلى المساعدات المقدمة من الدول والجهات المانحة وفي مقدمتها الإدارة الأمريكية للنهوض بنفسها والوفاء بالتزاماتها وبأن اعتماد السلطة الفلسطينية على أموال المساعدات الخارجية يدفعها لتبني سياسات تنموية تتماشى مع مصالح وأهداف الولايات المتحدة.<sup>2</sup>

كما ويؤخذ عليها أنها لم تأت في إطار خطة وطنية ممنهجة للتنمية والاعمار إضافة إلى ارتهان هذه المساعدات بعملية التسوية السياسية وتوجيه جزء كبير منها لمنع انهيار تلك العملية<sup>3</sup>، كما أن الولايات

---

<sup>1</sup>الموقع الإلكتروني للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:

<http://www.usaid.gov/wbg/Arabic/aboutUs.html>

<sup>2</sup> ظاهر، فارس. تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين.

<sup>3</sup> عبد الكريم، نصر. (تشرين ثاني 2010): العلاقات الأوروبية الفلسطينية: الدور الاقتصادي الأوروبي. في: مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.

المتحدة ربطت تمويل السلطة الفلسطينية بمدى تجاوبها مع مطالب "الإصلاح" واقتصار جزء كبير منها على مشاريع تستهدف المجتمع المدني وعملية التحول الديمقراطي<sup>1</sup>، فالولايات المتحدة تؤيد الإصلاحات وتقدم المساعدات من خلال رفع القيود المالية والمقاطعة الدبلوماسية للسلطة الفلسطينية، وتعزيز المساعدات الاقتصادية والإنسانية وتحويل المساعدات لأجهزة الأمن التابعة للسلطة<sup>2</sup>.

وترى الباحثة أنغام مسعود بأن الدول الكبرى تعمل على زيادة تبعية دول العالم الثالث من خلال المساعدات المادية، وان المساعدات المقدمة لسلطة الحكم الذاتي (السلطة الفلسطينية) هي جزء من المساعدات التي تقدمها دول الشمال لدول الجنوب، وتركز فيها على مشاريع قصيرة الأمد وسريعة وبالتالي هذا الأمر لا يؤدي إلى تنمية حقيقية وفعلية<sup>3</sup>، ويزيد من اعتماد الدول النامية على المساعدات بما يعزز تبعيتها وحاجتها الدائمة لتلك المساعدات.

ويرى الباحث بان المساعدات الأمريكية الرسمية التي قدمت للسلطة الفلسطينية بعد إنشائها عبر الوكالة الأمريكية كان له ثلاث جوانب رئيسية وهي:

1 أن المساعدات الأمريكية كانت بالدرجة الأولى لأهداف سياسية تتمثل في ضمان الاستقرار السياسي في عملية المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية والذي يعود بالنهاية بالأمن على إسرائيل،

---

<sup>1</sup> حامد، قصي.(2008): دور الولايات المتحدة في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006). جامعة النجاح الوطنية، فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة.

<sup>2</sup> عودة، كفاح.(2009): أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني "استراتيجية وتكتيكيا". جامعة النجاح الوطنية، فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة.

<sup>3</sup> مسعود، أنغام.(2007): الإطار القانوني القائم في الضفة الغربية وقطاع غزة وأثره في التنمية السياسية منذ 1994-2004. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة.



بواسطة دعم هيئات ومؤسسات السلطة الفلسطينية لتعزيز قدرتها على فرض الأمن وسيادة القانون.

2 أن المساعدات الأمريكية كانت مشروطة بتحقيق الإصلاح بالمفهوم الأمريكي والذي يعني إخضاع السلطة ويعزز تبعيتها وفقا للسياسة الأمريكية، وتحقيق عملية التحول الديمقراطي التي تصدرها الولايات المتحدة عبر المنح الخارجية التي تقرها للسلطة الفلسطينية.

3 أن المساعدات الأمريكية جاءت لسد العجز في موازنة السلطة الفلسطينية اثر إنشائها ومساعدتها على توفير المستلزمات الرئيسية لمؤسساتها، لمساعدتها على إحداث عملية تنمية شاملة.

وبناء عليه، وفي حين أن التجارب الدولية حددت عدداً من الشروط المؤسساتية المسبقة اللازمة للنجاح في تنفيذ أطر الإنفاق لأموال المساعدات، كان موقف الحكومة الفلسطينية المعلن منذ تولي الدكتور سلام فياض في 15 حزيران يونيو 2007 رئاستها هو تقليل الاعتماد على المساعدات الدولية خاصة الأمريكية نظرا للفاثورة الباهظة التي تدفع في مقابل المساعدات، فالعديد من الدول النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية كانت بحاجة إلى إجراء إصلاحات رئيسية في تشريعاتها بشأن الإدارة المالية العامة وفي الإجراءات والأنظمة الضرورية لدعم إعداد الموازنات الناجعة، وتنفيذ الموازنات وإعداد التقارير المالية بما ينسجم وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية.<sup>1</sup>

وبما أن السلطة الوطنية الفلسطينية تعتبر في وضع مشابه لهذه الدول، فمن المهم بالنسبة لها أن تأخذ بعين الاعتبار تصميم العديد من الإصلاحات في قطاع الإدارة المالية العامة<sup>2</sup>، ونجحت الحكومة

---

<sup>1</sup> السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط (2008): خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010. ص xiv

<sup>2</sup> المصدر السابق.

الفلسطينية بتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية من 1.8 مليار دولار عام 2008 إلى ما نسبته 1.1 مليار دولار في العام 2010<sup>1</sup>، وتعمل الحكومة الفلسطينية أن تصل إلى مرحلة التخلص من الاعتماد على المساعدات الخارجية في العام 2013 وذلك لأول مرة منذ إنشائها في العام 1994، وهو ما من شأنه تحييد القرار السياسي الفلسطيني من التدخل الأمريكي الدائم للضغط على الفلسطينيين في تبنيهم لمواقفهم السياسية وفقاً للمصالح الأمريكية، بعد أن عمل الكونغرس الأمريكي على قطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية بعد تقديم منظمة التحرير الفلسطينية طلب العضوية الدائمة في الأمم المتحدة في أيلول 2011، ثم عاد وتراجع عبر صرف جزء من المساعدات التي تم إقرارها مسبقاً لصالح الأجهزة الأمنية وقطاع الأمن، وهو ما يعزز مبدأ أن المساعدات الأمريكية يتم إقرار منحها وصرفها لصالح خدمة أمن إسرائيل، وإن آثار المساعدات التنموية لا تتحقق إلا وفقاً لتماشيها والمصالح الأمريكية، إلا أن الكونغرس عاد وافر قانوناً يربط بين وقف المساعدات للعام 2012 وقبول فلسطين كعضو في أي من وكالات الأمم المتحدة، ناهيك عن أرجوحة المساعدات السنوية بين القمة والقاع التي غالباً ما قطعت لأسباب تعتبرها الولايات المتحدة تولى حركة المقاومة الإسلامية حماس زمام الحكم بعد فوزها في انتخابات عام 2006 كونها تعتبر "إرهابية" بالمفهوم الأمريكي وهو ما سيناقشه الباحث في هذا الفصل لكل حقبة زمنية.

وفي مقابل المساعدات التي تمنحها الولايات المتحدة هناك قائمة شروط وبنود يجب تطبيقها لقاء ذلك، وتتأثر بالظروف السياسية السائدة وعملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية، ويعرض البحث الصادر عن خدمة أبحاث الكونغرس "المساعدات الأمريكية للفلسطينيين" القيود والمعايير والشروط التي تفرضها

---

<sup>1</sup> الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء الفلسطيني

<http://pmo.gov.ps/Desktopmodules/Articles/ArticlesViews.aspx?ItemID=102055&mid=3096&lang=ar>

الولايات المتحدة على المساعدات للفلسطينيين وتناول البحث جانبا معمقا لها،<sup>1</sup> ويعتبر مهما لأنه معدّه اقرب إلى صناع القرار السياسي في السلطة التشريعية الأمريكية "الكونغرس" في آلية إقرار المساعدات والتقارير التي تدرسها لجنة إقرار المعونات الخارجية قبل إقرار صرف المساعدات والظروف المؤثرة فيها ومنها:

- 1 - حجب المساعدات عن الحركات الفلسطينية التي تصنفها الولايات المتحدة بأنها "إرهابية"، أو الحكومات التي يشترك فيها أعضاء من تلك المنظمات.
- 2 - المساعدات الأمريكية مساعدات تنمية خدمية فقط بهدف تحقيق التنمية.
- 3 - المساعدات تمنح للسلطة الفلسطينية ولا يتم منح منظمة التحرير الفلسطينية أو أي مؤسسة أو هيئة تابعة لها أي مساعدات، كما لا يتم منح هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية أي مساعدات.
- 4 - ليس هناك مساعدات للدولة الفلسطينية المستقبلية إلا إذا تم إقامة الدولة وفق الرغبة الأمريكية (من خلال المفاوضات) وبتوصية من وزير الخارجية الأمريكي.
- 5 - يتم إقرار صرف المساعدات للسلطة الفلسطينية بعد رفع التقارير الأمنية من وكالات الأمن الفدرالية الأمريكية عن مدى التزام السلطة الفلسطينية إلى لجنة اعتماد المعونات الخارجية في الكونغرس التي بدورها تتبنى أو تحجب منح المساعدات.
- 6 - الفحص (vetting) الذي تجريه الوكالة الأمريكية قبل منح المستفيد المساعدات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Zanutti, Jim. US Foreign aid to the Palestinian. Congressional Research Service, 2011.

<sup>2</sup> احتوى هذا البحث الصادر عن خدمة أبحاث الكونغرس (congressional research service) بتاريخ 2011/10/7 معلومات هامة عن المساعدات الأمريكية للفلسطينيين، والقطاعات الأكثر استهدافا من المساعدات والشروط والقيود والمعايير التي يتم بموجبها إقرار صرف المساعدات، وتناول مسألة الفحص (vetting) بإسهاب، وتحدثت البحث عن

وعند الحديث عن المساعدات الأمريكية للفلسطينيين لا بد من ذكر الجذور التاريخية لتلك المساعدات

والتي مرت بمرحلتين زمنيتين:

### 2.3 المساعدات الأمريكية ما قبل اتفاقية أوسلو (1948-1992)

وهي مرحلة المساعدات الإنسانية، فقد بدأ مفهوم المساعدات الدولية في فلسطين يتبلور عقب الاحتلال الإسرائيلي عام 1948 وتشريد الفلسطينيين من أراضيهم وانتشار مخيمات اللاجئين في عدة مناطق، فعملت منظمات عربية ودولية على توفير المساعدات لتقديم المعونة لهم، وأصبح الشعب الفلسطيني داخل الضفة الغربية وقطاع غزة وفي جميع أنحاء المنطقة يعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية وكثيرا ما يقال: "أن الفلسطينيين هم من أكثر المتلقين للمساعدات الخارجية للفرد الواحد في العالم".<sup>1</sup>

وامتازت المساعدات خلال تلك الفترة بأنها مساعدات إنسانية لتقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، ولم تكن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قد أنشئت بعد لانشغال الولايات المتحدة في تلك الفترة بتنفيذ مشروع مارشال لإعادة اعمار أوروبا بعد الدمار الذي لحق بها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، واقتصر دور الولايات المتحدة على تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا UNRWA) التي تأسست بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 في 8 كانون أول ديسمبر عام 1949 لغرض تقديم الإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل للاجئين الفلسطينيين، وقد بدأت

---

حالات حجب المساعدات عن السلطة الفلسطينية وكيف تحسن المساعدات الأمريكية من زيادة الأمن لإسرائيل، انظر البحث على الموقع الالكتروني لخدمة أبحاث الكونغرس:

<http://www.loc.gov/index.html>

<sup>1</sup> عبد الكريم، نصر. (تشرين ثاني 2010): العلاقات الأوروبية الفلسطينية: الدور الاقتصادي الأوروبي. في: مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان. ص4

الاونروا عملياتها الميدانية في الأول من أيار عام 1950، واستمر وضع المساعدات الأمريكية للفلسطينيين على وتيرة المساعدات الإنسانية حتى توقيع اتفاقية أوسلو 1993 وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية.<sup>1</sup>

تعتبر الولايات المتحدة أكبر ممول لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين اونروا (UNRWA)، وبلغ حجم المساعدات الإنسانية التي قدمتها الولايات المتحدة للاونروا منذ إنشائها حوالي 4 مليار دولار وبمعدل 200 مليون دولار سنويا منذ عام 2007<sup>2</sup>، وهي مساعدات متعددة الأطراف تقدمها الولايات المتحدة وتنفذها وكالات الأمم المتحدة<sup>3</sup> وليست مساعدات رسمية تقدم للسلطة الفلسطينية بل إلى اللاجئين الفلسطينيين حيث تخدم الوكالة ما يقرب من 4.5 مليون لاجئ فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسوريا ولبنان، وبين الجدول التالي حجم المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة منذ عام 1950 وحتى عام 2011 للاونروا:<sup>4</sup>

---

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا):

<http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=54>

<sup>2</sup> Zanotti, Jim. US Foreign aid to the Palestinian. Congressional Research Service, 2011.

<sup>3</sup> قنديل، رائدة. (2003): المساعدات الدولية والمجلس التشريعي الفلسطيني. جامعة بير زيت، فلسطين.

<sup>4</sup> Zanotti, Jim. US Foreign aid to the Palestinian. Congressional Research Service, 2011.

جدول 1.3: المساعدات الأمريكية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.<sup>1</sup>

Fiscal Year(s)	Amount	Fiscal Year(s)	Amount
1950-1989	1,473.3	2001	123.0
1990	57.0	2002	119.3
1991	75.6	2003	134.0
1992	69.0	2004	127.4
1993	73.8	2005	108.0
1994	78.2	2006	137.0
1995	74.8	2007	154.2
1996	77.0	2008	184.7
1997	79.2	2009	268.0
1998	78.3	2010	237.8
1999	80.5	2011	249.4
2000	89.0	<b>TOTAL</b>	<b>4,148.5</b>

**Source:** U.S. State Department  
**Notes:** All amounts are approximate.

يظهر في الجدول (1.3) بان مساعدات الولايات المتحدة للفلسطينيين استمرت حتى بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن تمويلها حدد بقانون المساعدات الخارجية في الولايات المتحدة لعام 1961 في المادة (301) منه اشترط على انه:<sup>2</sup>

"لا يجب تقديم أي مساعدات أمريكية للاونروا إلا إذا اتخذت الوكالة جميع الإجراءات اللازمة للتأكد من عدم استخدام أي جزء من المساعدات الأمريكية في أعمال كتقديم التدريب العسكري للاجئين، أو انتقال هذه الأموال لصالح جيش تحرير فلسطين أو أي المنظمات العسكرية، أو أن تصل إلى يد أشخاص شاركوا في أي عمل إرهابي".

<sup>1</sup> المصدر: المرجع السابق.

<sup>2</sup> الولايات المتحدة الأمريكية، قانون المساعدات الخارجية الأمريكي لسنة 1961.

وهو ما فرض على الوكالة بعد قبولها نص التشريع الأميركي، التحري عن المستفيدين من دعمها، من خلال دورات تدريبية لموظفيها، ومعاينة الذين يخفون في الإبقاء على حيادية الوكالة وأنشطتها، وكذلك الإجابة عن التساؤلات التي تطرحها الولايات المتحدة في هذا الشأن.

وفي هذا الإطار خضع تعيين الموظفين بالوكالة إلى عدة شروط أهمها: عدم ممارسة الموظف التابع لها لأي نشاط سياسي يتناقض مع حيادية الوكالة، واستقلاليتها، في حين يسمح له بالمشاركة السياسية في بلاده من خلال ممارسته حق التصويت الانتخابي، كما يجب ألا يكون عضواً في أي جهاز حكومي لأي دولة، وذلك بهدف منع أي تعارضٍ أو تأثيرٍ على السياسات الداخلية والخارجية للوكالة من خلال انتماءات موظفيها السياسية والأيدلوجية.<sup>1</sup>

### 3.3 المساعدات الأمريكية ما بعد اتفاقية أوسلو (1993-2011)

أما المساعدات الأمريكية بشكلها الحالي فقد ظهرت إلى حيز الوجود بشكل رسمي بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، وتبني الولايات المتحدة باعتبارها راعية لعملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية ودولة كبرى مسؤوليتها تجاه تمكين الفلسطينيين من اعمار المناطق التي ستسحب منها إسرائيل، وما سيتبعها من مناطق أخرى لاحقاً، ومنذ ذلك الحين والولايات المتحدة تقدم مساعدات للسلطة الفلسطينية لتمكينها من

---

<sup>1</sup> ليندساي، جيمس جي. اصلاح الاونروا. معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى. الولايات المتحدة الأمريكية، واشنطن (2011).

وقد حملت الدراسة عنوان "إصلاح الأونروا. إصلاح مشاكل نظام الأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين"، وتتميز الدراسة بأن كاتبها من أحد المشتغلين بالوكالة، فقد شغل منصب المستشار القانوني بها خلال الفترة من عام 2000 وحتى عام 2007. تركز الدراسة على علاقة "الأونروا" بالولايات المتحدة الأميركية، وتقييم دورها، وإلقاء الضوء على الخيارات المستقبلية للسياسة الأميركية مع الوكالة.

تولى قيادة تلك المناطق في مختلف المجالات في المناطق التي تعرف بمناطق "أ" وفقا لاتفاقية أوسلو، وكانت تلك المساعدات متذبذبة من حين لآخر لارتباطها بالظروف السياسية لكل فترة زمنية.

منذ توقيع اتفاقية إعلان المبادئ (اتفاقية أوسلو) في 13 أيلول سبتمبر 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في واشنطن، عكفت الولايات المتحدة على دعم السلطة الفلسطينية لتمكينها من تولي الحكم في المناطق التي ستخرج منها إسرائيل بموجب اتفاقية (غزة-أريحا أولا) التي وقعت في 4 أيار مايو عام 1994 وهو الاتفاق التنفيذي لاتفاق أوسلو، وانبثق عنها اتفاق اقتصادي ينظم العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجانبين وينظم تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، بالإضافة إلى اتفاق تمهيدي لنقل الصلاحيات المدنية في تلك المناطق، التي كانت تعاني من ندرة في الموارد المادية والفنية وضعف الموارد البشرية.

فمن الناحية المادية والفنية كان لا بد من مساعدتها على بناء مؤسسات وهيئات تعنى بشؤون الإدارة العامة والحكم المحلي والتنمية الاقتصادية، وإنشاء أجهزة أمنية للمحافظة على فرض الأمن وسيادة القانون، بالإضافة إلى إنشاء بنية تحتية ومرافق خدمية ومستشفيات ومدارس وجامعات وشق الطرق وتعبيدها وإنشاء شبكات الصرف الصحي وتحريك عجلة الاقتصاد ودفعها إلى الإمام.

ومن الناحية البشرية فقد كان السكان يعانون من تبعات الاحتلال الإسرائيلي لأراضيهم بالإضافة إلى ما أفضت إليه الانتفاضة الأولى عام 1988 من إنشاء جيل من الشباب الذي عانى ويلات القتل والأسر والجرح دفاعا عن أرضه وكرامته وكان بحاجة للدعم والمساندة والمؤازرة لتفعيل دوره من أجل دعم بناء مقومات الدولة التي سيفضي إليها الاتفاق، ناهيك عن الفلسطينيين الذين عادوا إلى أرضهم بعد حرب الخليج الثانية 1990 من الكويت والعراق بسبب ظروف الحرب هناك، هذا بالإضافة إلى طبيعة المتغيرات



الديمغرافية للسكان الفلسطينيين في المدن والقرى والمخيمات، مما يعني أن السكان الذين كانوا يعيشون في المناطق التي ستسحب منها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية كانت بحاجة إلى كثير من التنمية والتطور لتطبيق الحكم الذاتي في تلك المناطق، ومن هنا جاء دور الولايات المتحدة لتساهم في هذا الشأن كدولة مانحة وراعية لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وبناء على ذلك أعقب توقيع اتفاقية إعلان المبادئ في واشنطن عام 1993، عقد مؤتمر للدول المانحة بتاريخ 1993/10/1 التي ستساند السلطة الفلسطينية على تولي زمام الأمور عبر المساعدات والمنح والمعونة التي ستقدمها من خلال البرامج والمشاريع التي ستنفذها لتطوير القطاعات المختلفة وتعدت فيه بتقديم مساعدات بقيمة تعادل 3 مليار دولار<sup>1</sup>، والتي أصبحت تعرف فيما بعد "بالدول المانحة" أو "مجموعة الدول المانحة" وعلى رأسها الولايات المتحدة، وحددت لنفسها مجموعة من الأهداف وهي:

- 1 - دعم عملية السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عن طريق دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المناطق الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وتنفيذ المشاريع التي من المفترض أن تعمل على تحسين مستوى المعيشة، ونوعية الحياة للفلسطينيين.
- 2 - إنشاء نظام شرق أوسطي قائم على أساس الأمن الجماعي والاستقرار والتقدم لشعوب المنطقة، ومن ثم إلحاقها كسوق مشترك واعد بالنظام الاقتصادي العالمي (العولمة).

---

<sup>1</sup> مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، الدائرة الاقتصادية (1997): الانطباعات السائدة حول إدارة المساعدات الخارجية. سلسلة تقارير رقم (9)، نابلس-فلسطين، كانون أول 1997. ص 1

3 إزالة واحتواء أسباب النزاع والتوتر والعنف، وتشجيع اقتصاديات السوق وترسيخ المؤسسات

### الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان.1

بغرض تقديم المساعدات للفلسطينيين، ورتب ذلك على الولايات المتحدة تقديم مساعدات سنوية لدعم الموازنة والمشاريع التنموية والتطويرية، ومعونات أخرى تعلن عنها في المؤتمرات والمحافل الدولية في كل عملية لاستئناف المفاوضات التي تعقدها الدول الكبرى والتي تكون في العادة مرتبطة بالظروف السياسية السائدة في كل فترة زمنية على حدة، والتي يعقبها في العادة اجتماع للدول المانحة لرصد معونات ومساعدات للسلطة الفلسطينية، حيث تلقت السلطة الفلسطينية من الدول الغربية والعربية مساعدات فعلية تراوحت بين المد والجزر بلغت قيمتها حوالي 7 مليار دولار منذ العام 1994 وحتى نهاية العام 2004، أي بمعدل بلغ حوالي 630 مليون دولار سنويا، أو ما نسبته 95 في المائة من إجمالي الالتزامات التي بلغت حوالي 7.5 مليار دولار أي بمعدل 670 مليون دولار سنويا، و89% في المائة من إجمالي التعهدات والبالغة 9 مليار \$ لنفس الفترة 1994-2004، أي أن حصة الفرد الواحد قد تراوحت ما بين 250-300 \$ والتي هي من أعلى النسب في العالم، وبلغت حصة القطاع من تلك المساعدات في المجلد حوالي 36.9% من حجم المساعدات للأراضي الفلسطينية<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> العمد، عدنان، عورتاني، باسل. (2011): المساعدات الدولية والتنمية الاقتصادية: الحالة الفلسطينية. في: محمد. اشتية (محرر) الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية (ص ص 57-122). المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار)، فلسطين.

<sup>2</sup> عبدالكريم، نصر، صبيح، ماجد. (2011): رؤية بديلة للاقتصاد الفلسطيني ن منظور يساري "دراسة بحثية". الطبعة الأولى. مركز فؤاد نصار، ويتمويل من مؤسسة روزا لوكسمبرغ.

### 4.3 مؤتمر المانحين في باريس عام 2007

يرى الباحث أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين المساعدات الأمريكية والوضع السياسي للمفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية حتى تلك المتعلقة بدعم القضاء، ويبدو ذلك واضحاً من خلال مبادرات دفع عملية السلام بين الجانبين، ويعد ذلك احد أشكال السياسة الخارجية الأمريكية في توجيه دفعة إدارة المفاوضات لطرفي الصراع.

ففي فترة ولاية الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الثانية "20 كانون الثاني يناير 2001 وحتى 20 كانون الثاني يناير 2009" تم انعقاد مؤتمر انابوليس "ANNAPOLIS" في الولايات المتحدة لدعم عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وخرج بتوصيات كانت بحاجة إلى تطبيق على ارض الواقع حيث دعا لدعم قيام دولة فلسطينية في العام 2008، مما يجعل من تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية حاجة ملحة حيث تم عقد مؤتمر باريس للمانحين في 17 ديسمبر 2007 بحضور ممثلين عن حوالي 90 دولة، الذي اعتبر الوجه الاقتصادي لمؤتمر انابوليس "ANNAPOLIS"، وهو ما جعل المانحين وممثلو الدول الأخرى يقدمون وعوداً بتقديم سبعة مليارات دولار للفلسطينيين، وأعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس "CONDALISA RICE" في المؤتمر أن "الولايات المتحدة ستقدم مساعدات بقيمة 382.5 مليون يورو في عام 2008، من بينها 275 مليوناً أعلنها البيت الأبيض سابقاً ولم تحظ بعد بموافقة الكونغرس".<sup>1</sup>

وقد عكس مؤتمر باريس للمانحين طغيان المسار السياسي على المسار الاقتصادي، ذلك أن المؤتمر جاء كنتيجة سببية لمؤتمر انابوليس للوفاء بالوعود التي قطعت فيه لإقامة الدولة الفلسطينية، ودون شك

<sup>1</sup> ياسين، جورج.(2007/12/18): مؤتمر باريس للمانحين: وعود بتقديم سبعة مليارات للفلسطينيين. جريدة الجريدة، ع 171.

فإن نجاح المسار السياسي من شأنه أن يوفر الفرصة لنجاح المسار الاقتصادي، ويخلق ديناميات داخلية تقلل من الاعتماد على الدعم والمنح والقروض الخارجية ويوفر مصادر داخلية لسد العجز في الموازنة السنوية الفلسطينية، وهذا ما سعت إليه بالفعل خطة التنمية والإصلاح الاقتصادي الفلسطيني والتي حظيت بهذا الدعم غير المسبوق على هذا الأساس.<sup>1</sup>

ويرى الباحث أن الحكومة الفلسطينية عمدت إلى استخدام الجزء الأكبر من المساعدات في المسارات التي يمكن أن تحقق اكتفاءً ذاتياً مستقبلياً يقلل من الاعتماد على المساعدات، ومن الأمثلة على ذلك شراء أو بناء مقرات الأجهزة الحكومية بدلاً من استئجارها، والهام في هذا الإطار الظهور البارز لقطاع العدالة في مثل تلك المحافل الدولية للمانحين على رأس أجندة الحكومة وسلم أولوياتها، إذ تقدم الحكومة الفلسطينية في العادة خطة إستراتيجية طموحة لبناء المؤسسات ومنها القضاء لمؤتمر المانحين التي عكستها خطة الإصلاح والتنمية 2008-2010 التي قدمت للمؤتمر وأظهرت الحكومة الفلسطينية فيها أهمية تقديم المساعدات لقطاع العدالة ضمن برنامج العدالة الآن.<sup>2</sup>

فقد خلف الانهيار العام الذي شهدته الإجراءات المتعلقة بتحقيق سيادة القانون بيئة لا يشعر فيها القضاة ولا غيرهم من العاملين في قطاع القضاء بالأمن، ومما لا شك فيه أن توفير القدر المطلوب من الحماية الشخصية لهؤلاء القضاة والموظفين، إلى جانب تطوير البنى التحتية اللازمة للمحاكم، سيضفي الكثير إلى تعزيز شعورهم بالأمن والأمان ويوطد استقلالهم، فهذا هو بطبيعة الحال الحد الأدنى من الشروط التي يتحتم توفيره، وعلى أرض الواقع يعتبر تحسين الوضع الأمني بوجه عام، إلى جانب تطوير

<sup>1</sup> المصدر السابق.

<sup>2</sup> يركز هذا البرنامج الذي ورد ضمن خطة الحكومة الفلسطينية الاستراتيجية 2008-2010 على تعزيز مكانة مؤسسات قطاع العدل ونزاهتها، وتدعيم استقلالها المالي والإداري، من خلال الإمكانيات المؤسساتية لمجلس القضاء الأعلى، ومكتب النائب العام، ووزارة العدل.

إمكانيات الأجهزة الأمنية وتعزيز قدرتها على استخدام القوة بصفتها الجهة القانونية الوحيدة المخولة بذلك،  
مطلبين جوهرين لضمان استقلال مؤسسات قطاع العدالة واستدامة عملها على المدى البعيد<sup>1</sup>، لذلك حظي  
قطاع العدالة والقضاء بأهمية بالغة في كل المؤتمرات التي يعقدها المانحون لدعم السلطة الفلسطينية،  
ولكن المساعدات لهذا القطاع ظلت مرتبطة بشكل كبير بالعملية السلمية والظروف السياسية مما شكل  
خطرا بالغا على استمرار تطوير مرافق القضاء.

### 5.3 مدى تأثير المساعدات الأمريكية بمواقف السلطة الفلسطينية في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي:

تعتبر المساعدات الأمريكية بشكل عام سيف ذو حدين: فهي من جهة تساهم في التنمية والتطور  
للمؤسسات والهيئات المختلفة التي تستهدفها سواء الحكومية منها أو الخاصة من خلال الدعم الذي تتلقاه  
والنشاطات التي تهدف لرفع مستوى أدائها، ومن جهة أخرى فهي وسيلة ضغط لتحقيق شروط ومطالب  
تتواءم وسياستها، والحقيقة أن موضوع المساعدات يكشف عن السياسة الخفية والحقيقية للولايات المتحدة  
ويضعها على المحك في التعامل مع القضايا الدولية التي تستند إلى انه لا شيء دون مقابل!، فمقابل  
الدعم السخي الذي تقدمه لا بد من تنفيذ بعض الشروط والتي يمكن أن تكون بمستوى التنازلات، وقد  
تتنافى تماما مع الشعارات والعناوين التي ترفعها الولايات المتحدة لتعزيز التنمية الاقتصادية ونشر  
الديمقراطية وتوفير المساعدات الإنسانية.

وفي إطار القضية الفلسطينية يمكن وصفها بأنها عملية ابتزاز اقتصادي للسلطة الفلسطينية مرهون  
بمدى تبنيها للاملاءات الأمريكية، ولكونها الطرف الأضعف في معادلة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي  
من الناحية المادية، والذي يتمثل في العجز الدائم لميزانيتها وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، على الرغم

---

<sup>1</sup> السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط (2008): خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010.

مما يمثله ذلك العجز من طموحات تطويرية تتطلب إنفاقا أكبر من الإيرادات المتوافرة لديها، إلا انه شكل نقطة ضعف لها بزيادة اعتمادها على المساعدات الخارجية ذات الأجندة المتعددة، والتي تتدفق وفق شروط ومعايير يتنافس المانحين في صياغتها وتحديد شكلها ونتائجها.

### 6.3 موقف الكونغرس والإدارة الأمريكية من المساعدات للسلطة الفلسطينية

والمساعدات المقدمة من الولايات المتحدة عبر الوكالة الأمريكية تتطلب تحقيق شروط ومعايير تتوافق والشروط التي يفرضها الكونغرس لقاء صرف تلك المساعدات، حيث تمر المساعدات قبل منحها للسلطة الفلسطينية على لجنة فرعية خاصة في الكونغرس تسمى "لجنة اعتمادات العمليات الخارجية"، بعد أن تقوم الإدارة الأمريكية بالطلب من الكونغرس استمرار تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية، تقوم هذه اللجنة بمراجعة التقارير التي ترفع إليها من الوكالات الأمنية بمدى التزام السلطة الفلسطينية من جميع الجوانب، وترفع تقاريرها بالموافقة على منح المساعدات من عدمه تبعا للسياسة الحالية التي تنتهجها، مع الاحتفاظ بإمكانية استخدام وقف المساعدات كعقوبة نتيجة لتبنيها بعض المواقف.<sup>1</sup>

ومن الأمثلة على استخدام المساعدات كوسيلة ضغط ما قامت به الولايات المتحدة من التهديد بوقف المساعدات عن السلطة الفلسطينية إبان تقدمها بطلب العضوية الكاملة في الأمم المتحدة لدولة فلسطين بتاريخ 23 أيلول 2011 ، عبر الطلب الذي تقدم به رئيس منظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس

---

<sup>1</sup> العمدة، عدنان، عورتاني، باسل.(2011): المساعدات الدولية والتنمية الاقتصادية: الحالة الفلسطينية. في: محمد. اشتية (محرر) الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية (ص ص 57- 122). المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار)، فلسطين.

لامين عام الأمم المتحدة بان كي مون "BAN KI-MOON"، واتخذت من وقف المساعدات عقوبة لعدم التزام منظمة التحرير الفلسطينية بالطلب الأمريكي بعدم تقديم طلب العضوية وهو ما حدث بالفعل بتاريخ 1 أكتوبر 2011 عندما أوقف الكونغرس تحويل 200 مليون دولار أمريكي لدعم موازنة السلطة الفلسطينية بناء على طلب قدم من بعض أعضائه ولاقى تصويتا بالإجماع للأعضاء الحاضرين للتصويت، كانت سترصد لتمويل مشاريع البنية التحتية وشق الطرق والصرف الصحي، على الرغم من الانتقادات الشديدة التي واجهها الكونغرس لقاء اتخاذه إجراء وقف المساعدات باعتباره تصرفا لا يعبر عن المصادقية في ممارسة الديمقراطية.

كذلك عندما أوقف الكونغرس الدعم بكل أنواعه عن السلطة الفلسطينية إبان فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس بالانتخابات عام 2006، حيث عانت السلطة الفلسطينية من أزمات مالية شديدة بسبب وقف الدعم ما أدى إلى انقطاع رواتب موظفي القطاع الحكومي لعدة أشهر متتالية، ووقف العمل في المشاريع التنموية الأمريكية للمؤسسات الرسمية والخاصة.<sup>1</sup>

ووقف المساعدات يشمل المساعدات التي يقرها الكونغرس سنويا وهي من شقين، الشق الأول منها مساعدات مباشرة لدعم موازنة السلطة الفلسطينية، ووقفها يدخل الحكومة الفلسطينية في أزمات مالية خانقة، تدفعها في كثير من الأحيان إلى اللجوء للاقتراض من البنوك المحلية لسد العجز في موازنتها التي بنيت أصلا في بعض بنودها على قيمة ما سيتم تلقيه من مساعدات مما يفاقم الأزمة المالية، والشق الثاني يشمل وقف البرامج والمشاريع التي تمولها الوكالة الأمريكية في الأراضي الفلسطينية، كونها تحتاج

---

<sup>1</sup> عودة، كفاح.(2009): أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني "استراتيجية وتكتيكيا". مصدر سبق ذكره. ص 139.

إلى عدم ممانعة الكونغرس سنويا لصرف المستحقات المالية للشركات الأمريكية والمحلية التي تنفذ مشاريعها في الأراضي الفلسطينية، مما يعني إعطاء فترة زمنية قصيرة جدا قد لا تتجاوز الثلاثة شهور في حال أوقف الكونغرس المساعدات لوقف مشروع يدعم القطاع الصحي مثلا عبر تزويد وزارة الصحة بمعدات وأجهزة وأدوية ومستلزمات طبية وتسريح عدد من الكادر العامل فيه، أو مشروع آخر يهدف لتشجيع البيئة الاستثمارية في فلسطين عبر إعداد دراسات وأبحاث عن المناخ الاستثماري وتقديم الاستشارات اللازمة لإدارة المحافظ الاستثمارية وتشجيع الاستثمار الأجنبي، أو مشروع ثالث يعنى بتطوير البنية التحتية من خلال توفير شبكات الصرف الصحي وبناء المدارس وتعبيد الطرق، كل تلك المشاريع تكون عرضة لخطر إيقافها في أي لحظة يتبنى الكونغرس قرارا بإيقاف مساعداته للسلطة الفلسطينية، وهذا يشكل خطرا كبيرا جدا ليس على رسم السياسة العامة للسلطة الفلسطينية والاقتصاد الوطني وحسب، إنما تذهب مفاهيمه ابعده من ذلك ليبرز البعد الحقيقي لتلك المساعدات وهو الالتزام الذي تفرضه الولايات المتحدة كدولة مانحة، واستخدام المساعدات كعقوبة في حالات العصيان التي تواجهها.<sup>1</sup>

وفي المقابل، لم تتوانى الولايات المتحدة عن دعم ميزانية السلطة الفلسطينية منذ قيامها حتى اليوم، فهي من اكبر المانحين لا سيما في الحالات التي بينها السياسة الأمريكية على مدى الثمانية عشرة سنة الماضية، وهي التزام السلطة الفلسطينية بتنفيذ الرغبات الأمريكية خاصة الجزء المتعلق بالمفاوضات مع إسرائيل وعملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية، وأخرى تتوافق وسياساتها العامة والخاصة في المنطقة.

وفي هذا السياق لا بد من التفريق بين موقفين من المساعدات، الأول للكونغرس الأمريكي والثاني للإدارة الأمريكية، إذ عكف الكونغرس على استخدام المساعدات كوسيلة عقاب ضد السلطة الفلسطينية

<sup>1</sup> Zanutti, Jim. (2011): US Foreign aid to the Palestinian. Congressional Research Service



بصرف النظر عن الاعتبارات والالتزامات الإنسانية والدولية تجاهها كونه الأكثر قربا إلى إسرائيل ونفوذ اللوبي الصهيوني الواسع فيه، بينما يأتي موقف الإدارة الأمريكية أكثر مرونة.

ومن الأدلة على ذلك تجنب الرئيس الأمريكي باراك اوباما الحديث عن معاقبة السلطة الفلسطينية بوقف المساعدات بعد تقديمها طلب العضوية في الأمم المتحدة الانف الذكر، مما يعني قدرة الإدارة الأمريكية على الالتفاف على قرار الكونغرس وعدم الالتزام به، وهو ما حدث فعلا عندما أوقف الكونغرس المساعدات عن السلطة الفلسطينية في العام 2006 بعد أن قامت حركة حماس بتشكيل الحكومة، استعاضت الإدارة الأمريكية بصرفها عبر تحميل موازنة السلطة الفلسطينية على بند ملحق بموازنة المجهود الأمريكي في العراق في حينه من خلال مكتب الرئيس الأمريكي مباشرة.

### 7.3 شعار الوكالة الأمريكية "من الشعب الأمريكي"

تكاد الغالبية تجمع بان الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بسمعة غير طيبة عبر العالم، بسبب سياستها الخارجية ومشاركتها العسكرية في العراق وأفغانستان، وتحيزها الواضح لإسرائيل في الصراع العربي - الإسرائيلي، ومواقفها تجاه العديد من القضايا العالمية والدولية، مما حدا بالكثير من شعوب العالم لكرهها وتكوين انطباع سيء عنها لا سيما الشعوب العربية والإسلامية والذين يصفونها بالشيطان الأكبر، خاصة بعد أحداث 11 أيلول سبتمبر 2001 وما صاحبه من حرب ضد "الإرهاب" وإعلان جورج بوش الابن بعد الأحداث بأنها "حرب صليبية" واتهام الولايات المتحدة بنشر وتنفيذ أجنادات أمريكية تحت غطاء الديمقراطية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> وودز، الن. (2003): جورج بوش والحروب الصليبية، الحوار المتمدن، العدد 495 بتاريخ 2003/5/22.

والحقيقة أن الانطباع السائد لكره الولايات المتحدة يضر أيضا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كرها للشعب الأمريكي، بصرف النظر عن مدى رضا الرأي العام الأمريكي عن السياسة الخارجية والدبلوماسية العامة للحكومة الأمريكية من عدمه، وبالتالي فإن هناك عدم تفريق بين النظرة السلبية للإدارة الأمريكية والشعب الأمريكي، "فالعديد من المسلمين في بلدان الشرق الأوسط إلى جانب العديد من البلدان الأخرى يرى أن الشعب الأمريكي يتسم بالسلبية، فاقل من ثلث المصريين والمغاربة والفلسطينيين والباكستانيين والأتراك لديهم صورة ايجابية عن الأمريكيين، ففي دراسة عام 2005 على عينة من المسلمين في تركيا والأردن ولبنان وباكستان واندونيسيا، وجد أن المسلمين يصفون الأمريكيين بالطمع والعنف والشر وعدم الأخلاق، في حين أن هناك عدد قليل يركزون في وصفهم للأمريكيين على صفاتهم الحسنة وهي الجانب الآخر من الصورة.<sup>1</sup>

ولم تتوان الحكومة الأمريكية عن محاولة تحسين صورتها عالميا وجعلها هدفا استراتيجيا، خاصة أن غالبية الدراسات والأبحاث التي تجريها المؤسسات المتخصصة تشير إلى الرؤية السلبية السائدة عن الولايات المتحدة بسبب سياستها الخارجية، ويظهر ذلك بشكل واضح من حديث كارين هيوز CARIN "HUGHES" خلال مثولها أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس تمهيدا لتوليها منصب وكيل وزارة الخارجية للدبلوماسية العامة والتي كانت أهم أهدافها تحسين صورة الولايات المتحدة عالميا والتي قالت:

"إنني اعتقد انه ليس هناك تحد أكثر أهمية بالنسبة لمستقبلنا من الحاجة الملحة لدفع الفهم الأكبر والاحترام الأكثر والإحساس بالمصالح المشتركة بين الأمريكيين والشعوب في كافة الدول والثقافات والمعتقدات في العالم.... وان رسالة الدبلوماسية العامة هي أن تتخطى وان تبلغ وان تساعد الآخرين في

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني لموقع الجزيرة للدراسات:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/1e9865612-e296-48dd-89dd-eb074870130a>

فهم سياستنا وأفعالنا وقيمنا، ولكنني على دراية بأننا قبل أن نطلب أن يفهمونا يجب أن نعمل أولاً على أن نفهمهم.<sup>1</sup>

ثم قالت في تصريح آخر لها في 29 حزيران يونيو 2006 :

"إن تزايد كراهية الولايات المتحدة على مستوى العالم هو حصاد سياسات إدارة الرئيس بوش الخارجية، وأسلوب تعامله مع إسرائيل فضلا عن الحرب على العراق التي تعتبر سببا مباشرا في تغذية روح العداة، وزيادة الإحساس بالرغبة في الثأر من الولايات المتحدة، ولهذا فأمريكا تحتاج إلى عقود حتى تستطيع التغلب على المشاعر المعادية لها في العالم."<sup>2</sup>

واللافت للنظر أن تولي كارين هيوز "CARIN HUGHES" هذا المنصب جاء استكمالا لدور المتعاقبين على المنصب قبلها، فقد استقالت قبلها كل من تشارلوت بيرس " CHARLOTTE PIERSE " ومارجريت تاتوايلر " MARGARET D. TUTWILER " ودينا باول " DINA POWELL " المصرية الأصل، وجميعهن وجدن أنفسهن أمام طريق مسدود وأنهن يتولين المهمة المستحيلة لتحسين صورة الولايات المتحدة ، إلى حين أن لحقتهن هيوز نفسها وقدمت استقالتهن.<sup>3</sup>

في إطار القضية الفلسطينية عزز الانحياز الشديد لإسرائيل النظرة السلبية عن الولايات المتحدة، فهي لم تتوان عن دعمها على الصعيد الأممي من خلال استخدام حق النقض "الفيتو VETO " ضد أي قرار يدين إسرائيل، وإمدادها بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية وتبنيها للسياسات والمواقف الإسرائيلية لا سيما التعتن من موضوع المفاوضات مع الفلسطينيين، إضافة إلى الضغوط التي تفرضها جماعات الضغط

<sup>1</sup> المصدر السابق.

<sup>2</sup> المصدر السابق.

<sup>3</sup> سلامة، داليا.(2007): بيريز وتاتوايلر وهيوز... ماكبيرات الدبلوماسية العامة. جريدة الاهرام المصرية، العدد 44045، بتاريخ 10 يوليو 2007.

واللوبي الصهيوني والمنظمات الأمريكية- الإسرائيلية مثل (الايپاك AIPAC) لتمرير القرارات التي تدعم

إسرائيل والتضييق على الفلسطينيين.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> المصدر السابق.

4: أثر برامج ومشاريع الوكالة الأمريكية على تنمية وتطوير السلطة القضائية الفلسطينية.

#### 1.4 طبيعة المنح والمساعدات المقدمة من الوكالة الأمريكية:

تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مناطق السلطة الفلسطينية على تنفيذ عدة برامج ومشاريع تستهدف مؤسسات السلطة الفلسطينية الرسمية الحكومية والمؤسسات غير الحكومية الخاصة، وتضع على راس أولوياتها "برنامج التنمية الاقتصادية" و"برنامج البنية التحتية" و"برنامج التعليم والشباب" و"برنامج المساعدات الإنسانية والصحة" و"برنامج الديمقراطية والحكم"، لمساعدتها على النمو والتطور لتحفيز قدرتها على بناء المؤسسات والنهوض بمستوى أدائها وكجزء من مهامها في تنمية القطاعات الفلسطينية المختلفة، لما عاناه الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات العشرة الأخيرة نتيجة لاندلاع انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر 2000، ولما يحمله ذلك من طموحات فلسطينية لبناء دولة المؤسسات المستقبلية، ولكل برنامج أهدافه العامة وخطته ومشاريعه ونشاطاته التي ينفذ من خلالها الدعم.

ومن أهم تلك البرامج برنامج الديمقراطية والحكم الذي ينفذ عدد من المشاريع التي تستهدف -في الغالب- مؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الأخرى التي تندرج تحت اسم البرنامج ومنها على سبيل مثال لا الحصر:

1 مشروع Civic Engagement Program (CEP): يعمل هذا المشروع على تحسين حياة المواطنين الفلسطينيين من خلال تزويدهم بمساعدات تقنية وإنسانية لهم، ويهدف إلى تعزيز ثقتهم بعملية السلام وتقوية بنية المؤسسات المحلية (مؤسسات المجتمع المدني) التي تعمل في مجال الديمقراطية، وقد بلغت ميزانية هذا المشروع حوالي 62,500,000 دولار بتمويل من الوكالة الأمريكية وتنفيذ ARD.<sup>1</sup>

2 مشروع Palestinian Authority Capacity Enhancement (PACE): يعمل هذا المشروع على تعزيز القدرات المؤسساتية لوزارات السلطة الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة، وذلك من أجل تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها للمواطنين، وبلغت ميزانية المشروع حوالي 21,000,000 دولار ونفذته Chemonics.<sup>2</sup>

وتعتبر الجهات المانحة الدولية من المهتمين بتطوير القضاء لدعم عملية الإصلاح والحكم الرشيد، وهي من أكثر الجهات تأثيراً في ذلك لما يتوفر لديها من قدرات مالية على تمويل مشاريع<sup>3</sup>، وتقدم الوكالة

---

<sup>1</sup> USAID, (2011): Democracy and Governance Program, civic engagement program (CEP), project profile.

<sup>2</sup> USAID, (2011): Democracy and Governance Program, Palestinian Authority Capacity Enhancement (PACE), project profile.

<sup>3</sup> المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة). (2007): مؤتمر العدالة الفلسطيني الثاني: علاقة القطاع الخاص

الأمريكية مساعدات متنوعة للسلطة القضائية تتركز غالبيتها حول تطوير البنية التحتية للمحاكم والمرافق التابعة لها، وتنفيذ ورشات ودورات تدريبية متخصصة للقضاة والإداريين لمساعدتهم على رفع كفاءتهم وإنتاجيتهم ومواكبتهم للتطور الحاصل في عدة مجالات.

وعلى الرغم من أن السلطة القضائية لم تلق الاهتمام الكافي من الوكالة الأمريكية في الفترة السابقة لتنفيذ مشروع نظام عام 2005، وذلك بسبب توجيه مشاريع سيادة القانون لمؤسسات أخرى في قطاع العدالة كالجمعيات الأهلية ومؤسسات حقوق الإنسان وتغيب الدور اللاعب الرئيسي في هذا الإطار، إلا أنه وفي الفترة الأخيرة وبعد انتهاء مشروع نظام تلقت السلطة القضائية مشاريع أخرى داعمة لها ممولة من الوكالة الأمريكية بهدف استكمال عملية التطوير فيها.

وقد بدأت مرحلة جديدة للتعاون بين السلطة القضائية والوكالة الأمريكية منذ لقاء القاضي فريد الجراد -رئيس مجلس القضاء الأعلى- بالدكتور هاورد سومكا "HOWARD SOMKA" -رئيس بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية السابق-، وأهمية اللقاء الذي جمعهما بتاريخ 2009/12/22 نابعة من ترحيب رئيس مجلس القضاء الأعلى باستمرار التعاون مع الوكالة الأمريكية لتنفيذ المشاريع التنموية التي تهدف لتطوير النظام القضائي، وأشاد بالإنجازات التي تحققت على أرض الواقع بفعل هذا التعاون وأنه منفتح للعمل مع الجهات المانحة الأخرى.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني لمجلس القضاء الأعلى:

<http://www.courts.gov.ps/atemplate.aspx?id=484>

وبالمقابل، أبدت الوكالة الأمريكية استعدادها لتلبية الاحتياجات في السلطة القضائية، وتقديم وعود بان يتم إطلاق مشروع آخر بعد انتهاء مشروع نظام لاستمرار العمل في تطوير قطاع العدالة.<sup>1</sup>

والتعاون بين الوكالة الأمريكية والسلطة القضائية تعاون وثيق في مجال التنمية والتطوير وتقديم الوكالة الأمريكية دعماً للمجلس والمحاكم في مجالات متعددة ويمكن إجمال طبيعة المساعدات التي تقدمها بتمويل تدريب القضاة والموظفين وتأهيل البنية التحتية والتأثير لبعض مرافق المحاكم والأجهزة الإلكترونية والكهربائية وتغطية نفقات المؤتمرات التي تعقدتها السلطة القضائية وتمويل دفع رواتب موظفي مدخلي البيانات على عقود لإدخال البيانات في بعض دوائر المحاكم.<sup>2</sup>

#### 2.4 مؤتمر برلين 2008 لدعم الشرطة الفلسطينية وسيادة القانون (القضاء):

يعتبر دعم الوكالة الأمريكية لقطاع العدالة جزء من التعهدات والالتزامات التي قطعتها الحكومة الأمريكية لدعم السلطة الفلسطينية في شتى المجالات لا سيما فرض الأمن وسيادة القانون، والتي جاءت من خلال المؤتمرات والمحافل الدولية لدعم السلطة الفلسطينية، ويعتبر مؤتمر برلين الذي عقد في 24 حزيران يونيو عام 2008 وشارك فيه ممثلين عن حوالي 40 دولة من أعلى المستويات من أهم المحافل الدولية الذي قدمت فيه الدول المانحة لا سيما الولايات المتحدة دعماً سخياً لقطاع القضاء والأمن، حيث افتتحت المستشار الألمانية انجيلا ميركل "ANGELA MERKEL" المؤتمر، ومثلت الولايات المتحدة فيه وزيرة الخارجية كوندليزا رايس "CONDALISA RICE" التي قالت في المؤتمر "كي يكون الفلسطينيون

<sup>1</sup>المصدر السابق.

<sup>2</sup>فهد القواسمة، مدير عام الشؤون المالية والإدارية في مجلس القضاء الأعلى. (كانون الثاني/2012): اثر الوكالة

الأمريكية على السلطة القضائية.مقابلة شخصية.



مستعدون للرهان على دولة مستقلة، عليهم أن يقتنعوا بأن شرطتهم ومحاكمهم ونظامهم القضائي مصممون على فرض احترام القانون وحقوق الإنسان"، وطلبت وزيرة الخارجية الأمريكية من المانحين والمشاركين في المؤتمر "إقرار كل المشاريع التي وضعتها السلطة الفلسطينية، لان إهمال مشروع واحد قد يهدد الجهود المبذولة برمتها".<sup>1</sup>

وتعهد المشاركون في المؤتمر بدفع ما قيمته 242.3 مليون دولار لدعم جهاز الشرطة والقضاء الفلسطيني خلال أربعة أعوام، وهو ما يؤكد أهمية دعم قطاع العدالة من وجهة نظر المجتمع الدولي حيث فاق مستوى الدعم المقدم ما طلبه رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض من المؤتمر بتخصيص مبلغ 189.9 مليون دولار لدعم قطاع العدالة على اختلاف مؤسساته، بالإضافة إلى إجماع جميع المشاركين إلى أهمية دعم هذا القطاع ومنهم إسرائيل التي شاركت في المؤتمر من خلال وزيرة الخارجية تسيبي ليفني

"TZIPI LIVNI".<sup>2</sup>

استهدفت الوكالة الأمريكية السلطة القضائية لتنفيذ عدد من النشاطات الهادفة لدعم قطاع العدالة الفلسطيني من خلال مشروع نظام خلال الفترة (2005-2010)، كجزء من الأهداف الاستراتيجية للوكالة التي تهدف إلى تعزيز الإصلاح الديمقراطي، وجزء من سياستها العامة في تنفيذ مشاريع الحكم الرشيد وفرض الأمن وسيادة القانون ونشر الديمقراطية، مما حدا بها لتركيز نشاطها في ذلك المشروع على مجلس القضاء الأعلى كونه من المؤسسات الرائدة في هذا القطاع ولارتباط القضاة والمحاكم النظامية به، والتي تعد أساس عملية التقاضي، بالإضافة لمؤسسات قطاع العدالة المكملة الأخرى وهي: النيابة العامة ووزارة

---

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني لصحيفة دار الخليج، مؤتمر برلين يدعم القانون الفلسطيني ب 242 مليون دولار:  
<http://www.alkhaleej.ae/include/print.htm>

<sup>2</sup> المصدر السابق.

العدل ، ولما لمجلس القضاء الأعلى من أهمية في فرض سيادة القانون من خلال الأحكام الصادرة عن المحاكم، خاصة في ظل الأوضاع التي شهدتها الأراضي الفلسطينية قبل فترة 2005 من عدم الاستقرار السياسي والذي ترتب عليه سوء الأحوال الأمنية وضعف ثقة المواطنين في التوجه للمحاكم لاستصدار قرارات لنيل حقوقهم، والاعتماد - في بعض الأحيان - على وسائل غير قانونية وفي بعض الأحوال غير شرعية لنيل مطالبهم، والخدمات الأخرى التي تقدمها المحاكم النظامية وارتباط حاجات المواطنين اليومية والرسمية والشخصية بها، كل ذلك جعل من المجلس بيئة خصبة لتنفيذ المشروع والذي جاء منسجماً مع سياسة المجلس في الارتقاء بمستوى أدائه وخدماته بما يحقق تعزيز دور مؤسسات السلطة الفلسطينية ومأسستها.

ومن الجدير بالذكر أن مؤتمر برلين قام على فكرة دعم قطاع العدالة الجزائي ( Criminal Justice Sector)، وبلورة أفكار ومشاريع مشتركة بين جميع الجهات ذات العلاقة بالشأن القضائي، الأمر الذي ساهم وبشكل كبير على إيجاد التكاملية بين أطراف العدالة الفلسطينية.<sup>1</sup>

وأتاحت لمجلس القضاء الأعلى فرصة إلقاء كلمة في مؤتمر برلين ليتحدث للمانحين عن رؤيته وإستراتيجيته وعن المشاريع والاحتياجات التي يحتاج لتمويلها من المانحين والتي يتطلبها تطوير النظام القضائي التي تتسجم مع خطة الإصلاح والتنمية الحكومية.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> مراد رمان، ممثل السلطة القضائية الفلسطينية في مؤتمر برلين.(4 آذار 2012): مؤتمر برلين لدعم الشرطة وسيادة القانون 2008، مقابلة شخصية.

<sup>2</sup> سليم، خالد.(2008): تقرير مؤتمر برلين لوزير الداخلية. وزارة الداخلية الفلسطينية، رام الله - فلسطين.

### 3.4 الشروط الواجب توافرها في المؤسسة المستهدفة

بالإضافة إلى الجانب الإنساني الذي تقدمه الوكالة الأمريكية عبر البرامج والمشاريع التي تهدف لخدمة الإنسانية من خلال تقديم المساعدات في الأراضي الفلسطينية، إلا أن هناك جانباً سياسياً يتمثل في وصف البعض لها بأنها تأتي في إطار الدبلوماسية العامة للخارجية الأمريكية وتحقق أجندتها والتي تهدف إلى تحسين وتجميل صورة الولايات المتحدة حول العالم تحت مسمى تعزيز التحول الديمقراطي، فلا تكاد تخلو منطقة واحدة من مناطق السلطة الفلسطينية من يافطات لمشاريع الوكالة الأمريكية المختلفة في شتى المجالات والقطاعات، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الانطباع السلبي عن الولايات المتحدة والسائد في الأراضي الفلسطينية بسبب تحيزها الواضح لإسرائيل ومواقفها السلبية من القضية الفلسطينية، فإنه يمكن اعتبار كثافة تنفيذ المشاريع الأمريكية طريقة من طرق تغيير الصورة النمطية عن الولايات المتحدة لدى المواطنين الفلسطينيين من جهة، ومن جهة أخرى يمكن اعتبارها بمثابة التزام من دولة كبرى مانحة تجاه الشعوب الأخرى لترسيخ نفوذها ولتحسين صورتها في هذه البلدان.

وبتسائل المحامي شرحبيل الزعيم ماذا عن وثيقة التمويل المشروط للوكالة الأمريكية ويقول:

"أصدرت وكالة التنمية الأمريكية (USAID) وثيقة وأسمتها "شهادة بخصوص تمويل الإرهاب"، تقضي باشتراط تمويلها لأي مؤسسة أهلية فلسطينية بالتوقيع على هذه الشهادة التي لم يتم تفسير مصطلحات ومفهومها للإرهاب وفق القوانين والتعريفات الأمريكية التي تنص على التزام الجهة التي تتلقى الدعم أو

التمويل بنبذ الإرهاب وان هذه الجهة لم يكن لها سابقا ولن يكون لها مستقبلا أي علاقة بالإرهاب أو أي شخص أو أي جهة يمكن أن يوصف ذلك<sup>1</sup>

ويرى المحامي الزعيم بأننا بحاجة إلى تلك المساعدات لأنها تعتبر مصدرا هاما من مصادر تمويل المشاريع التنموية في قطاع العدالة وغيره، ولكن المشكلة تتمثل في التوجه الأمريكي الجديد الذي يقضي بمنح تلك المساعدات وفق شروط سياسية وعلى أساس التمييز بين أبناء المجتمع الفلسطيني الواحد<sup>2</sup>، وهو هنا يرى بان منح المساعدات لفئة من المنظمات تتواءم والشروط الأمريكية لمنح المساعدات في حين تحجب المساعدات عن منظمات أخرى لا تحقق شروط منحها المساعدات الأمريكية أو تمثل تيارا غير مرغوب به في الولايات المتحدة.<sup>3</sup>

وفي تعبير لإحدى المنظمات الأهلية عن رفضها للتمويل المشروط، ما قام به الحراك الشبابي المستقل من خطوة هامة لدعم مقاطعة المساعدات المشروطة بتاريخ 10 أيلول 2011، في رفضهم لما تم الدعوة إليه لإقامة قمة الشباب الفلسطيني، والتي أقيمت بدعوة من منتدى شارك الشبابي بالشراكة مع مؤسسة (CHF)، وبتنسيق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، وقال الحراك الشبابي المستقل:

---

<sup>1</sup>الزعيم، شرحيل. أثر المساعدات الأمريكية الخارجية على القضاء والتنمية مساعدة أم هيمنة؟.المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة) (2007): مؤتمر العدالة الثاني الفلسطيني الثاني بعنوان: علاقة القطاع الخاص بالقضاء ودورها في التنمية وتجسيد سيادة القانون. ص (22).

<sup>2</sup> المصدر السابق.

<sup>3</sup> من التوصيات التي نادى بها المحامي شرحيل في مؤتمر العدالة الثاني: أن التعامل مع أية منحة مشروطة أمر مخالف للقانون الفلسطيني ولأنظمة المنظمات الأهلية الداخلية.

" انطلاقاً من موقفنا الراض للتمويل الأجنبي المشروط، وفي مقدمته المشروط بنبذ ما يسمى بـ "الإرهاب"، والمقدم من أفراد وجماعات ومنظمات وحكومية معادية لشعبنا، ولحقه في العودة وتقرير المصير، لما في هذا التمويل من تأييد للتخلف، وتعميق للتبعية وتكريس للهيمنة وتمييع الصراع، بفعل ما يحدثه ويهدف إليه من تشويه للوعي والمفاهيم عبر خلق فضاء هلامي يدعون أنه تنمية، وفي حقيقة الأمر ما هو إلا جسر للتطبيع مع العدو".<sup>1</sup>

ويعتبر التمويل الأجنبي المشروط بالتوقيع على "وثيقة نبذ الإرهاب" ، أحد أشكال الاستعمار الثقافي والابتزاز السياسي، وينسف كل إمكانية للاعتماد على الذات على طريق فك الارتباط بالمركز الرأسمالي، ويعيد تشكيل الواقع بما يلائم تصورات الممول على حساب الشعب، من هنا يغدق الغرب على دول المحيط، بما يجعلها تابعة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وبالتالي لا غرابة في كم الأموال التي تضخ في الأرض المحتلة، والتي تفوق العديد من الدول في إفريقيا وآسيا.<sup>2</sup>

ويتساءل الباحث عن الدراسات والأبحاث التي أثبتت أن نسب البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية في حالة تزايد متسارع، في حين تدفقت أموال المساعدات بأرقام خيالية وعن الجدوى الاقتصادية لاستثمارها والجوانب التي يتم إنفاق المساعدات فيها؟

كما انه ومنذ إنشاء السلطة الفلسطينية عقب اتفاق أوسلو عام 1993، ضخت الوكالة الأمريكية أكثر من 3 مليار دولار في الأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها عام 1967، واستهدفت المساعدات مؤسسات السلطة الفلسطينية والعديد من مؤسسات المجتمع المدني، وتعمل على تعزيز مفاهيم الديمقراطية

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني لوكالة معا الإخبارية:

<http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=419005>

<sup>2</sup> المصدر السابق.

والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والتنمية، ووفق ما هو وارد على موقعها الإلكتروني فإنها تعمل على تنمية الجيل الجديد من القادة الفلسطينيين، وتروج للاعتدال على الساحة الفلسطينية، وتحفز الشراكة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بما يساهم في 'تحسين الشعور بالأمن لإسرائيل'، لذا فإن أحد شروط تمويلها هو التوقيع على وثيقة تنبذ ما تعتبره الإدارة الأمريكية 'الإرهاب'، وهو ما يعرف فلسطينياً بالمقاومة التي كفلها القانون الدولي.<sup>1</sup>

ويرى الباحث بان السمة الرئيسية للمساعدات الأمريكية الرسمية من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية هي أنها مساعدات سياسية، وأنها تستهدف المؤسسات التي توافق على وثيقة مكافحة "الإرهاب" ويتم حجبها عن المساعدات التي لا تلتزم وبنود تلك الوثيقة وهو المعيار والشرط الرئيس في عملية منح المساعدات للمؤسسات الفلسطينية من عدمه.

وكما أن السلطة القضائية لم تكن بحاجة الى التوقيع على تلك الوثيقة بصفتها الاعتبارية من خلال مجلس القضاء الأعلى، ويتم منحها المساعدات الأمريكية على اعتبار أنها إحدى مؤسسات السلطة الفلسطينية.

#### 4.4 لماذا تدعم الوكالة الأمريكية السلطة القضائية الفلسطينية؟

للسلطة القضائية أهمية كبيرة في النظام السياسي، فهي إحدى السلطات الثلاث التي تناط بها مسألة تفسير القوانين على اختلاف درجات المحاكم فيها ، ولما لها من أهمية في الدولة بشكل عام وفي قطاع

---

<sup>1</sup> وكالة فلسطين برس للأنباء:

<http://www.palpress.co.uk/arabic/?action=detail&id=19847>

العدالة بشكل خاص، دأب المانحون على دعمها وتطويرها، ويرى البعض بأن أي تقدم تم إحرازه في النظام القضائي إنما يعود إلى المساعدة الفنية والمالية التي قدمتها الأسرة الدولية.<sup>1</sup>

وقد وقعت السلطة الفلسطينية اتفاقيات عديدة مع الأطراف الخارجية للمساعدة في إعادة تأهيل وبناء النظام القضائي<sup>2</sup>، ولا تكاد تخلو أي خطة حكومية من التأكيد على أهمية دعم السلطة القضائية لأنه يمثل متطلبات أساسية لبناء مؤسسات الدولة القوية القادرة على تلبية احتياجات المواطنين بعدالة ونزاهة وشفافية لأهميته في:

- تعزيز استقلال القضاء.
- ضمان حق المواطنين في المحاكمة العادلة.
- فرض الأمن وسيادة القانون.
- دعم جهود التخطيط والتطور لقطاع العدالة.

وساهمت الوكالة الأمريكية باعتبارها جهة مانحة وكجزء من خططها الإستراتيجية وأهدافها التنموية في مساعدة السلطة القضائية لتحقيق تلك الأهداف، وتعتبر الوكالة الأمريكية أن تحقيق تلك الأهداف الرئيسية يتم من خلال وضع مبدأ سيادة القانون من أجل وضع أسس ديمقراطية للدولة الفلسطينية يكون جميع الأشخاص والمؤسسات والمجموعات الخاصة والعامة مساءلة أمام القوانين التي يتم سنّها ويتم تنفيذها

---

<sup>1</sup> صايغ، يزيد، الشقائي، خليل. (1999): تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية. تقرير فريق العمل المستقل، مجلس العلاقات

الخارجية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

<sup>2</sup> المركز الفلسطيني للمسوح السياسية والمسحية:

<http://www.pcpsr.org/arabic/cfr/full2.html#head19>

بشكل متساو والتفاضلي أمامها بشكل مستقل، وقد وصل الدعم المخصص من قبل الوكالة الأمريكية لأنشطة الديمقراطية والحكم الرشيد منذ العام 1993 حوالي 229 مليون دولار.<sup>1</sup>

كما تهدف الوكالة الأمريكية من خلال دعم السلطة القضائية إلى تعزيز تنفيذ القوانين وقرارات المحاكم وبناء قدرات القانونيين وتحسين قدرات المحاكم الفلسطينية وتحسين عملية توفير الخدمات في هذا المجال،<sup>2</sup> وتوفير بيئة جيدة تتيح للمواطنين الحصول على خدمات المحاكم وتحسين أجواء التقاضي.

وحقق "مشروع نظام" أثناء فترة تنفيذه نجاحا كبيرا في ترسيخ تلك المبادئ، وساهم بدرجة كبيرة في الجمع بين أهداف الوكالة الأمريكية وهدف الفلسطينيين في بناء مؤسسات المستقبل،<sup>3</sup> عبر العمل مع الأطراف الفاعلة في قطاع العدالة لإعادة ثقة الجمهور بالنظام القضائي وتحقيق فاعلية تنمية في السلطة القضائية التي تحققت من تنفيذ المشروع عدة نشاطات تنمية "ومستدامة".

ويرى المحامي راسم كمال بان الاعتماد على تطوير العناصر الاقتصادية لا يكفي لتحقيق تنمية الاقتصاد، بل إن فرض سيادة القانون ووجود قضاء فاعل ومستقل شرطان لتحقيق التنمية الاقتصادية، لأن المستثمرين الأجانب يبحثون عن نظام قانوني يتسم بالثبات وجهاز قضائي فاعل ومستقل وضمان

---

<sup>1</sup> USAID website: <http://www.usaid.gov/wbg/Arabic/dgo.html>

<sup>2</sup> USAID website: <http://www.usaid.gov/wbg/Arabic/dgo.html>

<sup>3</sup> كلمة خليل كراجه في حفل اختتام مشروع نظام.



الأمن العام والاستقرار وبيتعد عن المخاطرة<sup>1</sup>، وهو ما كان يهدف إليه مشروع نظام للعدل والتنفيذ من مساندة السلطة الفلسطينية في تعزيز استقلالية القضاء وفرض الأمن وسيادة القانون.

ويرى الباحث بان دعم السلطة القضائية ضرورة ملحة لتطوير قطاع العدالة، وان الوكالة الأمريكية قد أصابت بتبينها تنفيذ مشروع نظام لدعم سيادة القانون، لما له من آثار تنموية تهدف في النهاية إلى بناء مؤسسة قادرة على قيادة قطاع العدالة نحو تحقيق الأمن وسيادة القانون.

وسيعرض الباحث كيف حرص مشروع نظام الممول من الوكالة الأمريكية خلال فترة حياته على تطوير التخطيط الاستراتيجي ومأسسة التدريب القضائي من خلال إنشاء المعهد القضائي الفلسطيني ودعم الكادر الإداري من خلال أتمتة جميع المحاكم، ومأسسة مفهوم استقلال القضاء من خلال إنشاء إدارة المحاكم والإعلام القضائي والتواصل مع الجمهور ودعم إنشاء مركز خدمة الجمهور.<sup>2</sup>

#### 5.4 مشروع نظام لدعم استقلال وسيادة القانون (العدل والتنفيذ):

مشروع نظام للعدل والتنفيذ هو احد المشاريع الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، تم تنفيذه ضمن برنامج الديمقراطية والحكم لمدة خمس سنوات لدعم مؤسسات قطاع العدالة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم البدء بتنفيذ المشروع في 1 أكتوبر 2005 من خلال شركة DPK

---

<sup>1</sup> كمال، راسم. سيادة القانون واستقلال القضاء: تنمية الاقتصاد أم اقتصاد في التنمية. المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة) (2007): مؤتمر العدالة الثاني الفلسطيني الثاني بعنوان: علاقة القطاع الخاص بالقضاء ودورها في التنمية وتجسيد سيادة القانون. ص (22).

<sup>2</sup> انظر فاعلية المساعدات الأمريكية عبر مشروع نظام على السلطة القضائية 2005-2010. ص 76.

للاستشارات، كجزء من أهداف إستراتيجية الوكالة الأمريكية لتعزيز الإصلاح الديمقراطي<sup>1</sup>، وكأداة لتنفيذ الأهداف العامة لبرنامج الديمقراطية والحكم في الوكالة الأمريكية، من خلال كون المشروع أداة داعمة للسلطة الفلسطينية في تنفيذ سيادة الأمن والقانون، وأنيطت به أهداف رئيسية وهي:<sup>2</sup>

1 -"تقوية قدرات السلطة الفلسطينية لتعزيز سيادة القانون".

2 -"زيادة ثقة المواطنين بقطاع العدالة".

3 -"تحسين تنفيذ القوانين وقرارات المحاكم بما يخدم مصالح المواطنين".

مشروع نظام الممول من الوكالة الأمريكية من أهم المشاريع التي نفذت لدعم مؤسسات قطاع العدالة وأنجحها، وقد استهدف المشروع كل من مجلس القضاء الأعلى، وزارة العدل، مكتب النائب العام، وكلية الحقوق في جامعة القدس، ووزارة التربية والتعليم الفلسطينية، وخطط لنطاق عمل المشروع بان ينتهي في أكتوبر 2010 وهو ما تم بالفعل، وحفلت هذه الفترة للمشروع الممتدة لخمس سنوات على انجازات عديدة في الفئات المستهدفة التي انشأ المشروع من اجلها خاصة السلطة القضائية، على الرغم من الصعوبات السياسية والفنية التي واجهت انطلاقا للمشروع في البداية، وتمثلت الصعوبات السياسية في تشكيل حركة المقاومة الإسلامية حماس للحكومة الفلسطينية إبان فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، مما حدا بالكونغرس الأمريكي لوقف المساعدات فورا عن السلطة الفلسطينية بسبب اتهام الكونغرس لحركة حماس وحكومتها "بالإرهاب"، الأمر الذي انعكس سلبا على سير العمل في تنفيذ المشروع، ذهب إلى حد التفكير في إلغاء المشروع والاستغناء عن عدد كبير من الموظفين العاملين فيه، إلى أن تم استئناف العمل في مشروع نظام بعد تشكيل حكومة سلام فياض في الضفة الغربية ، مما يؤكد

<sup>1</sup>التقرير النهائي لمشروع نظام، ص 11.

<sup>2</sup> USAID.(2010):Project profile, democracy and governance office.

أن مشروع نظام كمشروع ممول من الوكالة الأمريكية يرتبط كغيره من المشاريع والبرامج الممولة من الحكومة الأمريكية بالظروف السياسية للسلطة الفلسطينية ومواقفها من القضايا التي تتعلق بالقضية الفلسطينية بصرف النظر عن القطاع المستهدف والمؤسسات التي يدعمها.

أما الصعوبات الفنية التي واجهت المشروع فهي تتمثل في عدم مشاركة الجهة المستفيدة وهي السلطة القضائية في خطة العمل والتخطيط للنشاطات التي كان يستهدف تنفيذها، وهي مشكلة تتعلق بعدم مأسسة السلطة القضائية في العام 2005 إذ كانت إمكانياتها المادية والبشرية ضعيفة، فوحدة التخطيط وإدارة المشاريع وإدارة المحاكم وغيرها من الدوائر لم تكن قد تأسست بعد ، التي تلعب دورا حيويا في عملية التنسيق مع المانحين والتخطيط لتنفيذ خطط عمل المشروع خلال فترة حياته.

ومشروع نظام كجزء من المساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية والذي استهدف مؤسسات قطاع العدالة بميزانية بلغت حوالي (14) مليون دولار أمريكي، يأتي استكمالا للمشاريع التي نفذت في هذا الصدد، إذ نفذت الوكالة الأمريكية عدة مشاريع استهدفت قطاع العدالة بشكل عام والسلطة القضائية بشكل خاص، ومن أبرزها:

- 1- 1999-2004 مشروع سيادة القانون Rule of law ونفذته شركة DPK للاستشارات.
- 2- 2004-2005 مشروع أركان ونفذته شركة CHEMONICS (تم إيقافه).
- 3- 2005-2010 مشروع نظام NETHAM للعدل والتنفيذ ونفذته شركة DPK للاستشارات.
- 4- 2011-2013 مشروع PJEP وستنفذه شركة CHEMONIC (ينفذ حاليا).

عمل مشروع نظام منذ تأسسه على تنفيذ العديد من النشاطات في مجلس القضاء الأعلى، خاصة أن المجلس كان يعاني من ضعف في مأسسة إدارته في العام 2005 ، إذا كان النظام القضائي الفلسطيني يفتقر للعديد من المقومات والمرافق في محاكمه وإدارته وخطته الإستراتيجية، ولم تحدد الأهداف لخطة تطوير القضاء سواء تعلق الأمر بتعزيز استقلال القضاء وفقا للمعايير العالمية لاستقلال القضاء، أو في مجال التدريب القضائي وإدارة التفتيش القضائي<sup>1</sup> وغيرها من الإدارات الأخرى، مما جعل من المجلس بيئة خصبة لتنفيذ خطة عمل وتحديد الأهداف والنشاطات الواجب البدء بها من قبل المشروع.

وهناك بعض الانتقادات التي وجهت لمشروع نظام على اعتبار انه لا يكفي بتمويل مؤسسات العدالة الفلسطينية الرسمية، بل تدخل أيضا في المؤسسات التعليمية لأهداف غير معلن عنه وهي في الغالب أهداف للمساس بالطابع الوطني الثقافي، وتقول الباحثة آيات حمدان عن مشروع نظام:

"من الواضح أن هذا المشروع يسعى إلى تعزيز سيادة القانون على كافة المستويات الرسمية(قطاع العدالة)، والاجتماعية (المنهاج الفلسطيني، والمجتمع المدني).. حتى يحكم السيطرة على المستويات التي تكون الهوية الوطنية لدى الفرد، وتطبع رؤيته حول نفسه والآخرين، بذلك لا يكون له منفذ آخر لتكوين رؤية مغايرة فلم تكتفي هذه المؤسسة بأجهزة السلطة الرسمية، بل تناولت أيضا المنهاج في المدارس والجامعات الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني".<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> السلطة الوطنية الفلسطينية، المجلس التشريعي الفلسطيني(2006): التقرير السنوي لمجلس القضاء الأعلى 2005، رام الله. ص 23

<sup>2</sup> حمدان، آيات.(2010): المساعدات الخارجية وتشكيل القضاء الفلسطيني.مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله- فلسطين. ص 37

في حين يرى الدكتور محمد الشلالدة -عميد كلية الحقوق في جامعة القدس سابقاً- عن أمله من المؤسسات الأمريكية إطلاق مشاريع تؤسس لإقامة الدولة الفلسطينية وإن ما قام به مشروع نظام كان مشروعاً لإقامة مؤسسات الدولة وقال:

" مشروع ( نظام ) عمل على تطوير الخطة الاكاديمية في الجامعة ، وقام بتأهيل الكادر الأكاديمي ، ووقعنا اتفاقية للتعاون بين الكلية وجامعات أمريكية ، وقمنا بإنشاء المحكمة الصورية والعيادة القانونية ومشروع نظام قام بتأهيل مبنى كلية القانون ، وعمل على تطوير الجانب العلمي النظري والعملية من خلال عقد دورات للطلبة وكادر العاملين في الكلية باللغة الانجليزية مما كان له الأثر الكبير في التواصل مع الجامعات الأمريكية"<sup>1</sup>.

#### 1.5.4 مراحل تنفيذ مشروع نظام:

**المرحلة الأولى:** إطلاق المشروع وبداية المرحلة وامتدت من تشرين أول نوفمبر 2005 وحتى كانون الثاني يناير 2006، كانت هذه الفترة تنفذ حسب الخطة السنوية الأولى للمشروع، وحاول المشروع في هذه المرحلة توجيه قطاع العدالة نحو إستراتيجية موحدة عبر وضع الإطار الاستراتيجي العام للمرحلة المستقبلية، واشتمل المشروع على العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة في أن واحد لإضفاء الطابع المهني على قطاع العدالة وتعزيز الطابع المؤسسي لمؤسساته وتعزيز تنفيذ القوانين وقرارات المحاكم.

**المرحلة الثانية:** فترة توقف المشروع وتمتد من شباط فبراير 2006 وحتى تموز يوليو 2007، عمل المشروع في هذه الفترة على تقليل نشاط المشروع اثر فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية ووقف

---

<sup>1</sup> الشلالدة، محمد.(2010): حفل اختتام مشروع نظام، رام الله.

المساعدات الأمريكية عبر الوكالة الأمريكية للتنمية، وخفض المشروع نفقاته إلى الحد الأدنى واقتصر نشاطه على مجالات محدودة جدا.

**المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة البداية الثانية وامتدت من آب اغسطس 2007 وحتى تشرين الثاني نوفمبر 2007، وهي فترة قصيرة في حياة المشروع لإعادة إطلاقه بعد توقفه حيث تم اعتماد نطاق عمل وخطه عمل لتنفيذ نشاطات في الضفة الغربية فقط بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة مما جعل الوكالة الأمريكية توقف تنفيذ المشروع هناك.

**المرحلة الرابعة:** مرحلة نطاق العمل المنفتح الثانية من كانون أول ديسمبر 2007 وحتى آذار مارس 2008، وتعتبر هذه المرحلة البداية الحقيقية للنشاطات الفنية عبر تقديم المشروع خطة العمل السنوية والموازنة للوكالة الأمريكية، وكانت تهدف إلى إضفاء الطابع المهني في قطاع العدالة وتعزيز الكفاءة في مؤسسات قطاع العدالة.

**المرحلة الخامسة:** مرحلة نطاق العمل المنفتح الثالثة من نيسان ابريل 2008 وحتى آذار مارس 2009، وهدفت إلى تقديم المساعدات الهادفة لمؤسسات قطاع العدالة الرسمية ودعم إنشاء وتطوير إدارة المحاكم والمؤسسات الأخرى التي تعمل في مجال تعزيز الأمن وفرض سيادة القانون وتعزيز التوعية العامة ومشاركة المواطن في سيادة القانون.

**المرحلة السادسة:** مرحلة تمديد فترة حياة المشروع من نيسان ابريل 2009 وحتى أيلول سبتمبر 2010، وعمل المشروع خلال هذه الفترة على ترسيخ الانجازات التنموية والتطويرية التي حققها خلال فترة حياته لضمان ديمومة آثاره بعد انتهاءه لتحقيق أقصى منفعة ممكنة من نشاطاته.

#### 2.5.4 فاعلية المساعدات الأمريكية عبر مشروع نظام على السلطة القضائية 2005-2010.

حقق مشروع نظام خلال فترة الخمس سنوات انجازات عديدة ساهمت في تطوير مؤسسات العدالة الفلسطينية الرسمية، وعدد آخر من المؤسسات مثل كلية الحقوق في جامعة القدس ووزارة التربية والتعليم، وفيما يخص القضاء بدأ المشروع العمل بعدة أهداف عامة سعى إلى تحقيقها خلال فترة حياته، وكان يهدف إلى تقوية مؤسسات قطاع العدالة الفلسطينية الرسمية، وتقوية سيادة الأمن وفرض القانون عبر تنفيذ قرارات المحاكم لزيادة ثقة المواطنين بالقانون واللجوء إلى القضاء لنيل حقوقهم.

وحاول المشروع تنفيذ ذلك من خلال إعداد خطة عمل استندت إلى تطوير خطة إستراتيجية للسلطة القضائية وتحديد مجموعة من الأهداف التطويرية الإستراتيجية لكل دائرة من دوائره، وتقوية البنية المؤسسية للمجلس بما في ذلك المفاهيم التنظيمية والموارد البشرية وتحديد الوصف الوظيفي للوظائف المختلفة والإدارة المالية والإجراءات الداخلية، والعمل على تطوير عمل الدوائر المختلفة في مجالات اختصاصها لينعكس على آلية عمل المحاكم النظامية.

ووفق مشروع بين تحقيق أهداف الوكالة الأمريكية من المساعدات وحاجة السلطة القضائية للتنمية من خلال وجود طاقم محلي ذو خبرة في هذا المجال وخبرات عالمية متخصصة في مجال القضاء، وتميز طاقم المشروع نظام المحلي بفهم احتياجات السلطة القضائية وفهم حاجة القضاء الفلسطيني من مفهوم وطني يساهم في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، وتميز طاقم مشروع نظام بفهم عميق لقواعد عمل الوكالة الأمريكية للتنمية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نبيل اسعيفان، مدير مشروع نظام. (كانون الثاني/2012): اثر الوكالة الأمريكية على السلطة القضائية.مقابلة شخصية.

وعلى مدى السنوات الماضية هدفت المشاريع الداعمة للسلطة القضائية إلى تحسين مباني المحاكم ومرافقها، وتوحيد النظم والإجراءات القضائية، وتوحيد إجراءات الدعاوى وتحسين وضع المكاتب ومرافق المحاكم والادعاء العام، وتطوير قواعد معلومات قانونية وقضائية محوسبة وتطوير قدرة علمية مستقلة.<sup>1</sup>

#### 1.2.5.4 التنمية في مجال البنية التحتية

البنية التحتية جزء هام جدا في الجهاز القضائي لتسهيل حصول المواطنين على الخدمة، وقام مشروع نظام خلال فترة عمله بدعم دوائر الكاتب العدل عبر تطوير البنية التحتية وإعادة تأهيل مقراتها في محاكم كل من بداية رام الله ونابلس وجنين بما يتلائم وطبيعة عملها باستيعاب الضغط الشديد للمراجعين، وأرشفة جميع الوثائق الرسمية التي تصدرها وحفظها إلكترونيا وإدخال البيانات لدوائر الكاتب العدل في محاكم البداية وعددها (8) ومحاكم صلح طوباس ودورا وحلحول وسلفيت، بالإضافة إلى تنفيذ استطلاع للرأي لقياس مدى رضا الجمهور بخدمات الكاتب العدل في محاكم رام الله جنين وبيت لحم بعد تنفيذ إعادة تأهيل الدائرة.

كما دعم أيضا دوائر التنفيذ بإعادة تأهيل مقرات هذه الدوائر في محاكم رام الله وجنين وبيت لحم ونابلس، وأرشفة جميع ملفات دوائر التنفيذ وإدخال بياناتها وحفظها إلكترونيا، وتطوير تقرير عن الودائع المالية المتراكمة لدى دوائر التنفيذ وتحديد قيمة الودائع في كل من محاكم رام الله ونابلس وجنين وبيت لحم والخليل، بالإضافة إلى إعطاء ورشة عمل عن الإجراءات المالية الجديدة الخاصة بالودائع.

---

<sup>1</sup> صايغ، يزيد، الشقاقي، خليل.(1999): تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية. تقرير فريق العمل المستقل، مجلس العلاقات الخارجية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.



والأمر ذاته ينسحب على دعم دوائر التبليغات بدعم تطبيق نظام التبليغات الجديد في كل من محاكم جنين ونابلس ورام الله وبيت لحم، وإعادة تأهيل مقرات دوائر التبليغات وتزويد المحضرين بمعدات تنفيذ التبليغ الإلكتروني (PDA) في كل من محاكم جنين ونابلس ورام الله وبيت لحم، وتزويد المحضرين بزي موحد، وتدريب 38 محضر على قيادة الدراجات النارية، وتنفيذ استطلاع لقياس رأي الجمهور حول خدمات دوائر التبليغات في محاكم جنين ونابلس وبيت لحم بعد تنفيذ تدريب الموظفين على مهارات الاتصال والعناية بالجمهور.

وأشأ المشروع البنية التحتية للمعهد القضائي الفلسطيني ووفر البرامج الالكترونية اللازمة لعمله، بالإضافة إلى تعيين عدد من الموظفين لمتابعة الأمور الإدارية وتنسيق الدورات والورشات التدريبية، ونفذ المشروع دعم وحدة التخطيط وإدارة المشاريع في المجلس وتطوير نظام داخلي لها، هيكلية وظيفية وخطة عمل، بالإضافة إلى إعادة تأهيل مقرات محاكم رام الله وجنين بيت لحم وقليلية وترميم مقر المحكمة العليا ودعم تأهيل مكتبة محكمة بداية رام الله.

#### 2.2.5.4 التنمية في مجال تكنولوجيا المعلومات

تعد تكنولوجيا المعلومات عصب العمل في المحاكم لما يحمله برنامج إدارة سير الدعوى من أهمية في مراحل حياة الدعوى منذ إيداعها في المحكمة وحتى الفصل فيها وما يتضمنه ذلك من جلسات، وحظيت تكنولوجيا المعلومات بنصيب وافر من الدعم من مشروع نظام لأهميته حيث قام المشروع بتوحيد قاعدة البيانات لدى جميع المحاكم، ودعم الطاقم الفني العامل في دائرة تكنولوجيا المعلومات من خلال دعم زيارة ميدانية للمحاكم الأردنية للإطلاع على برنامج ميزان (2)، وإخضاع الموظفين لتدريب مكثف على تطبيقات البرنامج وتقديم الدعم لتطويره، وإنشاء الأرشيف المركزي.

ساهم مشروع نظام بشكل كبير في إدخال الثقافة التكنولوجية إلى أروقة المحاكم وكسر الهوة والخوف من التكنولوجيا، والانتقال إلى الاعتماد المطلق على التطبيقات التكنولوجية مما ساهم في تعزيز ثقة الجمهور بالقضاء، من خلال العمل على تطوير شبكة منطوقية واسعة تربط جميع المحاكم بقاعدة بيانات مركزية، الأمر الذي ساهم في تسريع الحصول على المعلومات في الوقت المناسب ووضعها بين يدي متخذ القرار في السلطة القضائية لاتخاذ قرار سليم مبني على أسس علمية.<sup>1</sup>

#### 3.2.5.4 التنمية في مجال تطوير الموارد البشرية

تساعد الموارد البشرية المدربة والمؤهلة العاملة في المحاكم في تطوير النظام القضائي وتسهيل حصول الناس على الخدمات القضائية ببسر وسهولة نظرا للاتصال المباشر بين العاملين والمواطنين، وتطوير الموارد البشرية يشمل تحسين الهيكل الوظيفي واستحدث الإدارات واستخدام وسائل إدارية تكنولوجية، وقد ساهم مشروع نظام بشكل فاعل في إنشاء إدارة المحاكم في مجلس القضاء الأعلى كإحدى الإدارات التابعة له، وذلك من خلال المساعدة في إعداد النظام والهيكلية الوظيفية للدائرة، ودعم تنفيذ ورشة عمل لرؤساء المحاكم للتعريف بإدارة المحاكم، وتقديم الدعم في إعداد خطط العمل للعام 2009، ودعم فريق عمل إدارة المحاكم لإعداد ونشر دليل الإجراءات الموحدة لدوائر الكاتب العدل والتنفيذ التبليغات والأقلام، لتحقيق هدف توحيد الإجراءات في تلك الدوائر لجميع المحاكم النظامية، ودعم تطوير أنظمة إدارة سير الدعاوى في أقلام المحاكم، بتعيين متطوعين لتصنيف جميع ملفات أقلام ملفات الدعاوى فيها، وتطبيق نظام حفظ الملفات الجديد وإدخال البيانات وأرشفتها إلكترونيا على الحاسوب.

---

<sup>1</sup> مراد رمان مدير تكنولوجيا في مجلس القضاء الأعلى.(4 آذار 2012): اثر التكنولوجيا على النظام القضائي، مقابلة شخصية.

كما قام مشروع نظام بتمويل الكثير من الدورات والورشات التدريبية التي كانت تهدف إلى رفع كفاءة وإنتاجية القضاة والإداريين على حد سواء، عبر تدريب الموظفين العاملين في دوائر التنفيذ والتبليغات والكاتب العدل والأفلام وإدارات مجلس القضاء الأعلى على مواضيع مهارات تدريب المدربين، وإجراءات الأتمتة وحوسبة المحاكم، والإجراءات المالية والإدارية، واليات التدقيق الداخلي، وأعمال الكاتب العدل، والتبليغ القضائي، والمهارات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، ومهارات برنامج الميزان، ونظام التبليغات الجدد، والإجراءات الموحدة لدوائر المحكمة، ومهارات الاتصال مع الجمهور.

وتم تمويل تنفيذ عدد من الدورات التدريبية على المستوى الإقليمي والدولي، فعلى المستوى الإقليمي تم تمويل تدريب مجموعات من القضاة شملت تدريب 26 قاض جديد في الأردن من تشرين أول اكتوبر 2008 وحتى كانون ثاني يناير 2009، وتدريب 14 قاض جديد في الأردن من كانون ثاني يناير 2009 وحتى شباط فبراير 2009، وتدريب 12 قاض جديد آخرين في الأردن أيضا، وعلى المستوى الدولي تم دعم مشاركة 6 قضاة في مؤتمر إدارة المحاكم في تركيا.

كما تم إيفاد موظفي إدارة المحاكم إلى الأردن للتدريب على رقابة الجودة وأعمال دوائر الكاتب العدل والتنفيذ والتبليغات، وأخلاقيات المهنة والتواصل مع الجمهور من 13-26 حزيران يونيو 2008، وقام مشروع نظام بتطوير الأنظمة لمالية والإدارية في السلطة القضائية من خلال:

- إجراءات الدراسات اللازمة وتقييم الاحتياجات.
- تنفيذ ورشات عمل عن النظم المالية والإدارية للموظفين.
- تطوير خطط مالية وإدارية بالإضافة إلى دليل إجراءات مالي.
- تطوير نظام مالي وإداري للمجلس.

- تدقيق مدى تنفيذ النظم المالية والإدارية.
  - تنفيذ ورشات عمل للموظفين حول الإجراءات المالية والإدارية المتبعة.
  - دعم إدارة المحاكم في تطبيق النظم والإجراءات الإدارية، وتركيب أجهزة الكترونية لمراقبة دوام الموظفين في المجلس والمحاكم، وتصميم برنامج يخول دائرة شؤون الموظفين بمراقبة دوام الموظفين الكترونياً، وتركيب كاميرات مراقبة لدى مقر رئيس مجلس القضاء الأعلى.
- ويأتي دعم الوكالة الأمريكية للدورات التدريبية المستمرة والمتخصصة بناء على دراسات احتياج القضاة والعاملين في السلطة القضائية والطلب من الوكالة الأمريكية تمويل تنفيذها.<sup>1</sup>

#### 4.2.5.4 التنمية في مجال الإعلام القضائي

في بداية عام 2008 ساعد مشروع نظام في توفير خبيرة أمريكية لعمل دراسة احتياج للدائرة الإعلامية، وبالتعاون مع مدير الدائرة في تلك الفترة تم تحديد مهام ونشاطات الدائرة الإعلامية لسنة قادمة كخطة إدارية قصيرة المدى، وتم تزويد الدائرة بالمعدات اللازمة لعملها، وساهم المشروع بدعم العديد من نشاطات الدائرة كورشات العمل والمؤتمرات وتغطية أخبار المحاكم إعلامياً، بالإضافة إلى إنتاج الأفلام الوثائقية الخاصة بالسلطة القضائية لعرضها في المناسبات القضائية.<sup>2</sup>

وطرح المشروع عدد من المنح لمؤسسات خارج إطار السلطة القضائية تستفيد منها في صياغة برامج ونشاطات تخدم الرسالة الإعلامية للسلطة القضائية، مثل مشروع النظام القضائي في وسائل الإعلام

<sup>1</sup> مستشار رئيس مجلس القضاء الأعلى وقانوني سابق في مشروع نظام. (شباط، 2012): اثر المساعدات الأمريكية على استقلال السلطة القضائية. مقابلة شخصية.

<sup>2</sup> فارس سباعنة، مدير الإعلام في مجلس القضاء الأعلى. (4 آذار 2012): اثر مشروع نظام على الإعلام القضائي. مقابلة شخصية.

المحلية بالتعاون مع شبكة أمين الإعلامية، وإنتاج فيلم درامي بعنوان "شباك العنكبوت" يلقي الضوء على تغيير الواقع الفلسطيني من حالة الفلتان الأمني إلى حالة سيادة القانون واثّر ذلك على صحة المجتمع.<sup>1</sup>

وبعد التطور السريع الذي شهدته السلطة القضائية خلال فترة تنفيذ مشروع نظام في مجال الإعلام القضائي، تم افتتاح المركز الإعلامي القضائي في السلطة القضائية في بداية عام 2010 بدعم من مشروع نظام عبر التمويل الذي قدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، وعمل مشروع نظام على دعم إنشاء المركز الإعلامي بإعادة تأهيل مقر الدائرة الذي يتضمن قاعة إعلامية لعقد اللقاءات الصحفية مجهزة بالمعدات اللازمة لعملها، وتعيين متطوع للعمل فيها ودعم نشر وتوزيع مجلة قضاؤنا الصادرة عن المركز، بالإضافة إلى دعم ونشر التقرير السنوي لمجلس القضاء الأعلى لسنوات 2007، 2008، 2009.

مؤل مشروع نظام تدريب عدد من الإعلاميين العاملين في وسائل الإعلام المختلفة، بتدريبهم على تغطية نشاطات السلطة القضائية ونشر أحكام المحاكم، وكان لمشروع نظام مساهمة في توفير الإمكانيات المادية واللوجستية لإنشاء البنية التحتية للمركز الإعلامي القضائي وتفعيله من خلال النشاطات والبرامج والمطبوعات التي ساهم في دعمها، مما ساعد في توفير بيئة ملائمة لانطلاق مفهوم الإعلام القضائي وتداوله في فلسطين، وتمكين وسائل الإعلام من زيارة المحاكم النظامية ونشر أخبار المحاكم بالوسائل الإعلامية.<sup>2</sup>

ومن الجدير بالذكر، بأن مشروع نظام قام بدعم نشاطات مختلفة بهدف إحداث تنمية في السلطة القضائية من جميع الجوانب كدعم إقامة يوم العدالة بتاريخ 29 أيار 2008، ودعم إقامة يوم القضاء

---

<sup>1</sup> المصدر السابق.  
<sup>2</sup> فارس سباعنة، مدير الإعلام في مجلس القضاء الأعلى. (4 آذار 2012): اثر مشروع نظام على الإعلام القضائي. مقابلة شخصية.

بتاريخ 13 حزيران يونيو عام 2009، وإقامة المؤتمر القضائي الثاني من 16-18 تموز يوليو 2009، والمؤتمر القضائي الثالث، ودعم مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى والمحكمة العليا (محكمة النقض ومحكمة العدل العليا)، وتقديم التدريب اللازم للموظفين العاملين فيها، ورفدها بالمساعدات التقنية والتكنولوجية، وإجراء دراسة استطلاعية حول واقع السلطة القضائية 2008، وترميم مقر أرشيف القضايا المفصولة في محاكم رام الله وبيت لحم وقلقيلية، وطباعة اللوائح الناظمة لعمل مجلس القضاء الأعلى وأدلة الإجراءات الموحدة لعمل المحاكم في كتيبات تزويد المجلس بها لتوزيعها، وإعداد استطلاع الرأي البعدي لخدمات المحاكم 2009، وتطوير الدليل الإرشادي لإدارة المحاكم، وتطوير خطط إستراتيجية لقطاع العدالة 2008-2010، ودعم مؤتمر إدارة المحاكم الأول بتمويل من مشروع نظام للعدل والتنفيذ وشارك فيه حوالي 140 موظفاً من موظفي السلطة القضائية بالإضافة إلى حضور رئيس مجلس القضاء الأعلى وعدد من المسؤولين الرسميين في الوكالة الأمريكية يرأسهم الدكتور هاورد سومكا HOWARD " SOMKA " رئيس بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية السابق الذي ألقى كلمة في المؤتمر في إشارة واضحة إلى أهمية المؤتمر في دعم مسيرة التنمية والاستثمار في موظفي السلطة القضائية عبر تمويل مثل تلك النشاطات من خلال الوكالة الأمريكية حيث قال: "إن افتتاح هذا المؤتمر يساهم في تقوية العدالة الفلسطينية أحد أولويات إقامة الدولة الفلسطينية التي يجب أن تستند على حكم القانون" <sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> مجلس القضاء الأعلى الفلسطيني، إدارة المحاكم (2010): المؤتمر الأول لإدارة المحاكم بعنوان "دور إدارة المحاكم في تعزيز فعالية القضاء"، الفترة 20-22/5/2010، ص 5.

"وأشار رئيس بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) إلى أن دائرة إدارة المحاكم قامت بتقوية وتمكين القضاء الفلسطيني وتحسين البيئة التي يجري بها التقاضي، إضافة إلى توطيد وتعزيز دور القضاء وخلق آلية لمحاربة الفساد والشفافية".<sup>1</sup>

وقدم ساهم التمويل الذي قدمته الوكالة الأمريكية من خلال مشروع نظام على مساعدة إدارة المحاكم في تحقيق إنجازات عديدة تدخل في صلب العمل القضائي وكان لها دور ريادي في تحسين وتطوير جودة المخرجات لتحسين إدارة سير الدعاوى أمام المحاكم، الأمر الذي يزيد من سرعة الفصل في الدعاوى المنظورة وبالتالي زيادة ثقة الجمهور بأداء المحاكم وبسط سيادة القانون في المجتمع الفلسطيني في مجالات:<sup>2</sup>

- 1 إعادة تأهيل وتطوير دوائر خدمات الجمهور.
- 2 حوسبة وتطوير إدارة الملفات.
- 3 توحيد الإجراءات أمام دوائر المحاكم.
- 4 تطوير وتطبيق الإجراءات الإدارية والمالية.
- 5 تفعيل دور الرقابة والجودة والمتابعة.
- 6 استحداث منصب رئيس الديوان لدى جميع المحاكم.

---

<sup>1</sup> المرجع السابق.

<sup>2</sup> كان لمشروع نظام للعدل والتنفيذ مساهمة كبيرة في دعم إنشاء دائرة إدارة المحاكم في أيلول 2009، وذلك من خلال توفير المستلزمات الفنية والتقنية اللازمة لعمل الدائرة ومساعدتها في تدريب كوادرها وتوفير خبراء دوليين في مجال العمل القضائي والذي أفضى في النتيجة إلى استحداث منصب رئيس الديوان في المحكمة في منتصف عام 2010 والذي حددت مهامه ووظائفه استناداً لتوصيات المؤتمر الأول لإدارة المحاكم الذي مولت انعقاده الوكالة الأمريكية في مدينة بيت لحم لمدة 3 أيام من 22-25 / 201/5 وبمشاركة واسعة من أطراف العدالة وممثلي الجهات المانحة وصل عددهم لحوالي 280 شخص.

## 7 وضع دليل إدارة المحاكم.

ومن هنا يرى الباحث بان الوكالة الأمريكية كان لها دور كبير في إحداث التنمية التي تحققت في السلطة القضائية عبر مشروع نظام للعدل والتنفيذ 2005-2010، وان التنمية شملت منح عديدة إلا أنها تركزت على محاور البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية والإعلام، وبأنه تم استغلال المساعدات التي قدمت للسلطة القضائية في نشاطات ناجعة وتعود بالفائدة وان كانت بعض النشاطات قد انفق عليها بشكل كبير كالمؤتمرات القضائية ويوم العدالة والتي كان من الممكن أن تستثمر الأموال التي أنفقت عليها في نشاطات تنموية أكثر ديمومة بدلا من الصرف لنشاطات تنموية غير مستدامة الأثر.

كما أن المساعدات التي أنفقت بواسطة مشروع نظام هي مساعدات سياسية من حكومة الولايات المتحدة لغرض خدمة أهداف تنموية، إلا أن أثارها ليست سياسية مباشرة، بمعنى أن مشروع نظام لم يؤثر في اتخاذ قرارات السلطة القضائية أو التدخل في شؤونها واقتصر دوره على تنسيق تمويل النشاطات التنموية والمساعدة في تنفيذها دون التدخل في تحديد احتياجات السلطة القضائية أو تحديد أولوياتها.

كما ويرى الباحث بان المساعدات السياسية يدخل دورها في إطار العلاقة الدولية بين الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية وذلك لا يعني بالضرورة التدخل في شؤون السلطة القضائية من قبل الوكالة الأمريكية أو من غيرها.

كما يرى القاضي سامي صرصور -نائب رئيس المحكمة العليا- في كلمته في حفل اختتام مشروع نظام، مبينا الآثار التنموية للمشروع وعن مدى حاجة النظام القضائي الفلسطيني لمثل هذا النوع من الدعم الذي ترك أثرا بالغا على تطوير وعمل المحاكم ونظام العدالة في فلسطين ويقول:



"المشروع وفر أنظمة متطورة، ومساعدات تقنية وتعزيز القدرات القانونية لمجلس القضاء الأعلى ، وقام بتأهيل مؤسسات المجلس و تدريبها مما أدى إلى تحسن أدائها عند مراجعتها من قبل الجمهور، وكان لا بد من قبول هذه المساعدة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ورحبنا بها فكثيرة هي الجهود التي بذلها مشروع " نظام " والتي ساهمت في تعزيز سيادة القانون في الأراضي الفلسطينية ، خاصة أنها وفرت الدراسات اللازمة للعاملين في جهاز القضاء ، وربط نظام القضاء بتكنولوجيا المعلومات ، وربط المحاكم بنظام تكنولوجي لتنظيم العلاقة بينها ، بالإضافة إلى دعم الإعلام القضائي ، وتم تأهيل عدد كبير من الدوائر في المحاكم"<sup>1</sup>

والنجاح الذي حققه مشروع نظام في تنمية وتطوير السلطة القضائية الفلسطينية، انعكس على شهادة المسؤولين الأمريكيين القائمين على المشروع في حفل اختتامه، باعتباره من أكثر مشاريع الوكالة الأمريكية نجاحا على الإطلاق حيث قال عنه مايكل هارفي "MICHAEL HARFI" -رئيس بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية- في حفل اختتام المشروع في 28 تشرين الثاني نوفمبر 2010:

" لا أبالغ حين أقول أن هذا المشروع الأكثر نجاحا لنا من بين المشاريع الأمريكية في كافة أنحاء العالم ، والنجاح الذي حققه هذا المشروع أصبح يحتذى به في مشروع مشابه في الأردن " وتابع هارفي " النجاحات التي حققتها في قطاع الأمن تعطي الثقة لدى جيرانكم وللمجتمع الدولي بأن للفلسطينيين الحق بإقامة الدولة ، وقال " أنا أدهش بشكل ايجابي عندما أشاهد تحسن الأداء ، وبناء القدرات ، والتحسين على إعطاء المواطنين خدمة أفضل ، لقد جعلتمونا فخورين في مشروع نظام الذي أصبح نموذجا للعمل المستقبلي لدينا".<sup>2</sup>

وقال الرئيس التنفيذي لشركة DPK الأمريكية للاستثمار وويليام ديفيس "WILLIAM DAVIS" :

<sup>1</sup> صرصور ، سامي.(2010): حفل اختتام مشروع نظام. رام الله -فلسطين.

<sup>2</sup> هارفي، مايكل.(2010): حفل اختتام مشروع نظام. رام الله -فلسطين.

"واجه مشروع نظام بعض المشاكل بعد الانتخابات الفلسطينية سنة 2006 حيث توقف المشروع لمدة 13 شهرا وكان هناك شك لدى المانحين في نجاح المشروع ، لان الجميع كان يعتمد على عدد القضايا العالقة في المحاكم الفلسطينية التي وصلت إلى 600 ألف قضية ، ومع بداية الانتفاضة الثانية أصبحت الأمور أكثر تعقيدا ، إلا أننا قمنا بتطوير دراسة قضائية ، وبرنامج تطوير القضاء ، وعملنا الكثير من اجل الفصل بين الصلاحيات القضائية الثلاث ، وتابع " نحن نعمل في 45 دولة ولم نحصل على نتيجة ايجابية كما حصل معنا هنا ، لان الرئيس عباس احترم قرارات المحكمة وهذا مؤسس جيد للعمل في فلسطين ، كما أن الدكتور سلام فياض قدم الدعم المالي ،دعم النظام القضائي في فلسطين وقال نحن نعمل كشعب واحد في إيجاد العدل ونظام قانون يتمتع به الجميع".<sup>1</sup>

وختم نبيل سعيان مدير مشروع ( نظام ) احتفال الاختتام بكلمة مختصرة قال فيها " أقف لأقول أننا عملنا على مدار أُل 5 سنوات الماضية التي تأسس على استمرار الشفافية ، وإرساء مفاهيم العمل الاستراتيجي ، من خلال تأهيل الكوادر الشابة ودمج الخريجين الجدد ، والعمل مع أطفال فلسطين من خلال وزارة التربية والتعليم، وأضاف اسعيان لقد انتهى مشروع نظام ولكن ترك خبرات متميزة لضمان الاستمرار الاستراتيجي ، وقال الاستثمار بالكادر الوظيفي والإنسان أسس بناء الدولة الفلسطينية المستقلة".<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> ديفيس، ويليام.(2010): حفل اختتام مشروع نظام. رام الله -فلسطين.

<sup>2</sup> اسعيان، نبيل.(2010): حفل اختتام مشروع نظام. رام الله -فلسطين.

## 5: ديمومة آثار مساعدات الوكالة الأمريكية على السلطة القضائية الفلسطينية.

تثير مسألة التمويل للسلطة القضائية من خلال البرامج والمشاريع التي يقدمها المانحون لا سيما الوكالة الأمريكية تساؤلات عديدة حول مدى تأثير ذلك على استقلالية السلطة القضائية التي كفلها القانون الأساسي، ومسؤولية السلطة الفلسطينية بتوفير التمويل اللازم لها، دون الحاجة للجوء للمانحين لتمويل برامج التنمية والتطور.

### 1.5 تمويل السلطة القضائية:

تتولى الحكومة الفلسطينية إعداد موازنة السلطة الفلسطينية كل عام، وتشمل جميع الوزارات والهيئات التابعة لها بما في ذلك السلطة القضائية، ونصت المادة (3) من قانون السلطة القضائية لسنة 2002 في الفقرة الأولى أن: "تكون للسلطة القضائية موازنتها الخاصة تظهر كفصل مستقل ضمن الموازنة العامة السنوية للسلطة الوطنية الفلسطينية"<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup>السلطة الوطنية الفلسطينية، المجلس التشريعي الفلسطيني(2002): قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002، رام

والموازنة العامة هي المصدر الرئيس لتمويل السلطة القضائية من خلال خزينة الدولة حسب الإجراءات المالية المتعارف عليها لتمويل الهيئات والمؤسسات الحكومية وفقا لقانون الموازنة العامة، وعلى الرغم من جهود السلطة القضائية لإيجاد نظام مالي خاص فيها بما يعزز استقلاليتها إلا أن ذلك لم يتحقق حتى الآن، ولم تتجاوز موازنة السلطة القضائية من مجمل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (1%) فقط في العام 2005.<sup>1</sup>

ويرى الباحث أن هذا النظام المالي فيه انتقاص كبير من توفير التمويل اللازم للسلطة القضائية بما يمكنها من أداء واجباتها ويتناسب مع حجم المسؤوليات المناطة بها على اعتبارها سلطة توازي السلطة التنفيذية والتشريعية في النظام السياسي، بالإضافة إلى القيود التي تفرض على صلاحياتها في القيام بالعمليات المالية اللازمة وهو ما يتطلب دعم استقلال موازنة السلطة القضائية لتكون على قدر كبير من الحرية لاستغلال مواردها المالية على النحو الذي يحقق لها التنمية.

وما ذكر العقبات التي تعترض موازنة السلطة القضائية هنا إلا من باب توضيح الفرق بين تمويل السلطة القضائية من خلال الموازنة العامة كمصدر أساسي ورسمي ورئيسي للتمويل من جهة والمساعدات التي تتلقاها من المانحين ووكالات التنمية من جهة أخرى، فحاجة السلطة القضائية لمشاريع تنمية وتطويرية قد يرتب عليها احتياجات مالية أكثر مما يتوفر لها في الموازنة السنوية لتمويل احتياجاتها الأساسية، ما يجعل المانحين يقبلون على تمويلها لأهميتها في النظام السياسي عموما وفي قطاع العدالة خصوصا.

---

<sup>1</sup> البرغوثي، معين (2005). حول حالة السلطة القضائية ومنظومة العدل في العام 2005. سلسلة تقارير قانونية (64)، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله. ص (52).

وفي نقطة التوازن بين أهداف المانحين التنموية وحاجة السلطة القضائية للتنمية يتم تقديم العديد من البرامج الداعمة لها والمنفذة للعديد من النشاطات من مختلف الجهات المانحة، ويدفع المانحين لتوجيه تمويلهم نحو أمور يرغبون في بلورتها على أرض الواقع ويتوقعون بأنها تدعم عملية التنمية الإدارية ومأسسة السلطة القضائية والارتقاء بعملية التقاضي مثل تدريب قضاة لأمر التسوية لاعتقاد البنك الدولي بان تسوية الأراضي من الأمور الهامة لتشجيع الجو الاستثماري في الأراضي الفلسطينية على الرغم من أن تسوية الأراضي قد لا تكون من المتطلبات الرئيسية للسلطة القضائية، وبالتالي هل يمكن تقديم طرح بان لجوء السلطة القضائية للمانحين يمكن أن يؤثر في شؤونها؟

## 2.5 أثر مساعدات الوكالة الأمريكية على استقلالية السلطة القضائية:

الاستقلال المالي هو احد مظاهر استقلال السلطة القضائية،<sup>1</sup> ويرى الباحث أن المساعدات التي تقدمها الوكالة الأمريكية لا تؤثر على استقلالية السلطة القضائية إذا كانت أهدافها تنموية بحتة، وان المساس باستقلاليتها يتم من خلال التدخل في شؤونها الداخلية وفتح المجال أمام المانحين لتحديد أولوياتها واحتياجاتها أو التأثير في قراراتها المختلفة مقابل التمويل الذي تقدمه، وما لذلك من آثار سيئة تطال من هيبة واستقلالية السلطة القضائية -إذا ما تم ذلك- وهو ما لم يتم إثباته خلال فترة عمل مشروع نظام أو المشاريع الأخرى الداعمة لها، لأنه لم يؤثر في استقلال القرار الصادر عن السلطة القضائية أو يدخل في عملية اختيار القضاة أو تحديد أولويات المحاكم والإدارات.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> مدير دائرة التدريب في مشروع نظام.(شباط،2012): اثر المساعدات الأمريكية على استقلال السلطة القضائية.مقابلة شخصية.

<sup>2</sup> المحامي محمود شاهين. (شباط،2012): اثر المساعدات الأمريكية على استقلال السلطة القضائية.مقابلة شخصية.

إلا أن ذلك يظل مثار جدال ما إذا كان للوكالة الأمريكية من تأثير في استقلالية السلطة القضائية من عدمه، ولذلك يرى البعض أن تمويل أنشطتها من جهات أجنبية يقع على عاتق السلطة التنفيذية التي تتناط بها مهام توفير احتياجات مرفق القضاء عبر التعاقد مع المانحين وترتيب تدفق التمويل.<sup>1</sup>

وقد لجأ الباحث إلى معرفة آراء الخبراء والمستشارين القانونيين حول أثر التمويل من الوكالة الأمريكية على استقلالية السلطة القضائية حيث انه لا يوجد نص قانوني في التشريعات والقوانين السارية يسمح أو يمنع تعامل السلطة القضائية مع المانحين، باستثناء ما تطرق إليه المشرع في تمويل السلطة القضائية من الموازنة العامة كما تم ذكره سابقاً.<sup>2</sup>

والباحث هنا لا يسعى لابتكار فتاوى قانونية أو تشريعات تحدد تمويل الوكالة الأمريكية أو غيرها من المانحين على استقلالية السلطة القضائية، بل لجأ لاستقصاء آراء الخبراء حول التمويل الذي تقدمه الوكالة الأمريكية للسلطة القضائية ويدخلهما في علاقة شراكة مزدوجة لتحقيق أهداف كل منهما، فالتمويل السياسي المشروط الذي تقدمه الوكالة الأمريكية للسلطة القضائية مرتبط وجوداً وهدفاً بالسلطتين التنفيذية والتشريعية حيث يوقف تمويل القضاء بعد الانتخابات التشريعية التي قد لا تتماشى والمصالح الأمريكية أو تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم أفراداً من حركات تصنفها الولايات المتحدة على أنها "إرهابية".<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup> المحامي داود درعاوي. (شباط، 2012): اثر المساعدات الأمريكية على استقلال السلطة القضائية. مقابلة شخصية.

<sup>2</sup> انظر تمويل السلطة القضائية ص 88.

<sup>3</sup> المحامي داود درعاوي. (شباط، 2012): اثر المساعدات الأمريكية على استقلال السلطة القضائية. مقابلة شخصية.

ولجوء السلطة القضائية لتمويل أنشطتها التنموية لا يعني بالضرورة التأثير على القاضي في إصدار قراره في قضية معينة بأي شكل من الأشكال،<sup>1</sup> ولا يوجد علاقة مباشرة تربط الوكالة الأمريكية بالقاضي في المعنى الواسع لتلك العلاقة، أو أن يتم تقديم المساعدات للقاضي مباشرة إلا من خلال المؤسسة التي يعمل فيها، وهو في النهاية لا يخرج عن مفهوم نتائج لعملية تطويرية معينة نفذت بواسطة السلطة القضائية ويتمويل من الوكالة الأمريكية.

ونظراً لكون الشركات المنفذة لمشاريع الوكالة الأمريكية في السلطة القضائية شركات أمريكية -الغالب- وتعنى بأمر العائدات من المشاريع في المقام الأول لتحقيق الربح، ولا تضع نصب أعينها التدخل في استقلالية السلطة القضائية بأي شكل من الأشكال كونها لا تمثل اتجاهات حكومية أو سياسية معينة لإخضاع المؤسسات المستهدفة بغية تحقيق مكاسب سياسية على سبيل المثال، وإنما تعنى بأمر تجارية بحتة دون الإقدام على المساس بهيبة واستقلالية السلطة القضائية سلباً أو إيجاباً.<sup>2</sup>

كذلك فإن الشركات الأمريكية المنفذة لمشاريع الوكالة الأمريكية في السلطة القضائية تهدف لصرف الأموال المخصصة لدعمها عبر النشاطات المختلفة والتي قد لا يعود بعضها بنتائج إيجابية كالأنشطة التدريبية التي لا تعود بالفائدة المرجوة أو إعادة تأهيل المقرات لأكثر من مرة وتمويل مؤتمرات بمبالغ كبيرة جداً، وحتى استقدام الخبراء الأجانب دون الحاجة لمثل تلك الخبرات التي عملت في بيئة مختلفة تماماً عن بيئة التقاضي الفلسطينية إلا أنها تحقق عائدات مجزية للشركة المنفذة، وهذا دليل على أن هدف الشركة

---

<sup>1</sup> مدير دائرة التدريب في مشروع نظام. (شباط، 2012): اثر المساعدات الأمريكية على استقلال السلطة القضائية. مقابلة شخصية.

<sup>2</sup> مستشار رئيس مجلس القضاء الأعلى وقانوني سابق في مشروع نظام. (شباط، 2012): اثر المساعدات الأمريكية على استقلال السلطة القضائية. مقابلة شخصية.

المنفذة استحداث خطط عمل لصرف مخصصات المساعدات دون تبني سياسة معينة تجاه السلطة القضائية أو ما شابه ذلك.

والقائمون على مشاريع الوكالة الأمريكية في قطاع العدالة بشكل عام لا يدركون مفهوم استقلالية السلطة القضائية أو ماهية استقلال القاضي كونهم ليسوا خبراء قانونيين بالضرورة، وهم عبارة عن موظفين في الوكالة لتنفيذ مهام معينة ولا يمكن اعتبارهم من أصحاب القرار النهائي في تبني السياسات والتوجهات العامة للوكالة الأمريكية، إضافة إلى طبيعة العمل في الوكالة الأمريكية والأجواء العامة لها التي لا تتيح للعاملين فيها النظر بعمق وتحليل مدى انسجام أوضاع السلطة القضائية مع السياسة العامة للوكالة الأمريكية بقدر ما يهتمهم تنفيذ النشاطات المناطة بهم.

ومن الطبيعي أن تنشأ أثناء العمل المشترك للسلطة القضائية مع الوكالة الأمريكية بعض العلاقات الشخصية الخاصة بين القائمين على كل منهما من كلا الطرفين، إلا أن ذلك لا يرقى إلى مستوى التدخل في شؤون السلطة القضائية بالإضافة إلى أنها ليست من ضمن السياسات التي تنتهجها الوكالة الأمريكية.

وساهمت مشاريع الوكالة الأمريكية إلى حد كبير في سد عجز الموازنة التطويرية للسلطة القضائية والتي كانت محصلتها النهائية تحقيق اكتفاء ذاتي لها ساهم في تعويض العجز في موازنة السلطة القضائية من الموازنة العامة، وبالتالي فقد قدمت بشكل مباشر اثر تنموي حقق لها مأسسة وتطويرا دون اللجوء لطلب التمويل الإضافي -في مجال التطوير- في كثير من البنود التي لا توفرها الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.



وما تميز به مشروع نظام هو التركيز على مفهوم استقلال القضاء ودعمه بشكل عملي من خلال تنفيذ ما أرتأه مجلس القضاء الأعلى في ذلك السبيل، وذلك من خلال دعم وتنفيذ الخطط والنشاطات المختلفة بالتفاهم والتكامل مع مجلس القضاء الأعلى من خلال توفير الخبرات الفنية والتمويل اللازمين.<sup>1</sup>

كما يرى فهد القواسمة مدير عام الشؤون المالية والإدارية في مجلس القضاء الأعلى بأنه لا يوجد تداخل بين استقلالية السلطة القضائية وتعاونها مع الوكالة الأمريكية في مجال التطوير، ذلك أنها لا تقوم بالتدخل بأي عمل قضائي وسير العمل اليومي واقتصار دورها على تمويل المستلزمات الفنية والتقنية وتأهيل المحاكم دون ادنى تدخل في أعمال القضاة ذلك ان القضاء محمي وله استقلالية تامة بموجب القانون.<sup>2</sup>

وبناء على ما سبق يمكن الاستنتاج بأن لجوء السلطة القضائية للتمويل من الوكالة الأمريكية كان له اثر تنموي خالص ولم يمس استقلاليته أو التدخل في شؤونها على الرغم من كونها مساعدات سياسية مرتبطة بالأوضاع السياسية للقضية الفلسطينية، بالإضافة إلى أن التدخل في شؤون القضاء غير مدرج ضمن خطط الوكالة الأمريكية ولا يشكل احد أهدافه، وان التنمية المستدامة والشاملة المتحققة في السلطة القضائية والعائدة من المساعدات الأمريكية ستحقق آثارا اكبر إذا ما تم تحييدها عن المناكفات السياسية بما ينسجم وروح السلطة القضائية.

---

<sup>1</sup> نبيل اسعيفان، مدير مشروع نظام.( كانون الثاني/2012): اثر الوكالة الأمريكية على السلطة القضائية.مقابلة شخصية.

<sup>2</sup> فهد القواسمة، مدير عام الشؤون المالية والإدارية في مجلس القضاء الأعلى.( كانون الثاني/2012): اثر الوكالة الأمريكية على السلطة القضائية.مقابلة شخصية.

### 3.5 العلاقة بين المساعدات الأمريكية والخطط الإستراتيجية للسلطة القضائية.

عند الحديث عن المساعدات الدولية لأي جهة كانت، لا بد من ربطها بالخطط الإستراتيجية للجهة المستفيدة، التي تعتبر مرآة تعكس طموحها وأهدافها في استغلال ما يتاح لها من مساعدات، وعلى صعيد السلطة القضائية فيحكم عملها خطة إستراتيجية متوسطة المدى لمدة ثلاثة أعوام تحوى أهداف إستراتيجية وأخرى فرعية دأبت السلطة القضائية على تحقيقها لتطوير عملها من خلال تنفيذها عبر المؤسسات الداعمة للسلطة القضائية وهي:<sup>1</sup>

1 -الحكومة الهولندية.

2 -الحكومة اليابانية.

3 -الحكومة السويدية.

4 -الاتحاد الأوروبي.

5 -الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

6 -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتعنى وحدة التخطيط وإدارة المشاريع في السلطة القضائية بإعداد الخطة ومتابعة تنفيذها والقيام بمهام المراقبة والتقييم لها، ويمكن تقسيم الفترة الزمنية للخطط الإستراتيجية للسلطة القضائية خلال فترة البحث إلى مرحلتين:

---

<sup>1</sup> السلطة الوطنية الفلسطينية، رئاسة الوزراء (2010): الاستراتيجية الوطنية للعدل وسيادة القانون 2011-2013، رام الله. ص 46.

1 - المرحلة الأولى: من عام 2005 وحتى عام 2007، وهي مرحل انطلاق مشروع نظام إذ لم تكن هناك خطة عمل أو خطة إستراتيجية واضحة المعالم، بل كانت تعتمد في الغالب على تفاهمات بين الوكالة الأمريكية والسلطة القضائية على تمويل الاحتياجات التي تحتاجها لتطوير بعض المرافق أو توفير مستلزمات فنية وتقنية له.

2 - المرحلة الثانية: الخطة الإستراتيجية للسلطة القضائية 2008-2010، وكانت تلك الفترة تعتمد خطة إستراتيجية واضحة الأهداف تمت صياغتها بدعم جزئي من مشروع نظام بالجوانب المتعلقة بالإجراءات الفنية عبر التواصل مع دوائر المجلس مباشرة ومساعدتها في وضع تصور لأهدافها، وذلك بسبب عدم وجود فريق مؤهل -في ذلك الوقت- وعدم مأسسة وحدة التخطيط وإدارة المشاريع بالشكل اللازم لإعداد الخطة.

ومن الجديد بالذكر بان هناك خطة إستراتيجية للفترة الزمنية 2011-2013 أعدت بصورة متكاملة من خلال السلطة القضائية دون أي تدخل من الجهات المانحة بشكل عام، وهذا يعكس مدى التطور والخبرة التي وصلت إليها وحدة التخطيط وإدارة المشاريع في السلطة القضائية منذ إنشائها في بداية العام 2008 التي أيقن القائمون على تنفيذ مشروع نظام منذ بداية تنفيذه على أهمية تأسيس في السلطة القضائية لعدم وجودها كما تم ذكره سابقا باعتبار التخطيط احد أهم أركان الإدارة، من خلال دراسة الاحتياجات التي أجراها المشروع في تلك الفترة والتي أفضت إلى إنشائها بتمويل وتنفيذ من الحكومة

الهولندية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمر الذي يوجد مرجعية للتعامل مع المانحين ومتابعة تنفيذ المشاريع التي يمولونها.<sup>1</sup>

أما العلاقة بين المساعدات الأمريكية والخطة الاستراتيجية للسلطة القضائية، فعلى الرغم من عدم وجود أي دور للوكالة في صياغة الأهداف الإستراتيجية أو الفرعية أو غيرها، إلا أنها تقدم المساعدة لتنفيذ الأهداف الإستراتيجية للسلطة القضائية، وذلك ما عكسه مشروع نظام من النجاح لدفع السلطة القضائية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية سواء من خلال خطة ممنهجة أو تفاهمات، إلا أن ابرز ما يثار في إطار العلاقة بين الوكالة الأمريكية والخطة الإستراتيجية للسلطة القضائية مايلي:<sup>2</sup>

1 - امتناع الوكالة الأمريكية عن تنفيذ النشاطات في حالة تعارض المصالح الوطنية الفلسطينية مع

المصالح الأمريكية أو مصالح الوكالة الأمريكية نفسها.

2 - عدم تقديم الوكالة الأمريكية التعاون المطلوب والواضح مع السلطة القضائية منذ بداية كل عام

كسائر وكالات التنمية الأخرى.

3 - اعتبار الوكالة الأمريكية لبنود موازنتها بنوداً سرية، واعتمادهم على أنفسهم في التنفيذ دون الأخذ

بمبدأ التشاور المطلوب، وعدم إطلاع السلطة القضائية على الآلية المستخدمة في اختيار موردي

الخدمات.

4 - لم تقدم الوكالة الأمريكية أي ملاحظات حول الخطة الإستراتيجية للسلطة القضائية 2011-

2013، رغم طرحها عليها من مبدأ التشاور كسائر وكالات التنمية الأخرى.

---

<sup>1</sup> مدير التخطيط في مجلس القضاء الأعلى. (كانون الثاني/2012): دور المساعدات الأمريكية في الخطة الإستراتيجية للسلطة القضائية. مقابلة شخصية.

<sup>2</sup> المصدر السابق.

5- المخاطرة التي تنجم عن تمويل الوكالة الأمريكية لبعض النشاطات المشاريع، بسبب احتمال تعرضها لوقف التمويل ما يؤثر سلباً في استمرار تنفيذها، مثل مؤتمر إدارة المحاكم الثاني الذي الغي بسبب وقف الوكالة الأمريكية تمويله إبان تقديم طلب العضوية للدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة كسائر النشاطات الأخرى التي كانت تمويلها خلال تلك الفترة على وجه التحديد، على الرغم من النجاح والصدى الواسع الذي لاقاه مؤتمر إدارة المحاكم الأول الذي تم تنفيذه من قبل مشروع نظام وبتنفيذ من الوكالة الأمريكية!

#### 4.5 قدرة السلطة القضائية على التنمية في ظل غياب المساعدات الأمريكية.

قدمت فترة التعامل البسيطة للسلطة القضائية مع المانحين خبرة كبيرة لضبط عمليات التمويل والبرامج والمشاريع التي تستهدفها، وأوجدت لديها نظرة شمولية في توجيه دفة المساعدات والمنح الخارجية وكيفية الاستفادة في توظيفها في الاتجاه الصحيح لزيادة فاعليتها ونجاحها وضمان ديمومة آثارها لأطول فترة ممكنة بالشراكة مع الجهة المانحة.

والسلطة القضائية كغيرها من مؤسسات السلطة الفلسطينية تعتمد إلى حد ما على تلك المساعدات في تمويل العجز في موازنتها التطويرية وتوفير النفقات التشغيلية اللازمة لتطوير مرافقها، وحتى هذه النقطة تحديداً لا يمكن اعتبار ذلك خطأ مؤسساتي على الإطلاق، بل إن ما يمكن أن تعلق فيه المؤسسات من أخطاء إستراتيجية خاصة التي تعتمد على المساعدات الخارجية بشكل كبير عدم طرحها لسيناريوهات توقف التمويل فجأة ولأي سبب من الأسباب.

وفي هذا الإطار فان هناك مخاطرة عالية على عملية التنمية داخل السلطة القضائية فيما يتعلق باستمرار تمويل النشاطات التطويرية من الوكالة الأمريكية لأنها -كما ذكرت سابقا- رهينة بالظروف السياسية وتتأثر بها تأثرا كبيرا، ومن هنا يرى الباحث بان تحقيق أي هدف من أهداف الخطة الإستراتيجية للسلطة القضائية 2011-2013 لا يجب أن يناط بالوكالة الأمريكية لوحدها، بل على السلطة القضائية تمويل مصادر تنفيذ نشاطاتها وفق الأولويات التي تكونت من خلال علاقتها مع المانحين.

لقد قدمت المساعدات الأمريكية الكثير من الدعم اللازم لتنمية وتطوير السلطة القضائية، وأثرت فترة الشراكة الإستراتيجية بين السلطة القضائية والوكالة الأمريكية إبان فترة تنفيذ مشروع نظام الكثير في رسم السياسة التطويرية، والآثار التنموية للمشروع لا تزال راسخة حتى الآن في جميع المحاكم والإدارات وحتى على الكوادر الإدارية والقضائية العاملة في السلطة القضائية، إلا أن تراجع وتيرة التمويل الأمريكي وعدم التفرقة بين المساعدات التطويرية والمساعدات السياسية خاصة فيما يتعلق بشق قطاع العدالة فرض الكثير من الاتجاهات لمجابهة استخدام تلك المساعدات لضرب وتيرة الانجازات الكبيرة التي أحرزت في السنوات الأخيرة، ولضمان عدم تباطؤ عملية التنمية في السلطة القضائية فإنها تقف أمام احد الاتجاهات التالية:

#### **1.4.5 تنظيم تمويل الوكالة الأمريكية للسلطة القضائية في النشاطات التطويرية:**

نظرا للتأثر الشديد الذي تتأثر به المساعدات الأمريكية بالظروف السياسية، ووجود مخاطر توقف التمويل ولضمان عدم إعاقة عملية التنمية، هناك حاجة لتحديد التمويل الأمريكي في مشاريع محددة لا يلحق إيقافها ضررا مباشرا بالسلطة القضائية، وهذا لا يعني إطلاقا منع تمويل الوكالة أو الحد منه، بل على العكس تماما يعني تلافيا للأضرار التي من شأنها أن تقع في حال وقف المساعدات الأمريكية، ويرى

الباحث هنا أن ذلك يمكن أن يتم بالتوافق ما بين السلطة القضائية والوكالة الأمريكية طالما أن هدفهما مشترك وهو التنمية، وإعادة توجيه المساعدات بما ينسجم والمصلحة الرئيسة لهما.

#### 2.4.5 زيادة نصيب السلطة القضائية من الموازنة العامة:

تعتبر موازنة السلطة القضائية ذات نسبة قليلة من الموازنة العامة<sup>1</sup>، ويجب على الحكومة الفلسطينية زيادة نصيب السلطة القضائية من الموازنة العامة لضمان استمرار عملية التنمية فيها، فبعد التطور الذي شهده النظام القضائي في فلسطين الذي ينسجم وخطة الحكومة لبناء دولة المؤسسات المستقبلية، كان لزاماً على القائمين على الموازنة العامة ضمان توفير الاحتياجات المالية للسلطة القضائية لسد فجوة تمويل النشاطات التطويرية لديها.

ويرى فهد القواسمة مدير عام الشؤون المالية والإدارية في مجلس القضاء الأعلى بان السلطة القضائية قادرة على الاستمرار في التنمية والتطور في حال توفر البديل عن المساعدات الأجنبية.<sup>2</sup>

#### 3.4.5 تنوع مصادر تمويل السلطة القضائية من وكالات التنمية:

تنوع المصادر -لأي غرض من الأغراض- يقلل بالضرورة المخاطرة الناجمة عن حدوث تدهور أو خسارة في أي جانب من الجوانب، لذلك فإن اعتماد السلطة القضائية على مصادر مختلفة لتمويل عملية التنمية فيها يقلل من فرص عرقلة تلك العملية، وهو الأمر الحاصل فعلاً من خلال مجموعة المانحين

<sup>1</sup> انظر تمويل السلطة القضائية (ص 88).

<sup>2</sup> فهد القواسمة، مدير عام الشؤون المالية والإدارية في مجلس القضاء الأعلى. (كانون الثاني/2012): اثر الوكالة الأمريكية على السلطة القضائية.مقابلة شخصية.

الذين يدعمون السلطة القضائية، وهو مؤشر على قدرة السلطة القضائية في المحافظة على التنمية والتطور في حال غياب المساعدات الأمريكية.

#### 4.4.5 الاستفادة من الخبراء الأجانب وليس الاعتماد عليهم:

تعتمد وكالات التنمية والمانحين إلى رفق السلطة القضائية بعدد من الخبراء والمستشارين وفق الحاجة، وعلى الرغم من الانجازات التي يحققها الخبراء (وهذا يشمل الخبراء والموظفين المنتدبين للعمل في السلطة القضائية بواسطة أي وكالة من وكالات التنمية أيضا)، إلا أن له مخاطر عالية لما له من دور في ربط التطور بفترة عقد الخبير، بالإضافة إلى إضعاف قدرة الموظفين الرسميين على الابتكار.

#### 6.5 تجربة التمويل الأمريكي للسلطة القضائية الفلسطينية.

تمر المساعدات الأمريكية منذ إقرارها من الكونغرس الأمريكي لتصل إلى مؤسسة السلطة القضائية الفلسطينية بعملية طويلة، تخضع خلالها لتأثيرات سياسية ودولية ومعايير وشروط مختلفة تمتد من أروقة لجنة اعتماد المعونات الخارجية في الكونغرس وحتى الموظف العامل في المحكمة الفلسطينية، وقد أثبتت تجارب التمويل الأمريكي لمؤسسات السلطة الفلسطينية بشكل عام تراوحها بين المد والجزر من وقت لآخر بين الفترة والأخرى.

وكانت المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية منذ قيامها في العام 1994 وحتى الآن مساعدات سياسية تهدف لدعم السلطة الفلسطينية في قطاعات مختلفة لدفع عملية التنمية في المواقع التي تلتزم فيها السلطة بالمواقف الأمريكية، كذلك مقابل تحقيق مطالب الإصلاح التي تناط بها.



وتعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في إطار وزارة الخارجية الأمريكية واحد اندرعا الدولية على تمويل برامج ومشاريع تنسجم والرؤية الأمريكية لتحقيق أهداف عامة وخاصة مختلفة، ومن الأهداف العامة للمساعدات الأمريكية تغيير الصورة النمطية السلبية عنها حول العالم نظرا لمواقفها الدولية، ومن أهدافها الخاصة تحقق الإصلاح الديمقراطي.

وتستهدف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) من خلال برنامج الديمقراطية والحكم فيها تنفيذ مشاريع تنمية في السلطة القضائية الفلسطينية تنسجم وأهداف خطتها الإستراتيجية كان أهمها مشروع نظام للعدل والتنفيذ 2005-2010، الذي حقق نجاحا تنمويا خلال فترة حياته وساهم في إحداث تنمية مؤسساتية في مختلف الجوانب.

ورغم عدم تحييد السلطة القضائية عن المناكفات السياسية في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والسلطة الوطنية الفلسطينية فيما يخص عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية، وعدم قدرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لتحقيق ذلك كونها تتبع وتنفذ سياسات وزارة الخارجية الأمريكية ، إلا أن المساعدات التي قدمتها كانت ذات اثر بالغ في تطوير البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والتدريب القضائي للموارد البشرية ودعم الإعلام القضائي.

ويرى نبيل اسعيفان انه إذا ما وجدت الإرادة السياسية، فالكوادر الإدارية والقضائية العاملة في السلطة القضائية كوادر مؤهلة وذات خبرة عالية يمكن الاعتماد عليها في عملية التطوير بعيدا عن التمويل الأمريكي والدولي باللجوء إلى عمليات التمويل الذاتي.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> نبيل اسعيفان، مدير مشروع نظام. (كانون الثاني/2012): اثر الوكالة الأمريكية على السلطة القضائية.مقابلة شخصية.

صحيح أن تجربة التمويل الأمريكي للسلطة القضائية من خلال مشروع نظام كانت تجربة تنموية ناجحة، على الرغم من ما اعترض المشروع من عقبات مختلفة وصلت إلى حد التفكير بإلغائه في البداية، إلا أنه استطاع التغلب عليها والوصول إلى أقصى درجات النجاح بالمقارنة مع مشاريع الوكالة الأمريكية الأخرى، ويعزي الباحث السبب الرئيس في نجاح المشروع إلى الطاقم المحلي الذي عمل فيه لمدة خمس سنوات، واضعين نصب أعينهم بناء مؤسسة قضائية فاعلة تساهم في خدمة الدولة المستقبلية.

## الفصل السادس: النتائج والتوصيات

### 1.6 النتائج ومناقشتها:

لقد أظهرت الدراسة من خلال تحليلها للمساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية كإطار عام للدراسة، وتناولها للمساعدات الرسمية الأمريكية المقدمة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) التي قدمت للسلطة القضائية الفلسطينية خلال الفترة 2005-2010 ومن خلال مشروع نظام للعدل والتنفيذ العديد من النتائج كالتالي:

- ساهمت المساعدات الرسمية الأمريكية عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في تنمية الكثير من القطاعات والتي تركزت على قطاعات التنمية الاقتصادية والبنية التحتية والمياه والديمقراطية والحكم والصحة والمساعدات الإنسانية والتعليم والشباب.
- اتسمت المساعدات الأمريكية قبل قيام السلطة الفلسطينية بالطابع الإنساني لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين بعد تهجيرهم من أراضيهم عقب الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين في عام 1948، ودعمت الولايات المتحدة وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الاونروا" منذ إنشائها عام 1950 وحتى وقتنا هذا.
- المساعدات الرسمية الأمريكية مساعدات سياسية بالدرجة الأولى، تخضع للظروف السياسية السائدة وتتأثر بها تأثراً كبيراً في عملية المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، وغالبا ما يتم مؤتمر للمانحين لدعم السلطة الفلسطينية بعد كل مؤتمر لإحياء عملية السلام ومنها مؤتمر باريس 2007 الذي أعقب انعقاد مؤتمر انابوليس للسلام.

- هناك اختلاف في موقف الكونغرس الأمريكي عن الإدارة الأمريكية في موضوع المساعدات للسلطة الفلسطينية، فالكونغرس الأمريكي يعمد إلى استخدام قطع المساعدات كوسيلة عقاب في الحالات التي لا تلتزم بها السلطة الفلسطينية بالمواقف الأمريكية، بينما جاء موقف الإدارة الأمريكية أكثر مرونة تجاه المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية حيث أنها تحافظ على الاستمرار على تلك المساعدات والطلب من الكونغرس في بعض الأحيان وقف قطع المساعدات.
- موقف الإدارة الأمريكية المرن تجاه الحفاظ على المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية له أهداف أخرى تتمثل في الحفاظ على امن إسرائيل.
- شعار الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) "من الشعب الأمريكي" يعني أن تلك الأموال التي تقدم على شكل مساعدات من أموال المواطنين الأمريكيين "دافعي الضرائب" في الولايات المتحدة، وان الكونغرس والإدارة الأمريكية يهتمون للرأي العام الأمريكي في العلاقات الدولية أوقات الانتخابات.
- الصورة النمطية السلبية السائدة عن الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لمواقفها الدولية وحرابها ضد "الإرهاب" يحمل بطريقة مبطنه كرها للشعب الأمريكي بصرف النظر عن موقفه الحقيقي من سياسات الولايات المتحدة التي تنفذها الحكومة الأمريكية.
- تقدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) دعما للسلطة الفلسطينية في مجالات مختلفة لدعم عملية التنمية فيها، وطبيعة المساعدات التي تقدمها الوكالة الأمريكية من خلال البرامج والمشاريع التنموية التي تنفذها هدفه مدني فقط ولا يشتمل على أي مساعدات عسكرية أو دفاعية.
- ساهمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بشكل فاعل في دعم مؤسسات قطاع العدالة الفلسطينية لتحقيق الإصلاح الديمقراطي والحكم الرشيد، وقدمت دعما سخيا لمجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة ووزارة العدل والمؤسسات الأخرى التي تعنى بقطاع العدالة.

- مثل مؤتمر برلين في العام 2008 منعظا هاما لأهمية دعم مؤسسات قطاع العدالة، ومثل ذلك انتزاعا من المجتمع الدولي بان الدولة الفلسطينية المستقبلية لا بد أن يكون لها نظاما قضائيا قويا قادرا على مجابهة التحديات في فرض الأمن وسيادة القانون.
- تفرض الولايات المتحدة الأمريكية شروطا خاصة على المؤسسات المستقبلية للمساعدات التي تمنحها، وهي لا تدعم منظمة التحرير وهيئة الإذاعة الفلسطينية ويقتصر دعمها لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية فقط.
- تدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) السلطة القضائية الفلسطينية لدورها الحيوي في فرض سيادة القانون في المجتمع الفلسطيني وتساعد على نشر ثقافة تنفيذ القانون وقرارات المحاكم.
- يعتبر مشروع نظام للعدل والتنفيذ الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) من انجح المشاريع التي نفذت ليس على مستوى قطاع العدالة فحسب، بل على مستوى المشاريع الأخرى التي تمولها الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).
- تعاملت السلطة القضائية مع الوكالة الأمريكية كشريك استراتيجي في عملية التنمية خلال فترة تنفيذ مشروع نظام، وذلك بسبب الوضوح في العمل والتشاور في التنفيذ، ثم تراجعت أهميتها انتهاء فترة المشروع والتي تزامنت بوقف المساعدات عن السلطة القضائية بسبب الظروف السياسية وعدم استمرار التعاون الاستراتيجي.
- ساعدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في إحداث تنمية حقيقية في السلطة القضائية الفلسطينية من خلال مشروع نظام للعدل والتنفيذ 2005-2010 عبر تنفيذ نشاطات تمومية في مجالات البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية والإعلام القضائي.

- موازنة السلطة القضائية الفلسطينية من الموازنة العامة لا تتجاوز (0.038%) حالياً، وهي لا تكفي لسد احتياجاتها التطويرية، مما يجذب المانحين ومنهم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ويقدم لهم ذريعة للإقبال على تمويلها.
- لا يوجد تداخل بين استقلالية السلطة القضائية الفلسطينية والمساعدات التي تتلقاها من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).
- هناك علاقة تكاملية بين الخطط الإستراتيجية للسلطة القضائية الفلسطينية والمساعدات المقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).
- السلطة القضائية الفلسطينية قادرة على التنمية والتطور في ظل غياب المساعدات الأمريكية عند اختلاف الظروف السياسية التي تحول دون استمرار تقديم الدعم لها.
- تجربة التمويل الأمريكي للسلطة القضائية الفلسطينية علاقة جدلية بين المساعدات السياسية والأهداف التنموية، فعلى الرغم من انقطاع المساعدات في كثير من الحالات التي لا تلتزم بها السلطة الفلسطينية بالمواقف السياسية الأمريكية، إلا أنها كانت لها آثاراً تنموية كبيرة على السلطة القضائية الفلسطينية خلال فترة تنفيذ مشروع للعدل والتنفيذ 2005-2010.

## 2.6 التوصيات

- يوصي الباحث باستمرار البحث في جدوى المساعدات الامريكية للسلطة القضائية الفلسطينية من الناحيتين التنموية والسياسية، ومدى انسجامها مع تحقيق استقلالية السلطة القضائية.
- يوصي الباحث الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) باستمرار دعم السلطة القضائية الفلسطينية، لضمان تنمية مستدامة عن طريق مراجعة السياسات التي تنتهجها في إتاحة وقف المساعدات لأسباب سياسية، خاصة أن من شأن هذا الإيقاف هدم ما تم بنائه ويضعف الثقة العامة ببرامج التمويل الأجنبي.
- يوصي الباحث الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بإطلاق مشاريع جديدة على غرار مشروع نظام، لما حققه المشروع من تنمية وتطوير في النظام القضائي في مجالات البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات وتطوير الموارد البشرية والإعلام القضائي.
- يوصي الباحث الحكومة الفلسطينية ووزارة المالية الفلسطينية بزيادة نصيب السلطة القضائية من الموازنة العامة، فموازنتها الحالية كما بينتها الدراسة لا تكفي لتمويل النشاطات التطويرية التي من شأنها تعزيز استقلالية القضاء وتطوير النظام القضائي بما ينسجم والخطط التنموية الحكومية.
- يوصي الباحث السلطة القضائية الفلسطينية بعدم إناطة تحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية للسلطة القضائية بالوكالة الأمريكية لوحدها، بسبب تأثر تمويلها الشديد بالظروف السياسية دون ادني اعتبار لخصوصية السلطة القضائية، مما يشكل خطرا مباشرا على عملية التنمية في السلطة القضائية ويزيد من فرص تقويض الانجازات.

- بهدف تنفيذ الأهداف الوطنية وبما يضمن الاستفادة من المساعدات الأمريكية يوصي الباحث السلطة القضائية الفلسطينية بتحديد احتياجاتها مسبقا واستجلاب التمويل بناء على ذلك، الأمر الذي يجنبها فرض الأجندة الخارجية أو التدخل في شؤونها الداخلية.
- يوصي الباحث السلطة القضائية الفلسطينية تعزيز وتفعيل دور وحدة التخطيط وإدارة المشاريع في مجلس القضاء الأعلى، لضمان تنفيذ المصالح الوطنية للسلطة القضائية ولعدم تضارب المصالح مع المانحين، كذلك يوصي الباحث بأن يكون الكادر العامل في الوحدة من موظفي السلطة القضائية وتعزيز كفاءتهم في مجال الإدارة الإستراتيجية وصياغة العلاقة مع المانحين دون الاعتماد على الخبراء الخارجيين.
- يوصي الباحث السلطة القضائية الفلسطينية بعدم استقبال التمويل المشروط الذي تقدمه وكالات المساعدات والتنمية والشراكة مع مؤسسات التنمية التي لا تساوم في مسالة تنفيذ البرامج والمشاريع، لان وقف التمويل المرتبط بالظروف السياسية يساهم في عرقلة وإضعاف تنمية وتطوير السلطة القضائية.
- يوصي الباحث بإشراك مندوب من السلطة القضائية في المشروع التي تنفذه الجهة المانحة ليكون على دراية في أمور إدارة المشاريع الداعمة، ومشاركة الجهة المستفيدة في خطة العمل والتخطيط للنشاطات والإطلاع على التكاليف والمشاركة في طرح العطاءات ودراسة الاحتياجات.
- يوصي الباحث بإجراء المزيد من البحوث العلمية الأكاديمية الموضوعية في بعض الجوانب التي لم تنطرق لها هذه الدراسة.



## قائمة المصادر والمراجع:

### الكتب:

- 1 - البديري، موسى، وآخرون.(1995): الديمقراطية الفلسطينية، أوراق نقدية. مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية، رام الله.
- 2 - بلحاج، صالح. التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات. جامعة الجزائر.
- 3 - الجعبري، ماهر.(2010): المجتمع المدني والتمويل الأجنبي - آفاق أم تحديات. صوت القلم العربي، القاهرة.
- 4 - حامد، قصي.(2009): الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، فلسطين.
- 5 - حمدان، آيات.(2010): المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني. مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله-فلسطين
- 6 - حنفي، ساري.(2006): بروز النخبة الفلسطينية المعولمة - المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله - فلسطين.
- 7 - الدجاني، محمد، الدجاني، منذر.(2006): منهجية البحث العلمي في علوم السياسة.
- 8 - الرئيس، ناصر.(2000): القضاء في فلسطين ومعوقات تطوره. مؤسسة الحق، رام الله، فلسطين.
- 9 - السلطة القضائية الفلسطينية.(2010): الدليل الإرشادي لإدارة المحاكم. الطبعة الأولى. رام الله، فلسطين.

- 10 - السلطة القضائية الفلسطينية.(2010): دراسة استطلاعية حول النظام القضائي في فلسطين مقارنة بين الاستطلاعيين القبلي والبعدي من منظور: الجمهور الفلسطيني، مراجعي المحاكم، الكادر الإداري في المحاكم، القضاة. رام الله، فلسطين.
- 11 - السلطة القضائية الفلسطينية.(2010): دراسة استطلاعية حول واقع السلطة القضائية من منظور: الجمهور الفلسطيني، مراجعي المحاكم، الكادر الإداري في المحاكم، القضاة. رام الله، فلسطين.
- 12 - السلطة الوطنية الفلسطينية.(2010): الإستراتيجية الوطنية للعدل وسيادة القانون. رام الله، فلسطين.
- 13 - صايغ، يزيد، الشقاقي، خليل.(1999): تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية. تقرير فريق العمل المستقل، مجلس العلاقات الخارجية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
- 14 - صبيح، صبيح.(2011): مقاتلو التنمية بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير، الطبعة الأولى. مركز بيسان للبحوث والإنماء، فلسطين.
- 15 - عارف، نصر محمد.(1992): نظريات التنمية السياسية المعاصرة. دار القارئ العربي، القاهرة.
- 16 - عباس، بلقاسم.(2008): المساعدات الخارجية من أجل التنمية. ط1. سلسلة جسر التنمية، 78. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- 17 - عبد الفتاح، سيف الدين، خربوش، محمد صفي الدين.(2001): المساعدات الخارجية والتنمية في لعالم العربي: رؤية من منظور عربي وإسلامي. المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن.
- 18 - عبد الكريم، نصر، صبيح، ماجد.(2011): رؤية بديلة للاقتصاد الفلسطيني من منظور يساري دراسة بحثية. مركز فؤاد نصار، فلسطين.

- 19 - عبدالكريم، نصر. نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). رام الله، (2005).
- 20 - العمدة، عدنان، عورتاني، باسل. (2011): المساعدات الدولية والتنمية الاقتصادية: الحالة الفلسطينية. في: محمد. اشتية (محرر) الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية (ص ص 57-122). المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار)، فلسطين.
- 21 - غري، علي، وآخرون (2003): تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة. دار الفجر للنشر والتوزيع.
- 22 - ليندساي، جيمس جي. (2011): إصلاح الأونروا: إصلاح مشاكل نظام الأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، الولايات المتحدة الأمريكية، واشنطن.
- 23 - محمد، أمين، دبور، علي. (2011): دراسات في التنمية السياسية. الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين.
- 24 - المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة). (2007): المسح القطاعي الخاص بوضع العدالة في فلسطين. رام الله، فلسطين.
- 25 - المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة). (2007): مؤتمر العدالة الفلسطيني الثاني: علاقة القطاع الخاص بالقضاء ودورها في التنمية وتجسيد سيادة القانون.
- 26 - المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة). (2007): مؤتمر العدالة الفلسطيني الثاني: علاقة القطاع الخاص بالقضاء ودورها في التنمية وتجسيد سيادة القانون. رام الله، فلسطين.
- 27 - المنوفي، كمال. (2006): مقدمة في مناهج البحث في علم السياسة. جامعة القاهرة.
- 28 - نخلة، خليل. فلسطين وطن للبيع. ترجمة عباب مرار. مؤسسة روزا لوكسمبورغ، فلسطين. 2011.

29 - هايتر، تيريزا. (1979): امبريالية المساعدات. دار ابن رشد، بيروت، لبنان.

30 - وديع، محمد. مفهوم التنمية، سلسلة جسر التنمية العدد الأول. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

#### المجلات العلمية والدويات:

1 - ريموند، سوزان. (2003): المساعدات الخارجية في عالم يهزم. الثقافة العلمية، ع 120.

2 - سمارة، عادل. (1997): برنامج المساعدات الأمريكي للفلسطينيين: تنمية، صدقات أم مشروع سياسي. مجلة كنعان ع 85.

3 - كرم، سمير. (1999): برنامج المساعدات الأمريكية للعالم النامي. مجلة اليسار، ع 110.

4 - المراغي، محمود. (1992): عندما تتوقف المساعدات الأمريكية. مجلة اليسار، ع 24.

#### الأبحاث والدراسات:

1 أيوب، حسن (2006): أفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني، إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين. "رسالة ماجستير غير منشورة".

2 بني فاضل، عصام، (2009): دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991-2007م)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين. "رسالة ماجستير".

3 حامد، قصي. (2008): دور الولايات المتحدة في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006). جامعة النجاح الوطنية، فلسطين. "رسالة ماجستير غير منشورة".

- 4 ظاهر، فارس. تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين.
- 5 حمار، منى. الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المناخ الاستثماري الجديد للاقتصاد المصري. جامعة الأزهر، كلية التجارة- قسم الاقتصاد.
- 6 حودة، كفاح.(2009): أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني "استراتيجيا وتكتيكيا". جامعة النجاح الوطنية، فلسطين. "رسالة ماجستير غير منشورة".
- 7 حنديل، رائدة. (2003): المساعدات الدولية والمجلس التشريعي الفلسطيني. جامعة بيرزيت، فلسطين. "رسالة ماجستير غير منشورة".
- 8 مسعود، أنعام.(2007): الإطار القانوني القائم في الضفة الغربية وقطاع غزة وأثره في التنمية السياسية منذ 1994-2004. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين. "رسالة ماجستير غير منشورة".
- إصدارات مؤسسات حكومية وغير حكومية:**

- 1 السلطة الوطنية الفلسطينية، المجلس التشريعي الفلسطيني(2002): القانون الأساسي المعدل، رام الله.
- 2 السلطة الوطنية الفلسطينية، المجلس التشريعي الفلسطيني(2002): قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002، رام الله.
- 3 - السلطة الوطنية الفلسطينية، مجلس القضاء الأعلى الفلسطيني.(2010): المؤتمر الأول لإدارة المحاكم بعنوان دور إدارة المحاكم في تعزيز فعالية القضاء.
- 4 السلطة الوطنية الفلسطينية، مجلس القضاء الأعلى.(2006): التقرير السنوي لمجلس القضاء الأعلى 2005.

- 5 -السلطة الوطنية الفلسطينية، مجلس القضاء الأعلى.(2007): التقرير السنوي لمجلس القضاء الأعلى 2006.
- 6 -السلطة الوطنية الفلسطينية، مجلس القضاء الأعلى.(2008): التقرير السنوي لمجلس القضاء الأعلى 2007.
- 7 -السلطة الوطنية الفلسطينية، مجلس القضاء الأعلى.(2009): التقرير السنوي لمجلس القضاء الأعلى 2008.
- 8 -السلطة الوطنية الفلسطينية، مجلس القضاء الأعلى.(2010): التقرير السنوي لمجلس القضاء الأعلى 2009.
- 9 -السلطة الوطنية الفلسطينية، مجلس القضاء الأعلى.(2011): التقرير السنوي لمجلس القضاء الأعلى 2010.
- 10 - السلطة الوطنية الفلسطينية، مجلس القضاء الأعلى.(2012): التقرير السنوي لمجلس القضاء الأعلى 2011.
- 11 - السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط (2008): خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2010-2008.
- 12 - السلطة الوطنية الفلسطينية، رئاسة الوزراء (2010): الاستراتيجية الوطنية للعدل وسيادة القانون 2013-2011.

## المقابلات:

- 1 - المحامي حسين الشولي، مستشار رئيس مجلس القضاء الأعلى وقانوني سابق في مشروع نظام. (شباط، 2012): اثر المساعدات الأمريكية على استقلال السلطة القضائية. مقابلة شخصية.
- 2 - خالد اشنتية، مدير التخطيط في مجلس القضاء الأعلى. (كانون الثاني/2012): دور المساعدات الأمريكية في الخطة الإستراتيجية للسلطة القضائية. مقابلة شخصية.
- 3 - المحامي داود درعاوي. (شباط، 2012): اثر المساعدات الأمريكية على استقلال السلطة القضائية. مقابلة شخصية.
- 4 - فارس سباعنة، مدير الإعلام في مجلس القضاء الأعلى. (4 آذار 2012): اثر مشروع نظام على الإعلام القضائي. مقابلة شخصية.
- 5 - فهد القواسمة، مدير عام الشؤون المالية والإدارية في مجلس القضاء الأعلى. (كانون الثاني/2012): اثر الوكالة الأمريكية على السلطة القضائية. مقابلة شخصية.
- 6 - المحامية ربي الشعيبي-قانونية سابقة في مشروع نظام. (شباط، 2012): اثر المساعدات الأمريكية على استقلال السلطة القضائية. مقابلة شخصية.
- 7 - المحامي محمود شاهين. (شباط، 2012): اثر المساعدات الأمريكية على استقلال السلطة القضائية. مقابلة شخصية.
- 8 - المهندس مراد رمان، مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الأعلى. (4 آذار 2012): اثر تكنولوجيا المعلومات على النظام القضائي. مقابلة شخصية.

- 9 - المهندس مراد رمان، ممثل السلطة القضائية الفلسطينية في مؤتمر برلين 2008. (4 آذار 2012): مؤتمر برلين لدعم الشرطة الفلسطينية وسيادة القانون 2008. مقابلة شخصية.
- 10 - المحامي نادر حمادنة، مدير دائرة التدريب في مشروع نظام. (شباط، 2012): اثر المساعدات الأمريكية على استقلال السلطة القضائية. مقابلة شخصية.
- 11 - نبيل اسعيفان، مدير مشروع نظام. (كانون الثاني/2012): اثر الوكالة الأمريكية على السلطة القضائية. مقابلة شخصية.

#### تقارير:

- 1 +الائتلاف من اجل النزاهة والمسائلة "أمان"(2011)، مراجعة تحليلية لقطاع العدالة المنظومة التشريعية والمؤسسية والسياساتية، سلسلة تقارير (42). بيسان للتصميم والنشر، رام الله.
- 2 البرغوثي، معين (2005). حول حالة السلطة القضائية ومنظومة العدل في العام 2005. سلسلة تقارير قانونية (64)، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله.
- 3 مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (الدائرة الاقتصادية). الانطباعات السائدة حول إدارة المساعدات الخارجية، سلسلة تقارير رقم (9)، كانون أول 1997.
- 4 الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). (2010): التقرير النهائي لمشروع نظام.

#### المراجع باللغة الانجليزية:

- 1- Brynen, Rex.(2000): A very political economy : peacebuilding and foreign aid in the West Bank and Gaza.: United States Institute of Peace Press. Washington , D.C
- 2- Crawford, Gordan.(2000): Foreign aid and political reform : a comparative analysis of democracy assistance and political conditionality. Palgrave, London.



- 3- Katbeh, Shaden Samir.(2011): Foreign aid management in Palestine : role and effectiveness of assistance. PECDAR. Palestine.
- 4- Morss, Elliott R.(1982): U.S. foreign aid : an assessment of new and traditional development strategies. Westview Press, Boulder.
- 5- Tarnoff, curt.(2009): Foreign Aid: An Introduction to U.S. Programs and Policy. Congressional research service.
- 6- USAID.(2010): final report for NETHAM rule of law – justice and enforcement.
- 7- Wood ،Robert E.(1986): From Marshall Plan to debt crisis : foreign aid and development choices in the world economy. University of California Press, Berkeley.
- 8- Zanotti, Jim. (2011): US Foreign aid to the Palestinian. Congressional Research Service.

## المواقع الالكترونية:

1 الموقع الالكتروني للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:

<http://www.usaid.gov/wbg/misc/DGO-Netham%20fact%20sheet.pdf>

2 الموقع الالكتروني لمركز الجزيرة للدراسات، دراسة دكتوراه غير منشورة:

<http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/B3983AAF-04E5-4C15-A6C0-FEE0C4DF5489.htm>

3 سالم، أكرم. (2007، 23 نوفمبر): في نظريات الحداثة والتطوير التنموي وحلقة التبعية. صحيفة

[الحوار المتمدن الالكترونية، العدد: 2108 - 2007.](#)

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=116233#>

4- Matias vernengo .University of Utah, Department of economics website. Dependency theory.

<http://www.econ.utah.edu/~vernengo/papers/princeton.pdf>

5 قمر، حنان. إشكالية الديمقراطية في فلسطين :

<http://www.phrmg.org/arabic/democracy%20in%20palestine%20Hanan.html>

6 -الموقع الالكتروني لمجلس القضاء الأعلى:

<http://www.courts.gov.ps/atemplate.aspx?id=28>

7 -المركز الفلسطينية للبحوث السياسية والمسحية:

<http://www.pcpsr.org/arabic/cfr/full2.html#head19>

8 - الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء الفلسطيني:

<http://pmo.gov.ps/Desktopmodules/Articles/ArticlesViews.aspx?ItemID=102055&mid=3096&lang=ar>

9 -الموقع الالكتروني لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا):

<http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=54>

ملحق رقم -1-

شعار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)



ملحق رقم -2-

الصفحة الداخلية للدراسة الاستطلاعية حول واقع السلطة القضائية الفلسطينية التي أعدت بتمويل من

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)

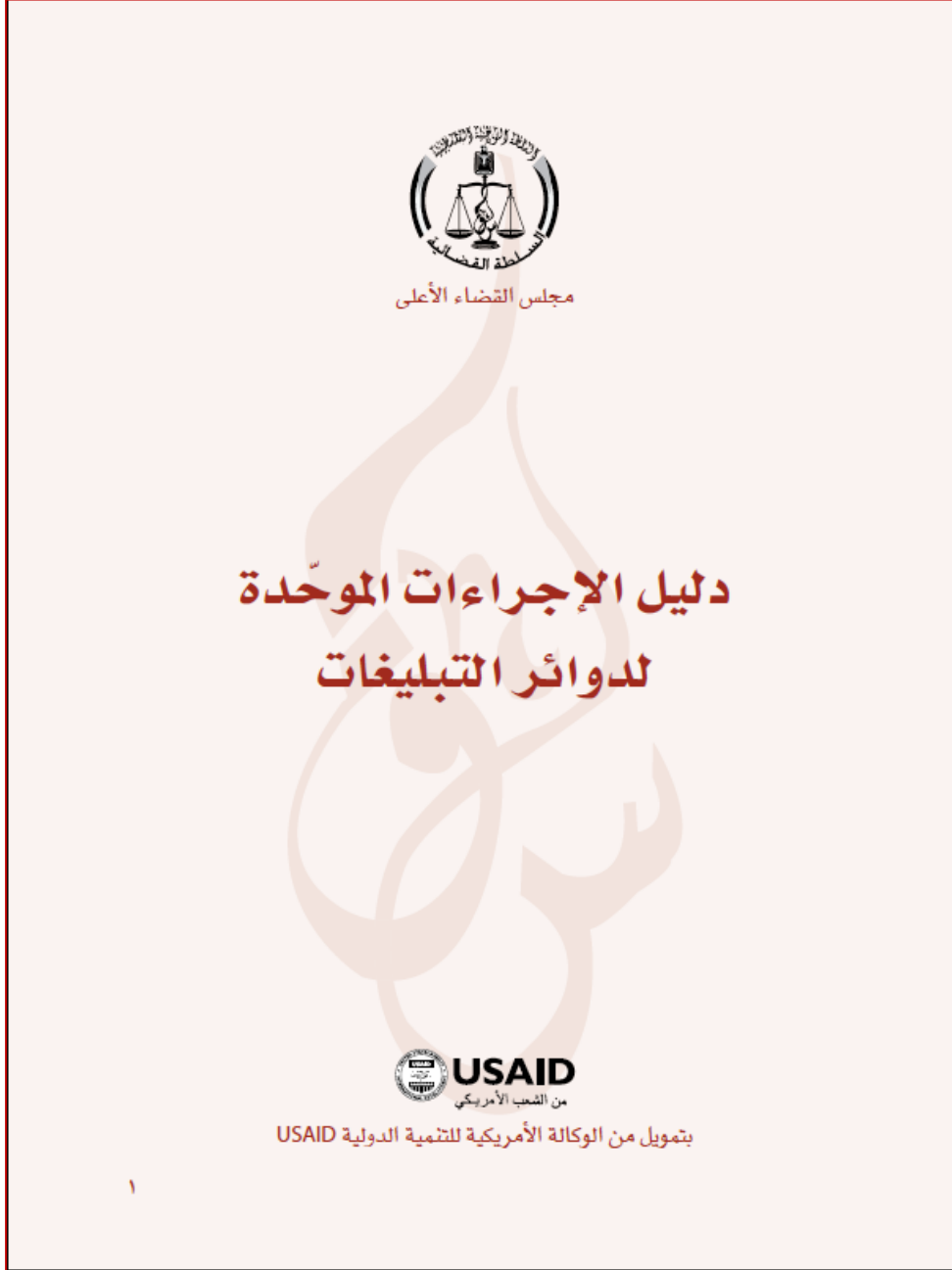




ملحق رقم -4-

الصفحة الداخلية لدليل الإجراءات الموحدة لدوائر التبليغات في المحاكم الذي تم بتمويل من

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)



الصفحة الخارجية للنشرة رقم (6) الصادرة عن مشروع نظام للعدل والتنفيذ الممول من

## الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)



**USAID**  
من الشعب الأمريكي

مشروع «نظام» سيادة القانون - نشرة رقم ٦

مجلس القضاء الأعلى بعد المؤتمر الأول  
لإدارة المحاكم

أشتمت مبادرة تعزيز برامج التوعية المدنية في  
المدارس الفلسطينية

إعادة تأهيل محكمة قضائية

الافتتاح الرسمي للمركز الإعلامي القضائي

### لقاء مع سعادة المستشار فريد الجلاذ رئيس المحكمة العليا، رئيس مجلس القضاء الأعلى

كبيرة نتيجة للجهود التي بذلها مجلس القضاء في هذا المضمار، وما يؤكد ذلك التقرير الذي أعده المكتب الفني لمجلس القضاء الأعلى والذي تبين من خلاله أن نسبة الفصل في القضايا في الربع الأول من العام الحالي قد ارتفعت بنسبة ٦٥ ٪، والمؤشرات تتجه نحو تقدم أكبر في الشهور المتبقية من العام الحالي. وربما كان التراكم أكثر حدة في القضايا الجنائية عنه في القضايا الحقوقية، والتي يعود تأخر البت فيها إلى عوامل ليست ذات علاقة بالقضاء، مثل تخلف الشهود عن المثول أمام المحاكم أو بسبب صعوبة إحضار المتهمين إلى المحكمة أو غير ذلك من العوامل. ومع ذلك يواصل مجلس القضاء البحث عن الآليات اللازمة للتغلب على هذه المشكلة، والنتائج الرقمية تشير إلى تقدم في هذا الشأن. ومن أكبر العوامل التي ساعدت في تخفيف العبء عن المحاكم مستقبلاً ما تم إقراره بشأن قضايا السير التي شكلت عبئاً كبيراً على المحاكم ولفترة طويلة، حيث أنه وبموجب إجراءات جديدة سيتم دفع مخالفات السير مباشرة لدى البيوتك المعتمدة ولن يضطر المواطن للمثول أمام المحكمة بشأنها. وفي إجراء آخر فإنه سيتم العمل على زيادة عدد القضاة في محاكم الصلح وترقية عدد آخر إلى محاكم البداية والإستئناف، مما سيجب لنا ترتيب أوضاعنا بصورة أفضل، وييسر بمزيد من الإنجازات والنتائج الإيجابية في إزدياد فاعلية عمل المحاكم.

س: ما هو رأيكم في إنجازات التدريب القضائي ودائرة التفتيش القضائي؟

ج: لا شك أن دائرة التفتيش القضائي قد أخذت على عاتقها العمل على رفع شأن العمل القضائي والنهوض به ورفع كفاءته وتحقيق حياديته، فقد أعدت الدائرة برنامجاً مكثفاً للتفتيش القضائي، واعتمدت التفتيش الفجائي في كثير من الأحيان وقد مارست هذا النوع من التفتيش على جميع محاكم الصلح والبدائية والاستئناف، وكان المقصود من ذلك متابعة تنفيذ التوجيهات والطلبات التي كان يبديها المفتشون أثناء زيارتهم التفتيشية وللتعرف على مدى التزام السادة القضاة والموظفين في تطبيق القواعد القانونية كل في مجال اختصاصه والوقوف على مدى التزامهم بتسهيل طلبات المراجعين والاستجابة لها. كما قامت الدائرة بالعديد من الزيارات التفتيشية الدورية لجميع محاكم الصلح والبدائية والاستئناف وإداراتها وذلك وفق البرنامج المعد لذلك. بهدف الإطلاع على انضباط السادة القضاة والموظفين في دراهمهم وسير عملهم وإدارتهم لأوفاتهم بما يخدم غاية العمل. كما نفذت دائرة التدريب القضائي العديد من الأنشطة التدريبية في مجالات مختلفة، فقد اشتمل برنامج التدريب المستمر لقضاة البداية والصلح على مجموعة من الموضوعات



رئيس مجلس القضاء الأعلى فريد الجلاذ

س: ما هي الخطط المستقبلية للمجلس؟

ج: لقد اعتمدت السلطة القضائية، ومن خلال مجلس القضاء الأعلى، خطة استراتيجية للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠ إنضوت على أهداف استراتيجية عمل المجلس على تنفيذها وفقاً لمقتضيات هذه الخطة. ومن بين هذه الأهداف العمل على حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتحقيق سيادة القانون، وتعميم المعلومات القانونية وتيسير وصول المواطنين إليها، إضافة إلى خلق بيئة ملائمة للتقاضى. ستواصل السلطة القضائية جهودها لتحقيق أهدافها حيث نأمل أن يتمكن مجلس القضاء الأعلى وخلال الأعوام الثلاثة القادمة من بناء مجمعات محاكم خاصة في كل من محافظات رام الله والخليل وطولكرم وتعزيز وتحديث أطر المراقبة والمساءلة والإدارة، وفي مقدمة ذلك تفعيل وتطوير دائرة التفتيش القضائي ورفعها بالكوادر اللازمة المؤهلة للعمل. وستكون شؤون المحاكم على رأس اهتمامات مجلس القضاء الأعلى، وذلك بزيادة فاعليتها في الفصل بقضايا المواطنين وضمان تنفيذ قراراتها. كما أنه من أهداف المجلس العمل على تطوير الأنظمة اللازمة لعمل المحاكم، وكذلك تنمية بيئة العمل وتحفيز الكفاءات والإرتقاء بمستوى تأهيل الكوادر عبر آليات اعتمدها المجلس في استراتيجيته الحالية.

س: كيف ترون أداء المحاكم وما رأيكم فيما يقال عن تأخير الفصل في القضايا؟

ج: إن مشكلة القضايا المتراكمة أمام المحاكم قد خفت حدتها، إذ أن القضايا التي ترد إلى المحاكم يتم الفصل فيها في وقت معقول، والقضايا التي كانت قد تراكت أمام المحاكم عبر السنوات الماضية، تناقصت بدرجة

التتمة على الصفحة الأخيرة

ملحق رقم -6-

الصفحة الداخلية للتقرير السنوي الخامس لمجلس القضاء الأعلى للعام 2009، الذي اعد بتمويل من

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)

السلطة الوطنية الفلسطينية  
مجلس القضاء الأعلى



التقرير السنوي الخامس

للعام ٢٠٠٩

رام الله - فلسطين

حزيران ٢٠١٠

بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية





ملحق رقم -7-

القاضي فريد الجلاذ رئيس مجلس القضاء الأعلى/ رئيس المحكمة العليا يقدم درعاً تكريمياً للدكتور هاورد سومكا رئيس بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ( USAID ) السابق في مؤتمر إدارة المحاكم الأول الذي عقد بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ( USAID ).



الصفحة الأولى من مجلة قضاؤنا العدد الرابع (آذار 2010) يظهر فيها القاضي فريد الجلاّد رئيس

مجلس القضاء الأعلى والرئيس السابق لبعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) يفتتحان المركز

## الإعلامي القضائي



**القضاء تحول إلى سلطة مؤسسات**

**٢٠٠٩ عام ذهبي في إنجازات القضاء الفلسطيني**

**الحاكم أنجزت مجموع القضايا التي وردتها وربح المتراكم**

المجلة الوطنية للقضاة

# قضاؤنا

المجلة القضائية الفلسطينية

**مبادئ قانونية مستخلصة من قرارات محكمة النقض**

المستفيد بموجب الوكالات الدورية لا يعد مالكا ما لم يتم التسجيل بدائرة الأراضي ولا يستطيع التنازل لغيره عما لا يملك طالما أن الملكية لا تثبت إلا بالتسجيل

العدد ٤) ١٢ صفحة ٢٠١٠ آذار

### القضاء الفلسطيني حقق الكثير من الإنجازات لكن الطريق ما زال طويلا

المنتج لوسائل الإعلام الحديثة، خاصة في أوقات الأزمات، يظهر بحجم اللغة التي يتخفق بها القضاء الفلسطيني، باعتبارها لغة مستقلة وتزجية، حيث تتخلل خلال الأسماء الأخيرة، ورغم صعوبة الظروف التي يمرت بها البلاد، صمام أمان في حماية الحقوق والحريات وفي تحقيق الأمن والطمأنينة في المجتمع. وكان للناقبة التي اتسم بها أداء المحاكم في الفصل في قضايا المواطنين، سواء تلك القضايا المتعلقة بترقيات المواطنين لتسهم، أو بترقياتهم مع إدارات الدولة أثر عميق في تعزيز ثقة الجمهور بالقضاء الفلسطيني، من خلال إرياء توجه المواطنين المحاكم، والشراء الجهات الرسمية الأخرى بإحترام وتلقف قرارات المحاكم، إن ما تتلقف من إنجازات عميقة في مؤسسات القضاء لا يعني نهاية الطريق، بل هي بداية الطريق التي يتوجب على مؤسسات السلطة القضائية السير فيها، وفي هذا الجانب لا بد من مواصلة تنفيذ أهداف خطة التطوير القضائي المتوقع انتهاء تنفيذها مع نهاية عام ٢٠١٠، والمتعلقة، وريتها الاستراتيجية في تحقيق الاستقرار القانوني والحفاظ على الحقوق والحريات الأساسية للمواطن من خلال ضمان محاكمة عادلة مع الحفاظ على استقلال القضاء، والشجاعة مع توجهات رئيس مجلس القضاء الأعلى، معالي القاضي فريد الجلاّد، وذلك بتحقيق الأهداف التالية:

أولا: تنظيم وتطوير العلاقات التعاونية مع مؤسسات العدالة الرسمية والاجتماعية، لا شك أن مجلس القضاء الأعلى يلعب دوراً ريادياً في تسيير أمور السلطة القضائية، وتحقيق التكامل في توجها مع باقي أفران قطاع العدالة، وعلى وجه الخصوص النيابة العامة ووزارة العدل وقضايا المحامين والشريعة، لا تفعل هذه العلاقات والداور من أهمية في إنسان القضاء وتحقيق العدل، وتحقيق ذلك يتم من خلال الخطوات التالية:

- ١- تفعيل دور مجلس القضاء الأعلى من خلال ضمان انتظام انعقاد جلساته، وضمان مشاركة كل أطراف الوجود بحكم القانون في جلسات، وعلى وجه الخصوص من أكتائب الدفاع ووزارة العدل بكونها وزارة العدل، لما لذلك من أثر في تعزيز العلاقة بين مؤسسات السلطة القضائية والنيابة العامة ووزارة العدل، وبمساهم في تفعيل دور القضاء وتعزيز استقلاله.

النتج ١١

### المستشار فريد الجلاّد رئيسا للمحكمة العليا في فلسطين



القاضي فريد الجلاّد يفتتح المركز الإعلامي القضائي.

أدى المستشار فريد الجلاّد مساء يوم الثاني من كانون الأول لعام ٢٠٠٩، الميعن القانوني أمام الرئيس محمود عباس رئيسا للمحكمة العليا ورئيسا لمجلس القضاء الأعلى، وقد أصدر الرئيس محمود عباس مرسوما رئاسيا يقضي بتعيين المستشار فريد الجلاّد رئيسا للمحكمة العليا، رئيسا لمجلس القضاء الأعلى بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٠ وذلك خلفا للقاضي عيسى ابو شرار الذي أحل إلى التقاعد بعد بلوغه سن التقاعد القانوني. ويعتبر الجلاّد أحد الشخصيات الحقوقية البارزة حيث سبق له أن شغل وزير العدل في السلطة الفلسطينية ثم مستشارا للرئيس للشؤون القانونية وقيل ذلك فقد عمل على مدى عقود كحامي، ويشأر القاضي فريد الجلاّد عمله في مكتبه في مقر المحكمة العليا، وقد توافد إلى مكتب معالي القاضي فريد الجلاّد وفود عديدة من قضاة المحكمة العليا ومحام الاستئناف والنيابة والصلح لتهنئته بالمنصب الجديد، وللتعبير عن دعمهم، والشاكر على تماسك الجسم القضائي والتفافهم حول الإرادة القضائية ورئيسها الجديد.

**التدريب القضائي ينظم حلقة دراسية حول الأدلة العلمية**



١٠ ص

**نشأة من المحكمة العليا يباركون في مؤتمر المجلس الدستوري في ليبيا**



٨ ص

**مجلس القضاء الأعلى يفتتح المركز الإعلامي القضائي**



٤ ص

## فهرس الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
43	المساعدات الأمريكية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "اونروا".....	1.3

## فهرس الملاحق

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق
120	.....شعار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).....	ملحق 1
121	.....الصفحة الداخلية للدراسة الاستطلاعية حول واقع السلطة القضائية الفلسطينية.....	ملحق 2
122	.....الصفحة الأخيرة من مجلة قضاؤنا العدد الخامس (آب/2010).....	ملحق 3
123	.....الصفحة الداخلية لدليل الإجراءات الموحدة لدوائر التبليغات في المحاكم.....	ملحق 4
124	.....الصفحة الخارجية للنشرة رقم (6) الصادرة عن مشروع نظام للعدل والتنفيذ.....	ملحق 5
125	.....الصفحة الداخلية للتقرير السنوي الخامس لمجلس القضاء الأعلى للعام 2009.....	ملحق 6
126	.....رئيس مجلس القضاء الأعلى يكرم رئيس بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.....	ملحق 7
127	.....الصفحة الأولى من مجلة قضاؤنا العدد الرابع (آذار 2010).....	ملحق 8

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم
	إهداء.....	
أ	إقرار.....	
ب	الشكر والعرفان.....	
ج	ملخص الدراسة.....	
هـ	Abstract.....	
<b>الفصل الأول: خلفية الدراسة</b>		
1	المقدمة.....	1.1
8	مبررات الدراسة.....	2.1
9	أهمية الدراسة.....	3.1
9	أهداف الدراسة.....	4.1
10	مشكلة الدراسة.....	5.1
10	أسئلة الدراسة.....	6.1
11	فرضية الدراسة.....	7.1
12	منهجية الدراسة.....	8.1
12	أدوات الدراسة.....	9.1
13	معوقات الدراسة.....	10.1

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم
14	.....حدود الدراسة	11.1
14	.....الدراسات السابقة	12.1
<b>الفصل الثاني: الإطار النظري</b>		
20	.....الإطار النظري	1.2
27	.....مفاهيم الدراسة	2.2
<b>الفصل الثالث: المساعدات الأمريكية للفلسطينيين</b>		
34	.....دور الولايات المتحدة كدولة مانحة للفلسطينيين	1.3
41	.....المساعدات الأمريكية ما قبل اتفاقية أوسلو (1948-1992)	2.3
44	.....المساعدات الأمريكية ما بعد اتفاقية أوسلو (1993-2011)	3.3
48	.....مؤتمر المانحين في باريس عام 2007	4.3
	.....مدى تأثير المساعدات الأمريكية بمواقف السلطة الفلسطينية في الصراع الفلسطيني-	5.3
50	.....الإسرائيلي	
51	.....موقف الكونغرس والإدارة الأمريكية من المساعدات للسلطة الفلسطينية	6.3
54	.....شعار الوكالة الأمريكية "من الشعب الأمريكي"	7.3
<b>الفصل الرابع: أثر برامج ومشاريع الوكالة الأمريكية على تنمية وتطوير السلطة القضائية الفلسطينية.</b>		
58	.....طبيعة المنح والمساعدات المقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)	1.4

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم
61	..... مؤتمر برلين 2008 لدعم الشرطة وسيادة القانون (القضاء)	2.4
64	..... الشروط الواجب توافرها في المؤسسة المستهدفة بالمساعدات	3.4
67	..... لماذا تدعم الوكالة الأمريكية السلطة القضائية الفلسطينية؟	4.4
70	..... مشروع نظام لدعم استقلال وسيادة القانون (العدل والتنفيذ)	5.4
74	..... مراحل تنفيذ مشروع نظام للعدل والتنفيذ	1.5.4
76	..... فاعلية المساعدات الأمريكية عبر مشروع نظام على السلطة القضائية 2005-2010....	2.5.4
77	..... التنمية في مجال البنية التحتية	1.2.5.4
78	..... التنمية في مجال تكنولوجيا المعلومات	2.2.5.4
79	..... التنمية في مجال الموارد البشرية	3.2.5.4
81	..... التنمية في مجال الإعلام القضائي	4.2.5.4
<b>الفصل الخامس: ديمومة آثار مساعدات الوكالة الأمريكية على السلطة القضائية الفلسطينية.</b>		
88	..... تمويل السلطة القضائية	1.5
90	..... أثر مساعدات الوكالة الأمريكية على استقلالية السلطة القضائية	2.5
95	..... العلاقة بين المساعدات الأمريكية والخطط الإستراتيجية للسلطة القضائية	3.5
98	..... قدرة السلطة القضائية على التنمية في ظل غياب المساعدات الأمريكية	4.5
99	..... تنظيم تمويل الوكالة الأمريكية في نشاطات معينة	1.4.5

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم
100	.....زيادة نصيب السلطة القضائية من الموازنة العامة.....	2.4.5
100	.....تنويع مصادر تمويل السلطة القضائية من وكالات التنمية.....	3.4.5
101	.....الاستفادة من الخبراء الأجانب دون الاعتماد عليهم.....	4.4.5
101	.....تجربة التمويل الأمريكي للسلطة القضائية الفلسطينية.....	6.5

### الفصل السادس: النتائج والتوصيات

104	.....النتائج ومناقشتها.....	1.6
108	.....التوصيات.....	2.6
110	.....قائمة المصادر والمراجع.....	
128	.....فهرس الجداول.....	
129	.....فهرس الملاحق.....	